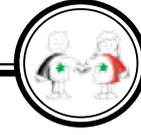


ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق ص. ب (35033) تلافكس (+963 11 3120598) أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



• دير الزور



الافتتاحية

الطريق إلى جنيف..

تضفي التناقضات الداخلية لمواقف الغرب الاستعماري عموماً وفي مقدمته واشنطن، الناتجة أساساً عن أزمتها الرأسمالية البنوية الشاملة، شيئاً من الالتباس على فهم الخط العام الذي تسير وفقه أمور الغرب ذاته بخصوص الأزمة السورية.. فباستثناء الفقاعة اللاحقة في مؤتمر «أصدقاء سورية» في الدوحة وظهور «التباين» الأمريكي-القطري، لم يلبث الحديث السابق عن «تسليح المعارضة» وعن «الكيماءوي» و«الحظر الجوي» يشتد ويأخذ مداه حتى جاءت قمة الثمانية في دبلن لتخرج بيان أقل ما يقال فيه أنه انتصار سياسي للخط المناقض تماماً لخط التسليح والعنف والافتتال. وعلى لسان أصحابه يقول البيان: «نحن نؤيد وبشدة اقتراح عقد مؤتمر للتوصل إلى حل سياسي للصراع المروع في سورية من خلال التنفيذ الكامل لبيان جنيف 2012» إضافة إلى خلو البيان من أي اشتراطات مسبقة.

إن الميل العام للأزمة السورية سواء بإحداثياتها المختلفة، قد تثبت نهائياً باتجاه الحل السياسي، ذلك الحل الذي سيأخذ جولات عديدة بطبيعة الحال، غير أن الصراع الأساسي في تلك الجولات سيكون سياسي الطابع. وانطلاقاً من الميل العام، فإن الحديث عن التسليح الذي ازداد فعلاً في الفترة الأخيرة، يمتلك منطقتاً مختلفاً عن التسليح سابقاً، أي أن الغرض منه ليس كما كان في السابق إحداث انقلابات كبرى في موازين النزاع العسكري داخليا، وليس ضمن استراتيجية طويلة الأمد تهدف لاستكمال إحراق سورية من الداخل بالسلاح، وإن كان هذا الإحراق لا يزال هدفاً أمريكياً ينبغي لتحقيقه استخدام أدوات جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية، بالمعنى التفتيتي، إلى جانب العسكرية التي لن تستطيع الاستمرار سيدة للساحة لأمد طويل ضمن التوازن الحاصل. إن الغرض من التسليح اليوم لا يتعدى محاولة تعديل ميزان القوى على الأرض نسبياً من أجل تحصيل شروط أفضل للعملية السياسية.

وإذا كان التصعيد الميداني الذي يسير في خط مواز للتوافقات السياسية الدولية والتحضيرات لمؤتمر جنيف، قد بلغ حداً غير مسبوق على الجبهة الأمنية العسكرية والإعلامية السياسية خلال الأسبوع الماضي، فإنه ترافق بتصعيد غير مسبوق على الجبهة الاقتصادية لاستكمال جهات الصراع ومحاولة فرض انهيار اقتصادي معيشي لتطبيق أكبر ضغط ممكن في الفترة المتبقية ما قبل بدء الحل السياسي، لتصبح تلك الجبهة بنداً رئيساً في «التفاوض» الحالي أو اللاحق. وتمثل ذلك التصعيد في أحد أوجهه الهامة بالهجوم الذي يشنه الدولار بلا هوادة على الليرة السورية، سواء بضخ كميات كبيرة من الليرة السورية في الأسواق المجاورة، أو من خلال المضاربة الجارية على قدم وساق على يد الصيارفة وشركات كبرى و«رجال أعمال» سوريين في الداخل، بالتكافل الضمني أو العلني مع المصرف المركزي، بحسن النية أم بسوءها، لا فرق.

إن جانباً آخر من عملية التصعيد الاقتصادي يتمثل في عمليات الضغط المستمرة التي يقوم بها الفاسدون الكبار في جهاز الدولة من أجل تحرير أسعار المواد الأساسية وعلى رأسها المحروقات تحت ذرائع شكلية متعددة، وهدفهم المضمر وراء ذلك هو خصخصة توزيع المحروقات وبالتالي الاستيلاء على أحد أهم القطاعات ذات الربح العالي جداً وأخذها «من راس الكوم» لإخراجها من التحاوص الذي يحضر له هؤلاء أنفسهم مع فاسدي المعارضة..

إن موازين القوى الحالية، وإن كانت لا تسمح باجتثاث هؤلاء وإخوانهم في الطرف المقابل، فإنها تسمح بتهيئة ظرف الحل السياسي والضغط لتسريعه لأنه الباب الأساسي الذي من خلاله فقط يمكن إعادة فرز قوى المجتمع السوري على أساس المصالح الوطنية العميقة، بعيداً عن الانقسامات الوهمية التي يجري الصراع على أساسها حتى الآن.

3 سبعة آلاف قضية عمالية عالقة أمام المحاكم!

7 - 6 د.قدري جميل: أهم الأولويات استمرار الدعم الحكومي

9 جامعة دمشق.. قرارات غير مفهومة!

18 بنود قمة الثمانية الخاصة بسورية

بيان عن رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

- 1- حكومة بصلاحيات واسعة وفعالة تستطيع معالجة الوضع المعيشي الحالي، حكومة كفاءات عالية حقيقية.
- 2- مجابهة منظومة الفساد بشخصها وآليات عملها، المسؤول الأول والأساسي عن تدهور سعر صرف الليرة السورية.
- 3- محاسبة الإدارات المالية وعلى رأسها حاكم مصرف سورية المركزي ووضعها تحت سلطة الحكومة، وتفعيل دور مجلس النقد والتسليف في البنك المركزي.
- 4- ضبط سعر العملة وسعر الصرف عبر إجراءات حازمة وقاسية تمنع المضاربة عليها في السوق السوداء المحلية والمجاورة.
- 5- استمرار سياسة الدعم، وتخصيص جميع الأسر السورية بحصص تموينية بسعر مدعوم وغير قابل للمضاربة من التجار، وتشمل السلع الأساسية (الرز - البرغل - السكر - زيت الزيتون - العدس - الحمص - الصابون - المعكرونه).



الحالية في هذا الجانب، عبر طرق تفكيرها وصلاحياتها ومعالجتها، لا يرقى إلى مستوى الضرورات في مجابهة الوضع القائم. مما يستدعي إجراءات سريعة وحاسمة تستند إلى برنامج حكومي جديد يأخذ التغيرات والتطورات الحاصلة وخاصة في الوضع الاقتصادي والمالي. وخصوصاً صلاحيات سلوك الإدارة المالية وسلوك المصرف المركزي بهدف منع تدهور المستوى المعيشي للسوريين. أخذين بعين الاعتبار الاستحقاقات السياسية أمام البلاد والسير باتجاه الحل السياسي. وترى قيادة الجبهة أن مجابهة الوضع الاقتصادي والمالي المعيشي الحالي يتطلب:

ناقشت قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير تطورات الأوضاع في البلاد وتوقفت خصوصاً عند تطورات الوضع المعيشي المتدهور بسرعة غير مسبوقه خلال الأيام الأخيرة، والتدهور السريع لسعر صرف الليرة السورية وانخفاض قيمتها الشرائية، ما انعكس بشكل كارثي على الأوضاع المعيشية لغالبية السوريين، ورأت قيادة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير أن هذه التطورات لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الصراع الدائر في البلاد. إن الجبهة الاقتصادية المعيشية تتحول إلى جبهة حاسمة بهذه اللحظات، وإن التطورات الحاصلة والضاغطة بشدة غير مسبوقه على معيشة أوسع الجماهير الشعبية، تحدث بفعل قوى الفساد في جهاز الدولة المتواطئة مع قوى خارجية بقصد تحقيق الأهداف نفسها التي لم تتحقق بواسطة تصعيد الصراع الدموي العنيف، فهي تلجأ لإلهاب الجبهة المعيشية عن طريق الضغط على سعر صرف الليرة، ورفع الأسعار المتتالي عبر رفع الدعم عن المحروقات وحوامل الطاقة. وترى قيادة الجبهة الشعبية، أن أداء الحكومة

استقالات عمالية جماعية بدمشق بسبب العنف



أما شركة دهانات أمية فإنها تعمل بشكل مقبول، وتستطيع دفع رواتب عمالها من بيع منتجاتها، وتشكو الشركة من عدم استجابة المؤسسة الكيماوية ووزارة الصناعة بتأمين المواد الأولية المطلوبة لتصنيع المنتج مما يجعل العملية الإنتاجية غير مستمرة، وحسب تأمين المادة الأولية .

وبخصوص شركة الكبريت أوضح المفلح أن العمل متوقف في الشركة منذ عام ٢٠٠٠ بشكل كامل، وبعض العمال مفرزون، والبعض الآخر نقل إلى شركات أخرى، والباقي من العاملين حوالي ١٤٠/ عاملاً وعاملة متواجدون في الشركة، وحتى تاريخه لم يطرأ أي جديد على وضع الشركة، وكذلك الشركة العامة للصناعات الزجاجية العمل فيها متوقف في الشركة بشكل كامل، لعدم تأمين المواد الأولية الضرورية من فيول وغاز وغيرها من المواد الأولية اللازمة للعمل، وكذلك تأمين السيولة المالية، وكشف المفلح أن الشركة تقوم ببيع مادة السيليكات بجميع أنواعها الموجودة في المستودعات لدفع رواتب عمالها بسبب الظروف المعيشية الصعبة.

ثم التوقف عن الإنتاج، وقال نبيل المفلح رئيس مكتب النقابة لـ «قاسيون»: إن شركة تامينكو الوطنية للأدوية متوقفة عن العمل بشكل كامل منذ ثلاثة أشهر بسبب الظروف الأمنية في المنطقة، وسقوط عدة قذائف هاون على مبنى الشركة، نجم عن ذلك خسائر في بعض المواد الأولية، وكذلك تعرض بعض العمال لإصابات وجروح، واستشهاد بعض عناصر الحراسة أثناء دفاعهم عن الشركة وممتلكاتها، وأوضح المفلح أن المكتب أبلغ الشركة بضرورة ترحيل منتجات الشركة إلى أماكن آمنة، وبالفعل تم نقل كميات كبيرة من مخزون إنتاج الشركة إلى أماكن مستقرة، وحاليا عمال الشركة متواجدون في معمل الأدوية البيطرية، الأمر الذي تسبب باضطراب عدد كبير من العاملين إلى تقديم استقالاتهم، والتي تجاوزت حتى الآن ٥٠/ عاملاً وعاملة .

وكما تعرضت شركة سار للمنظفات لعدة هجمات استشهد على أثرها عدد من العاملين في الشركة، وحاليا العمل متوقف في الشركة بشكل كامل بسبب تواجد المسلحين في الشركة منذ أكثر من شهرين ولا يزال العمل متوقفاً .

◀ محرر الشؤون النقابية

قدمت نقابة عمال المواد الكيماوية بدمشق مجموعة مقترحات أكدت فيها على ضرورة المحافظة على معامل وشركات القطاع العام، والبنى التحتية القائمة في أماكن تواجدها، وحمايتها من الاعتداءات، وتأمين المواد الأولية الضرورية لسير العملية الإنتاجية، والتنسيق ما بين وزارة الصناعة، وباقي الوزارات الأخرى المعنية، والتأكيد على إلزام شركات القطاع العام بالاستمرار من المنتجات الوطنية، وتقويم وضع المدراء العاملين والمدراء الفرعيين في ظل الظروف الحالية، وطريقة تعاملهم مع العمال في الأزمة الحالية، ومحاسبة المقصر منهم.

جاءت هذه المقترحات بعد أن بحثت النقابة الوضع المهني للشركات التابعة لمكتب النقابة، وتأثير ذلك على أوضاع العمال، وخاصة بعد أن تعرضت للتخريب، ومن

بهرارة



الموارد من جيوب الفقراء؟!

◀ محمد عادل اللحام

المتابع والمتتبع للنقاشات، والحوارات الدائرة في الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة، والمرئية حول سعي الحكومة لزيادة مواردها يعتقد للوهلة الأولى أن الحكومة ستقدم على خطوات حاسمة تجاه تحسين الوضع المعيشي للفقراء، والتخفيف ما أمكن من الظلم الواقع عليهم، وذلك في التوجه نحو أصحاب الجيوب المليئة «حيثان المال»، لزيادة مواردها التي تآكلت بفعل عوامل عدة منها الفساد، والنهب، والتهرب الضريبي المقدر بالمليارات، والهدر الكبير في الإنفاق الجاري، والمضاربة بسعر الصرف، بالإضافة لما صنفته الأزمة، وما نتج عنها من حصار اقتصادي جائر قامت به الدول الاستعمارية وأدائها في دول الخليج من أجل الضغط بالدرجة الأولى على فقراء الشعب السوري كي يرتفع منسوب الاستياء والتذمر مما هو واقع على الأرض، والدور الخطير المكمل للحصار الخارجي، الذي يقوم به تجار الأزمات من احتكار للمواد الأساسية الضرورية للمعيشة اليومية الذي تسبب بارتفاع جنوني، ويومي للأسعار، كل هذه العوامل مجتمعة، قد رسمت خارطة الحياة اليومية للفقراء المليئة بالحزن والأسى والحرمان، والجوع، والتشرد، واليأس، لتزيد الحكومة الطين بلة بتوجهاتها ومسايعها المحمومة وإصرارها على سحب آخر قرش من جيوب الفقراء، وترك الفاسدين والناهبين والمحتكرين يصلون ويجولون دون رقيب أو حسيب يقول لهم: ما أحلى الكحل في عيونكم»، إن السؤال عن الكحل الذي في عيون الأغنياء يعني السؤال عن مصدر ثرائهم الذي تراكم في السنوات السابقة للأزمة واستمر في تراكمه في ظل الأزمة ليشكل هذا الثراء غير المشروع مصدر خطر حقيقي ليس على الفقراء ومستوى معيشتهم فقط، بل على الوطن برمته شعب وأرض، وهو ما يفسر إلى حد بعيد الدور الذي يقوم به حيثان المال، وقوى الفساد الكبير في الداخل والخارج لإطالة أمد الأزمة لتدوم مصالحهم المشتركة، واقتسام الكعكة كلاً حسب وزنه، وقربه من المشاريع التي يطرحها أعداء الشعب السوري كحل للأزمة، ولو كان ذلك على حساب الدم السوري النازف منذ عامين ونصف، وقد يطول النزف إذا لم يوقفه شرفاء الشعب السوري.

إن الحِل السياسي الضامن لوحدة الوطن أرضاً وشعباً، هو ما ينشده الشعب السوري بأغلبه الساحقة، والحل السياسي سيفتح لمعارك سياسية من أجل سورية القادمة الجديدة، التي لا بد أن يكون للفقراء ومنهم الطبقة العاملة السورية الوزن الأساسي المفترض أن يقرر أي اقتصاد يبريد الشعب، وأي حريات سياسية وديمقراطية ينشد، لتمكنه من خوض معركته الوطنية والطبقية في مواجهة قوى الفساد الكبير، من أجل بناء سورية المتطورة والمقاومة، والعادلة في توزيع ثروتها لمصلحة فقرائها .

مسابقة لأصحاب العضلات بدلاً عن الكفاءات!

◀ ريم علي

في مسابقة فريدة من نوعها أعلنت المؤسسة العامة للتبغ عن حاجتها للتعاقد مع ٢٥٠ مواطناً باحثاً عن لقمة العيش لاستخدامهم بأعمال مجهد في فرع المنطقة الساحلية دائرة التحضير، والتخزين في طرطوس.

وقالت المؤسسة في إعلان نشرته بعض المواقع الإلكترونية إنه: «وفقاً لأحكام المادة ١٤٦ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ لإبرام عقود استخدام مؤقتة سنوية بموجب اختبار، استناداً لإجراءات وأصول التعيين، والتعاقد في الجهات العامة المحددة بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء».

وكان الموضوع اللافت الذي تداولته المواقع من ضمن الشروط التي طلبتها المؤسسة أن «يتم الاختبار العملي في مستوى اللياقة البدنية للمتقدم، والتي تتناسب والجهد العضلي التي تتطلبه الوظيفة المراد التعيين فيها ولا يشترط توافر أي شروط علمية أو كفاءة مهنية لشغلها».

من المؤكد أن لا أحد ينكر أن المؤسسة العامة للتبغ، تعتبر من المؤسسات الراجعة في سورية حيث قامت في نيسان الماضي بتحويل ما يقارب من ٢٠ مليار ل.س، إلى خزانة الدولة عن العام الفائت، كما بلغت أرباحها التقديرية الصافية بعد اقتطاع الضريبة للعام المذكور نحو ١٠,٣ مليارات ل.س، لكن السؤال القوي الذي يطرح هو: لماذا الإصرار على أصحاب العضلات دون الكفاءات؟ وهل هؤلاء سينضمون للشبيحة أم للعمل والإنتاج؟!.

عمال على أبواب التقاعد لم تجدد عقودهم!!



طريق البريد الإلكتروني، وعدنا في المديرية تسعة عاملين».

وأشار العاملون في شكواهم «بأخذ العلم أن هناك العديد من الموظفين خارج مديرية التأمين الصحي لم يتم الموافقة على تجديد عقودهم مع أنهم يعملون في المؤسسة منذ أكثر من عشرين سنة، وهناك من أصبح على أبواب الإحالة على التقاعد».

وتساءل العاملون: هل يمكن وبكل بساطة وضع كلمة غير موافق بغض النظر عن الناس والظروف الحياتية والمعيشية التي يمرون فيها في ظل الظروف الراهنة؟!.

نرجو منكم العمل على إيصال صوتنا لمن يستطيع أن يصفنا!!.

«قاسيون» تضم صوتها للعمال، وتطالب بإعادة النظر بعقودهم، فهل وصلت الرسالة لمن بيده الإنصاف!!.

وصلت إلى «قاسيون» الرسالة التالية من العاملين في مديرية التأمين الصحي في المؤسسة العامة السورية للتأمين، يطالبون فيها رئاسة مجلس الوزراء إعادة النظر بقرار عدم الموافقة على تجديد عقودهم يقول العاملون في رسالتهم:

«نحن العاملين في مديرية التأمين الصحي في المؤسسة العامة السورية للتأمين تم إبلاغنا بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٠، (شفهياً) بأن وزير المالية لم يوافق على تجديد عقودنا لعام ٢٠١٣، علماً أنه تم تعييننا في المؤسسة العامة السورية للتأمين بعقود خيرة لمصلحة مشروع التأمين الصحي، وبموافقة رئيس مجلس الوزراء منذ بداية العام ٢٠١٠، ونقوم بأعمالنا بالشكل المطلوب بالرغم من حجم العمل الكبير في هذا المشروع الوطني المهم، علماً أننا نحمل جميعاً شهادات جامعية، ونملك الخبرة الكافية، وخصوصاً في مجال المعلوماتية، إن كل العمل في المديرية يتم عن

معاناة عمال مخابز طرطوس.. مخبز عين عفان نموذجاً

◀ صلاح معنا

يعاني عمال مخابز القطاع العام الكثير من الصعوبات في مجال عملهم خاصة مع انفجار الأزمة السورية الشاملة، ولجوء مئات الآلاف من النازحين إلى طرطوس حيث استقبلت المحافظة ما يقارب عدد من سكانها، وأدى هذا الظرف الطارئ إلى ازدياد الأعباء الملقاة على الدولة في هذه المحافظة بشكل مضاعف، والذي يحتاج إلى جهود مضاعفة من الجميع لمواجهة هذه الأزمة الاجتماعية والإنسانية المتزايدة في عموم أرجاء الوطن.

ومن بين الفئات الاجتماعية التي تدفع ضريبة هذه الأزمة بشكل مضاعف، عمال وفتية المخابز الآلية التابعة للدولة، والتي تقوم بجهود جبارة لسد حاجات المواطنين المتزايدة، خاصة مع الأسباب المختلفة التي تجتمع لتزيد معاناة المواطن السوري، وكان العديد من العمال في هذه المخابز قد ذهبوا إلى جريدة قاسيون يشرحون وضعهم وطبيعة عملهم الشاقة والصعبة..

ووجهوا نداءً إلى الحكومة من أجل مساعدتهم في إيجاد حل، أو التخفيف من معاناتهم المتزايدة، وطبيعة عملهم الشاقة، وتحملهم لضريبة هذه الأزمة دون أي تقدير لجهودهم، والساعات الطويلة التي يقضونها في خدمة الوطن، دون التعويض عليهم بالحد الأدنى من جهودهم التي يبذلونها، علماً أنه وقبل ثلاثة أشهر نشرت قاسيون مقالة مختصرة حول مطالبهم، وشكواهم، وكانت قاسيون حاضرة في مخبز «عين عفان» التابع لمنطقة صافيتا، والذي



يقوم بتزويد عشرات القرى من حاجتها من الخبز، وأطلعت على مشاكل المخابز، ومشاكل العمال، وخاصة الموسمين منهم، واستمعت إلى أهم مطالبهم من أجل إنصافهم، وكانت أهم المطالب:

تسوية وضع العمال المياومين والعقود الموسمية لثلاثة أشهر، وتثبيتهم أو على الأقل إقامة عقود سنوية معهم، خاصة أن الكثيرين منهم يعمل في هذه المخابز منذ عدة سنوات، والتعويض على العمال الذي يعملون ورتبتين براتب ضعيف لا يتجاوز ٩٠٠٠ ل.س، وبدوام يومي يتجاوز ١٢ ساعة عمل جعل الكثيرين من العمال يتركون عملهم، لأن طبيعة عملهم مثل الأشغال الشاقة، ودون أية مكافأة أو إضائفة، حيث لا يتجاوز العمل الإضائفة لأي عامل في الشهر

أكثر من ١٤٠٠ ل.س، أي أقل من ٥٠ ل.س يومياً، وهذا شيء محجف جداً في هذه الظروف.

ومطالبة الوزارة والمديرية العامة للمخابز بإقامة مسابقة توظيف لسد حاجة المخابز الخاصة بالدولة، حيث لا يوجد فرن آلي للدولة إلا ويعاني نقصاً من ١٠ - ١٥ عاملاً، أي وردية كاملة، مما يربط أعباءً كبيرة على العمال نتيجة لهذا النقص، واضطر الكثير منهم لترك عملهم بسبب ساعات الدوام الطويلة، دون أي تعويض أو مكافأة!

كما طالب الكثير من العجائين، وهم من العمال العاديين بتسوية وضعهم، وتصنيفهم كعمال فنيين لأنهم يقومون بعمل فني يتجاوز عقودهم الموقعة. ■■

بموجب قرار وزير العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠، المعدل للقانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩، تعطل المحاكم العمالية، والذي جاء على خلفية سجال طويل بين أطراف العمل الثلاثة امتدت تأثيراته السلبية لمدة أربع سنوات تقريباً، على الرغم من كل الدراسات والمناقشات، وتعديلات قانون العمل للعاملين في القطاع الخاص، واختلاف وجهات النظر حول العديد من نصوص القانون، ومواده ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل «التسمية القديمة»، وممثلي أصحاب العمل من غرف التجارة والصناعة والسياحة، وممثلي العمال من الاتحاد العام لنقابات العمال.

سبعة آلاف قضية عمالية عالقة أمام المحاكم!!

◀ ياسر حاج حسين



وتسمية كل تلك الجهات ممثلين اثنين عنها بصفة عضو أصيل واحتياط، شرط أن يكون كلاهما من حملة الإجازة في الحقوق على الأقل، إضافة لتفرض العضو الإصلي حكماً، وتقاضيه تعويضاً شهرياً دائماً من الجهة التي يمثلها، ولا يجوز له ممارسة أي عمل آخر لدى جهة عامة أو خاصة، عداً الجهة التي يتبع لها، وإذا كان محامياً عليه ترقيته قيده أثناء تمثيله الجهة المعنية في المحكمة العمالية، بينما يتقاضى العضو الاحتياط تعويضات عن الجلسات التي يحضرها.

إن أمام المحاكم العمالية عملاً شاقاً وطويلاً، ألا يكفي سبعة آلاف قضية للبدء فوراً بعمل المحاكم العمالية لإنصاف العمال الذين خسروا لقمة عيشهم!! ■■

وصاحب العمل، بعد أن كانت تحال إلى لجنة قضايا التسريح التي نص عليها المرسوم التشريعي رقم ٤٩ لعام ١٩٦٢. إن جوهر القضية والمشكلة في القانون أن المحاكم العمالية بقيت معطلة منذ ذلك الحين، ولم تبت بأي قضية أو دعوى رفعت إليها، حتى بلغت سبعة آلاف قضية جميعها معطلة إلى الآن، لذلك كان لابد من البحث في العوامل المعيقة لعمل المحكمة، والعمل على إزالتها حتى تبدأ المحكمة عملها.

إن عشرات الآلاف من العمال فقدوا وظائفهم الأمر الذي تطلب عقد عدة اجتماعات ضمت وزير العدل والعمل، وممثلين عن أصحاب العمل، ونقابة المحامين والعمال، والوصول لاتفاق يتضمن آلية محددة لتفعيل عمل المحاكم العمالية المحدثة بموجب المادة ٢٠٥، من قانون العمل الجديد،

كان من كبرى المشاكل التي عانى منها العمال منذ صدور قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠، المعدل للقانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩، تعطل المحاكم العمالية، والذي جاء على خلفية سجال طويل بين أطراف العمل الثلاثة امتدت تأثيراته السلبية لمدة أربع سنوات تقريباً، على الرغم من كل الدراسات والمناقشات، وتعديلات قانون العمل للعاملين في القطاع الخاص، واختلاف وجهات النظر حول العديد من نصوص القانون، ومواده ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل «التسمية القديمة»، وممثلي أصحاب العمل من غرف التجارة والصناعة والسياحة، وممثلي العمال من الاتحاد العام لنقابات العمال.

لقد جاءت الصيغة النهائية التي أقرت لمشروع تعديل القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩، ونجم عنها القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٠ الذي أُلغى عمل لجان قضايا تسريح العمال التي كان ينص عليها المرسوم التشريعي رقم ٤٩ لعام ١٩٦٢، والذي كان بمثابة حماية للعمال من شبح التسريح التعسفي، الذي لجأ إليه بعض أصحاب العمل دون مبرر أو رادع.

وتطبيقاً للقانون الجديد كانت القضايا العمالية تحال إلى محكمة عمالية مؤلفة من قاض، وممثل عن العمال، وممثل عن أصحاب العمل للبت في أية خلافات تحدث بين العامل

«الموافقة الأمنية»

تعود لإضارة أوراق العمل

أجرت وزارة العمل تعديلاً على إجراءات وأصول التعيين في الدولة، حيث تم إضافة بند إلى الوثائق المطلوبة للاشتراك في المسابقة أو الاختبار بديويج الحصول على الموافقة الأمنية» وذلك نظراً للظروف التي تمر بها البلاد، على أن يتم قبول طلبات المتقدمين للمسابقة دون الحصول على وثيقة من مكتب التشغيل، باعتبار أن عملية الترشيح تم إلغاؤها، والعمل على دمج مهام اللجان العلمية المتخصصة، ولجان المقابلات بلجنة واحدة، وإضافة ممثلين عن وزارة العمل، والجهاز المركزي للرقابة المالية، والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش إلى اللجنة، بالإضافة إلى إلغاء موضوع التثقيب بالنسبة لتقديم التسجيل في وزارة العمل، والاعتماد على الكفاءة والخبرة.

وجاءت هذه التعديلات بناءً على كتاب رئيس مجلس الوزراء المتضمن إجراء التعديلات اللازمة لأصول التعيين، وكانت الجهات التابعة للوزارة، ومن خلال الواقع العملي قد وضعت التعديلات تلك.

السؤال في هذه الحالة هو: لماذا تم إلغاء المادة الثامنة من الدستور؟ ومن هي الجهة الأمنية التي يحق لها إصدار هذه الوثيقة العجيبة يا وزارة العمل!! ■■

الحلقة الرئيسية..!

◀ أبو فهد

في أواسط آذار انعقدت المؤتمرات النقابية بدمشق، حيث قدمت مكاتب النقابات تقارير عالجت مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وأكدت على أهمية رفع دور الطبقة العاملة في حياة البلاد، وأكدت دعمها للموقف الحازم الذي تتخذه سورية ضد المخططات الإمبريالية الأمريكية الصهيونية والرجعية وعصابات الإخوان المسلمين، وعلى ضرورة الاستمرار في هذه السياسة، وسادت المناقشات والتقارير روح انتقادية شديدة لمجمل الوضع الاقتصادي انطلاقاً من الاستيعاب العميق بأنه الحلقة الرئيسية في توطيد صمود سورية وقدراتها في مجابهة المخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وانطلاقاً من الإيمان العميق بأنها ليست مهمة اجتماعية طبقية فقط، وإنما هي أيضاً مهمة وطنية من الدرجة الأولى. وركزت المداخلات والتقارير والمناقشات على فضوح الرأسمالية الطفيلية التي أثرت على حساب الجماهير، ونشرت الرشوة والفساد والإفساد وتعمل على تخريب الاقتصاد الوطني وتشكل السند الرئيسي والمادي لعصابات القتل والإجرام. وأشارت بوضوح إلى ضرورة الاهتمام بالإنتاج والتسويق والإدارة ومن حيث تحسين نوعيته، ومنع الهدر وتحسين التسويق والاستيراد لما يحتاجه القطاع العام ومحاربه التخريب والرشوة والفساد. وأكدت على ضرورة الاهتمام بمطالب العمال كمكافحة الغلاء، والعمل من أجل التوازن بين الأسعار والأجور، وتأمين مساكن العمال وتأمين وسائل النقل لهم، ورفع الأدنى للأجور المعفى من ضريبة الدخل، ووقف العقوبات غير العادلة والنقل التعسفي والتسريح، واتخاذ التدابير اللازمة والكافية لتلافي إصابات العمل وأمراض المهن وخلق شروط صحية مناسبة، وتقوية تدابير الأمن الصناعي، والتوسع في بناء المستوصفات العمالية، وافتتاح الصيدليات العمالية، ودعم وتشجيع التعاونيات الاستهلاكية والتأكيد على وجودها في التجمعات العمالية، وإيجاد دور حضانة في المؤسسات التي تكثرت فيها العاملات.

كما أن هناك قوانين ومراسيم صدرت وهي لمصلحة العمال، ولكن يجري التحايل عليها بتجميدها وإفراغها من محتواها من الذين لا يهمهم من أمر الوطن إلا ملء الجيوب، وتحقيق الإثراء على حساب الجماهير الكادحة، فنظام الحوافز المادية الذي كان من المفروض أن يطبق في جميع مؤسسات الدولة لا يجري حتى الآن تطبيقه إلا في قسم منها، وبشكل غير عادل.

قاسيون العدد ٦٨ حزيران ١٩٨١

■■

عمال العراق والتضامن الأممي



◀ آرا خاجادور

إن الثمن الذي دفعه الشعب العراقي كان باهظاً للغاية، وإن فقراء العراق هم الذين دفعوا الثمن الأقصى، وفي المقدمة منهم العمال الذين كان لنضالهم الدور الأساسي في إعادة الوجه النضالي الحقيقي لشعب العراق، بدأت النضالات المشرفة للعمال من أقصى جنوبيه الى أقصى شماله، وندعو كل ذاكرة قصيرة الى العودة الى ما كتبناه عن عمال بغداد والبصرة والسليمانية.

إن ما كتبناه ليس توثيقاً للسجل النضالي لعمال العراق ضد المحتل وخدمه، بل هو جزء من المعركة، ولهذا لم يكن سجلاً كاملاً لكل أحداث تلك الأيام المجيدة، ولكنه في الوقت ذاته يقدم قراءة لعوامل واتجاهات الأحداث. إن نضال العمال لم يكن محصوراً بعمال النفط فقط، وهم الطليعة المقدمة، ولكن في كل حقول الإنتاج، والأدق ما تبقى من الصناعة العراقية، لند خاض عمال الأسمنت في «طاسلوجة» بالسليمانية معركة الحقوق بالأمس، واليوم زملاؤهم في معمل أسمنت الفلوجة. إن مصلحة العمال واحدة في وطن واحد. وإن معاركهم لا هواده فيها.

لقد لبى نداءنا ونداءات غيرنا العديد من النقابات والاتحادات والشخصيات العمالية العربية والأجنبية، وسرعان ما أعرب العمال العراقيون عن تقديرهم لهذا التضامن العمالي العالمي، حيث جاء في بيان

١٠ ملايين طفل في العالم يعملون في المنازل

قالت «منظمة العمل الدولية» في جنيف، إن: «هناك نحو ١٠,٥ ملايين طفل حول العالم يضطرون إلى العمل في منازل أشخاص آخرين، ودعت المنظمة إلى القضاء على تلك الظاهرة». وأكدت المنظمة بمناسبة اليوم العالمي السنوي ضد عمالة الأطفال، أن «الأطفال العاملين يقومون بأعمال التنظيف والطهي، ورعاية الحداثق أو رعاية الأطفال أو الكبار، ويتم ذلك غالباً في ظل ظروف خطيرة أو أشبه بالعبودية». وأوضحت المنظمة في تقرير لها أن مثل هؤلاء الأطفال وتتراوح أعمار ٦,٥ ملايين طفل منهم بين سن الخامسة والرابعة عشرة عاماً ومن الصعب حمايتهم.

وذكرت المنظمة أن هؤلاء الأطفال «لا يكسبون فحسب وراء الأبواب المغلقة لمنازل أرباب العمل لكن المجتمعات أيضاً لا تنظر إلى ما يقومون به كعمل، وغالباً ما يتم عزل هؤلاء العمال الصغار عن أسرهم ويعتمدون بشدة على أصحاب العمل الذين غالباً لا يدفعون أجوراً لهم ويمارسون التمييز ضدهم».

وبين التقرير أن «طبيعة عملهم تجعلهم عرضة للعنف البدني والنفسي والجنسي». يذكر أن الطلب على الخدم ارتفع على مستوى العالم في الوقت الذي تتزايد فيه عمالة المرأة خارج المنازل، وفي الوقت الذي يحتاج فيه كبار السن إلى المزيد ممن يوفرزون الرعاية لهم.

وصفت بانتفاضة الكهرباء، واليوم يتصاعد النضال ضد قرارات وزارة الكهرباء الجائرة، حيث قررت الأجهزة الفاسدة في هذه الوزارة منع ممارسة العمل النقابي، ووضع العمال وقادة نقاباتهم تحت طائلة قانون «مكافحة الإرهاب»، وهو قانون إرهابي بذاته، وأغلقت المقرات النقابية وصادرت وثائقها، وأخيراً وليس آخراً أقامت محاكم تفتيش تحت ذريعة «إعادة تقييم استحقاق منتسبي النقابات للامتيازات الممنوحة لهم». فيا أحرار العالم في كل مكان ساندوا النضال العادل لعمال العراق.

• بتصريف عن صوت اليسار العراقي

نقابي صدر مؤخراً ما يلي: «تعرض اليوم النقابات العمالية العراقية لهجمة شرسة من الحكومة خصوصاً بعد تظاهرة الموائى وقد أثارت قرارات نقل بعض قادة تظاهرة الموائى ردود فعل عالمية، حيث أعلنت الاتحادات العمالية الدولية شجبها واستنكارها لهذا العمل الذي يتقاطع تماماً مع الاتفاقيات الدولية التي شرعتها منظمة العمل الدولية». وأعرب العمال العراقيون عن فخرهم بتضامن الملايين من عمال العالم معهم في نضالهم المشروع من أجل الحرية والعيش الكريم.

في هذه الأيام تشن الحكومة الرعناء عدواناً على عمال النفط والموائى في البصرة، وهي مازالت مرعوبة من انتفاضة هذه المدينة الباسلة، تلك الانتفاضة التي

منظمة العمل الدولية وحمايتها للعمال



اتفقت الوفود التي حضرت مؤتمر العمل الدولي الأسبوع الفائت على وضع إطار عمل لتعزيز وتقوية الحوار الاجتماعي، وحسب البيان الإعلامي الذي صدر عن المنظمة اعتمد الإطار من لجنة المناقشة المتكررة عن الحوار الاجتماعي، وهي إحدى اللجان الأربع التي اجتمعت خلال مؤتمر العمل الدولي، وتضم ممثلين عن الحكومات، والعمال، وأصحاب العمل، ويدعو الإطار تلك الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية إلى تعزيز مؤسسات وإجراءات الحوار الاجتماعي، ويطلب من المكتب تقديم الدعم، والعمل بنشاط على تعزيز الحوار الاجتماعي، وتعزيز اتساق السياسات مع المنظمات الدولية الأخرى.

وكفاءة تطبيق قوانين العمل، وتوسيع المساعدة المقدمة من منظمة العمل الدولية لنظم وآليات حل النزاعات العمالية والوقاية منها، وعقد اجتماع للخبراء بشأن الحوار الاجتماعي عبر الحدود. وقال المتحدث باسم أصحاب العمل، يورغن رونست: «الحوار الاجتماعي مفيد لجميع الأطراف على جميع المستويات، فالتعاون في مكان العمل بين أصحاب العمل والعمال، مثلاً، يسهل تبادل المعلومات والتشاور، وحتى التشارك في صنع القرار، كما يسهم في بناء علاقات صناعية وعلاقات عمل مستقرة، وأماكن عمل منتجة، تساعد منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة في تعزيز وتيسير المشاركة في الحوار الاجتماعي، والمفاوضة الجماعية، كما ستكون أكثر فعالية في التعامل مع المنظمات والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية لتعزيز برنامج العمل اللائق، ومعايير ومبادئ منظمة العمل الدولية.

• وكالة أنباء العمال العرب

الحد الأدنى للأجور والمعاشات التقاعدية، وحماية العمال، من دون تحسين خلق فرص العمل. كما قالت سارة فوكس المتحدث باسم العمال: هذا الأمر، جنباً إلى جنب مع تأثير العولمة، جعل الحوار الاجتماعي، وتعزيز المفاوضة الجماعية أكثر أهمية من أي وقت مضى. لقد «خلق التعقيد المتزايد في سلاسل التوريد العالمية تحديات جديدة للعمال لأن كثيراً من القرارات التي تؤثر عليهم تتخذ اليوم من خارج الحدود الوطنية»، ولم يعد الهيكل الثلاثي على المستوى الوطني كافياً، ونحن بحاجة إلى بناء وتعزيز فضاءات جديدة للحوار الاجتماعي عبر الحدود حتى تتمكن من حماية حقوق العمال ومصالحهم.

وطبقاً للبيان سيتم الترويج لعدد من الاتفاقيات المتعلقة بالحوار الاجتماعي في حملة جديدة، كجزء من خطة العمل. وهذا يشمل اتفاقية رقم ١٤٤ لعام ١٩٧٦ بشأن المشاورات الثلاثية، واتفاقية رقم ١٥٤ لعام ١٩٨١ بشأن المفاوضة الجماعية، وتشمل التدابير الأخرى مساعدة إدارات العمل على تحسين إدارة وتفتيش العمل

وأكدت اللجنة على أهمية الحوار الاجتماعي في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، مشددة على تجسيده للمبدأ الأساسي للديمقراطية القائل بأن الأشخاص الذين يتأثرون بالقرارات، ينبغي أن يكون لهم صوت في اتخاذها. وكان بيير بول ميتر رئيس اللجنة، قد أوجز الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الحكومات جنباً إلى جنب مع شركائهم الاجتماعيين، ولاسيما في أوقات الأزمات. وأنه يمكن أن تعمل وزارات العمل القوية مع الشركاء الاجتماعيين لمعالجة القضايا التي لها تأثيرات هامة على العمال وأصحاب العمل، وتعتمد فعالية الحوار الاجتماعي وسلامة العلاقات الصناعية على قدرة الحكومة على القيام بدور صانع السياسات، والمدير والمشارك في المناقشات الثلاثية.

وقالت اللجنة: إن الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية أدت إلى انخراط الشركاء الاجتماعيين في بعض البلدان في معالجة القضايا الحاسمة. لكن، في بلدان أخرى، أضعفت الإصلاحات السياسية هيكل المفاوضة الجماعية، وقوانين

طيران الخليج

والفصل التعسفي للعمال

قال رئيس النقابة الوطنية لعمال شركة طيران الخليج أحمد الكويتي إن إدارة الشركة رفضت تظلمات ٢٤ عاملاً مفصولاً على أثر عمليات إعادة الهيكلة التي تقوم بها إدارة الشركة في سبيل تقليل النفقات.

وأضاف الكويتي أن إدارة الشركة تذرعت برفض طلبات التظلم بحجة موقفها القانوني المستمد من حقاها في إجراء عملية إعادة الهيكلة، وتقليص النفقات، مؤكداً أن النقابة لم، ولن توقف التواصل مع جانبهم في شتى الظروف.

وأشار إلى أن النقابة دعت الموظفين للتوجه لوزارة العمل من أجل تسجيل أسمائهم ضمن برنامج التأمين ضد التعطل على أن تقوم الوزارة بدورها في تدريب هؤلاء الموظفين، والعمل على إيجاد الوظائف البديلة والمناسبة لهم. وقال إن المشكلة التي تواجه المفصولين الآن هي تأخر وزارة العمل في صرف مستحققاتهم من برنامج التأمين ضد التعطل رغم مرور نحو شهرين على انضمامهم في البرنامج.

وأضاف أن ظروف الموظفين لا تتحمل مزيداً من التأخير، وأنهم بأمس الحاجة لصرف مستحققاتهم عاجلاً نظراً لالتزاماتهم ومتطلباتهم المعيشية. ولفت إلى أن تواصل النقابة والاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين مستمر بخصوص القضايا العمالية في الشركة، وعلى رأسها قضايا المفصولين نتيجة عمليات إعادة الهيكلة، مؤكداً أن الاتصالات جارية مع وزارة العمل في هذا الشأن، وأن الوزارة تبدي تعاوناً إيجابياً في حل هذه الإشكالات دون تعقيد.

وتحدث الكويتي عن أن النقابة رصدت مخالفة لإدارة الشركة إذ قررت إرجاع مفصولين بمفعول قوة «الواسطة» مشيراً إلى أن النقابة رفعت احتجاجاً للشركة على أثر هذه الحادثة إلا أن الرد جاء بأن قوة الواسطة كانت أكبر من أن ترد. وتسائل: أين مصداقية الشركة في قرارات إعادة الهيكلة؟ وهل أصبحت «الواسطة» جزءاً من كفاءة الموظفين؟ وهل من تم رفض تظلماتهم، تم فصلهم وفقاً لمعايير الكفاءة والإنتاجية؟

يأتي ذلك بعد تأكيدات أطلقتها شركة طيران الخليج بوقف تسريح العمالة الوطنية، وفتح باب التقاعد الاختياري مجدداً.

• عن النقابات الكويتية

المؤتمر العاشر.. حكمة الشيوخ وحيوية الشباب



الرفيق معن خالد



سأبدأ من شعار المؤتمر (نحو التغيير والتحرير). ففي أواخر ستينيات القرن الماضي، كان يوجد تقاطعات كبيرة بين مهمات التحرير ومهمات التغيير، لكن ونتيجة كون تلك مرحلة تراجع ثوري حيث بدأت الجماهير تتراجع وعملها يقل في ظل تراجع شامل لقطب الشعوب أمام مرحلة انتصار للرأسمالية، فقد انعكس هذا الأمر على الوضع الداخلي في كل مكان. لذلك فإن مهمات التحرير لم تستكمل عملياً، ومهمات التغيير الاقتصادي والاجتماعي ذهبت باتجاه آخر نحو الليبرالية والقطب الرأسمالي انتصر. والسؤال: أين نحن اليوم؟ نحن اليوم في ذات الموضوع تقريبا لكن بشكل أرقى. حيث أننا اليوم أمام اندماج بين مهمات التحرير والتغيير لكن مع وجود فارق نوعي، هذا الفارق يتجسد بانفتاح الأفق أمامنا من خلال مرحلة التقدم الثوري التي نعيشها وصعود قطب الشعوب. لذا، فإن تقاطع المهمات اليوم يستدعي منا أن لا نرى كل من هذه المهمتين لوحدها، حيث أنهما متماهيتان إلى الحد الاندماج ولا يمكن الفصل بينهما. الفكرة اليوم هي البحث عن أدوات تنفيذ هاتين المهمتين، بالنسبة لأدوات التحرير فهي معروفة وقد تكون أسهل نسبياً. إلا أن أدوات التغيير هي التي تحتاج لاكتشافها لأنها أدوات مركبة ومعقدة وتحتاج لإنضاج. فالمهمة الأساسية اليوم والتي باتت واضحة للجميع تتلخص باندماج هاتين المهمتين، وأي فصل بينهما سيوقفنا في مغالطات كما حدث مع بقية القوى السياسية الأخرى. وبالعودة إلى فترة النكسة وما قبلها ١٩٦٥ - ١٩٧٠، فقد كانت معدلات التنمية والنمو في أعلى مستوياتها بسبب الاستعداد السابق للحرب الذي كان موجوداً، وحتى في فترة الحرب، فقد كانت معدلات النمو تسير بأعلى وتيرة ممكنة. وهذا مؤشر على أن موضوع التماهي بين هاتين القضيتين قد يفتح المجال لتقدمهما سوياً.

النقطة الثانية التي أريد الحديث حولها، لقد تعودنا على الجملة التي تقول (العقل السليم في الجسم السليم)، وقد أثبتت العشرة سنين الماضية صحة رؤيتنا السياسية وبهذا تحقق الشطر الأول من هذه الجملة العقل السليم، وخصوصاً اليوم في هذا المؤتمر يثبت أن هناك نواة حقيقية للجسم السليم أيضاً. وبالتالي، فإذا أردنا إكمال المقولة وإكمال مهمات التغيير والتحرير، فإن هدفنا اليوم هو استكمال بناء الجسم السليم عبر العمل التنظيمي.

طرفين، وهذا الاعتبار هو حقيقة اعتراف ضمني بالثنائية الوهمية والتي عملنا على تفكيكها وإحداث الفرز داخلها على أسس وطنية خلال الثلاثة عشر عاماً الماضية. نحن لسنا خطأ ثالثاً، نحن الخط الأول من حيث أننا نمثل غالبية السوريين. إن الوصول لهذه النتيجة خصوصاً في هذه المرحلة التي تعد مرحلة انعطاف باتجاه الحل السياسي يعني أمراً واحداً وهو ضرورة الانتقال من الدفاع إلى الهجوم، وأريد أن أفسر معنى الهجوم، إن الهجوم كما أفهمه هو الانفتاح بالمعنى التنظيمي، وهذا أمر ممكن في هذه اللحظة التي تثبت فيها صحة خطنا السياسي ورؤية الحزب وبأننا قادرين على إحداث الفرز وتمثيل الفقراء من الطرفين في المعارضة والنظام.

الرفيق مهند دليقان



أريد أن أتكلم عن موضوع الحكومة وقضية بقائنا فيها من عدمه ودخولنا إليه والهجوم علينا وجملة التعليقات المرتبطة بهذا الموضوع. أعتقد أن الأسباب العامة لدخولنا الحكومة وبقائنا فيها قد تم شرحها بالمعنى العام، إلا أنني أريد أن أذكر فكرة بسيطة ومباشرة. نحن كشيوعيين موجودين هنا، هل يجب علينا أن ننزعج عندما نسمع بأحد القرارات الصادرة عن الحكومة أم لا؟ وعندما يُسأل أحد رفاقنا عن موضوع ما، ولا يكون جوابه كما نريده، بحيث يمكن أن نسميه جواباً دبلوماسياً فما معنى هذا؟ هل شعورنا بالانزعاج والحساسية خاطئ أم صحيح؟ أن أعتقد أنه صحيح، من الصحيح أن ننزعج عندما يضطر رفيقنا أن يكون دبلوماسياً في بعض الحالات. السؤال هنا، كيف نستطيع أن نصرف هذا الانزعاج؟ إن التصريف الحقيقي لهذا الانزعاج يبدأ بفهم معناه، ومعناه هو أننا لم نصل بعد إلى القوة الكافية لكي نفرض رأينا، وبأن تنظيمنا لم يبلغ القوة المناسبة التي يمكننا من خلالها أن ننفذ ما نريده وليس ما هو موجود اليوم من توافق كالتوافق على الحد الأدنى الموجود في الحكومة. زياد الرحباني يقول أنا لا أعطي رأيي أنا أفرض رأيي، وهكذا يجب أن يكون الثوريين لا يعطون رأيهم، الثوريون يفرضون رأيهم « ببساطة لأنهم يمثلون الشارع، وبالتالي فإن المطلوب هو أعمق وأوسع عمل تنظيمي لكي تتمكن من أن نفرض رأينا.

الحكومة، قمنا بسؤال القيادة عن توقعاتنا، وكانت هذه التوقعات كبيرة، إلا أن القيادة أخبرتنا أن الحد الأدنى من هذا الدخول هو عملية استطلاعية لكن الموضوع أكبر من هذا بكثير. على سبيل المثال لقد كانت لدينا القدرة في الأزمة الوطنية وتحديداً في الأزمة الاقتصادية في المستوى الثاني التي نتجت عنها، على أن نقوم بحلول إبداعية لم تجد طريقها بعد للتنفيذ بسبب توازن القوى، لكن وعلى الأقل، فنحن نمتلك برامج بديلة جاهزة لا تنصر فقط ببرنامنا السابق، بل تشمل استحقاقات خطيرة جداً ناتجة عن الأزمة. وهنا أتحدث عن موضوعتين أساسيتين وهما الدعم والاحتياطي وسعر الصرف. نحن لدينا برنامج بديل لمواجهة هذه الاستحقاقات، وهذا لا يعني عدم وجود استحقاقات أخرى، وكنا نتمنى لو أن الوقت ساعدنا قبل المؤتمر للبحث في وضع هذه الاستحقاقات في البرنامج، إلا أن البرنامج جرى تأجيله. وأنا أعتقد أنه يجب علينا خلال فترة الست أشهر الواقعة بين هذا المؤتمر والمؤتمر القادم، أن نقوم بإضافة جملة الاستحقاقات والمساهمات الجديدة في الموضوع الاقتصادي إلى برنامجنا، بحيث نقوم بتفصيل موضوع الدعم ورؤيتنا له وموضوعات الاحتياطي وسعر الصرف وإعادة الإعمار، إضافة لمواضيع أكبر كربط البلاد اقتصادياً واجتماعياً، وأتوقع أن هذه المهمة يجب أن نعمل عليها جميعاً في الفترة الفاصلة بين مؤتمرينا.

الرفيق محمد ذياب



قبل الأزمة كنا نتحدث عن الإصلاح الجذري الشامل، أما بعد الأزمة أصبحنا نتحدث عن التغيير الحقيقي، وصار لدينا قطع متمايز عن جماهير المعارضة والنظام، حيث اعتبر البعض أننا تغيرنا أو اختلفنا أو أصبحنا خطأ ثالثاً بين القوى السياسية الموجودة على الساحة السورية. إن الشيء الوحيد الذي اختلف هو أن العمل السياسي الحقيقي قد بدأ، وبدأ (التخاطب مع الملايين) بحسب تعبير لينين، لقد كان العديد من رفاقنا متكيفين مع خطنا السياسي عندما كان يوجه للمئات أو الآلاف من الأشخاص، أما عندما بدأنا نخاطب الملايين، فقد تسبب هذا الأمر بحدوث بعض الإربكات.

يعتبرنا البعض اليوم أننا خطأ ثالث يريد أن يصلح بين

منذ بداية نشاطه كان حزب الإرادة الشعبية قد وضع نصب عينيه مهمة ذات أهمية استثنائية وهي مهمة توسيع صفوف الحزب في الأوساط الشبابية وتقديمهم بجرأة إلى الهيئات القيادية، باعتبار أن الشريحة الشبابية بما تمثله من طاقة وحيوية وقدرة على الإبداع هي ضمان استمرار الرسالة التاريخية للشبيوعيين السوريين في بناء نظام العدالة الاجتماعية، الحضور الشبابي اللافت في المؤتمر لم يكن حضوراً كمياً فحسب بل انعكس في جانبه النوعي بالعديد من المداخلات التي تجمع بين الفهم العميق للخط السياسي والروح العملية الكفاحية... ونشر هنا بعض هذه المداخلات

الرفيق هاشم يعقوبي



أنا إنسان شيوعي بالفطرة، ونحن كشباب دمشق ثوريون ويوجد في داخلنا رغبة في التغيير، وقد تخبطنا كثيراً في العقد الماضي، حيث كنا نبحث عن تمثيل حزبي وطبقي ما ليدافع عنا ويمثلنا ونعمل معه من داخله. أنا من الناس الذين يبحثون عن أحزاب شيوعية لأكون فيها بحكم شيوعيتي بالفطرة وبحكم موقعي الطبقي، وكنت أواجه مشكلة في هذا الخصوص إلى أن التقينا بشباب من اللجنة الوطنية لوحدة الشبيوعيين السوريين. وما دفعنا لنكون معهم هو الأرضية المعرفية التي يمتلكونها، والقيادات المهمة لديهم، ووضوح برنامجهم وخطهم السياسي، وجديتهم في استعادة دورهم الوظيفي. لقد تعلمنا الكثير منذ دخولنا إلى اللجنة، وأعتقد أن أفكارنا بدأت تتضح مع الوقت، وبدأ الحزب يستعيد دوره الوظيفي.

أثناء غزو العراق، كنا نخرج في مظاهرات أمام السفارة الأمريكية. وعند اندلاع حرب تموز كنا أيضاً في الشارع. لقد كنا ثوريين لكننا لم نكن نعرف إلى أين نتجه أو من يمثلنا ويدافع عنا. لقد كنا جزءاً من شريحة واسعة في المجتمع، وهذه الشريحة ما تزال بحاجة اليوم كما نحن بحاجة. وأنا أحب أن أقول من تجربتي الشخصية للرفاق الذين سبقونا في العمل الحزبي والذين نتعلم منهم بأننا بدأنا فعلاً نستعيد دورنا الوظيفي الحقيقي الكفيل بإيصالنا للتغيير الذي ننشده، وآتمنى أن تكون هذه الفكرة في أذهان الرفاق جميعاً.

أحب أيضاً أن أوصل لكم تحية من فريق شعبي تطوعي باعتباري أحد أعضائه ومباركته لكم بعقد مؤتمركم وهو فريق لقمة الشعب خط أحمر، وهذا الفريق يطلب منك ألا تتخلوا عن الشعار الذي يحمله.

الرفيقة عشتار محمود



سأتوقف عند موضوع الضرورة والإمكانية وعلاقتها بخلق الحلول الثورية. ربما لم يكن لدينا أثناء الأزمة الوقت الكافي، لكن عندما يتوفر هذا الوقت، فعلينا أن نوثق مجموعة الحلول الابتكارية الإبداعية الثورية التي قمنا بها خلال الأزمة كما قمنا سابقاً بوثوق مجموعة الفرص التي أضعها النظام. وسأتحدث في موضع حولنا عن مشاركتنا في الحكومة تحديداً. عند دخولنا

د. قدرى جميل لـ «حديث البلد»:

أهم الأولويات اليوم استمرار

دون أن يأخذ رأي الحكومة بعين الاعتبار، رغم أنهم (أعضاء الفريق الاقتصادي) كانوا أعضاء في لجان مختلفة. كما أن هذا الفريق لم يكن مشكلاً بقرار بل بفعل تداعي البعض إلى تشكيكه بين بعضهم البعض.

اليوم توجد حكومة، والشئ الإيجابي هنا أنه لا يوجد حالياً فريق اقتصادي لأن هذا الفريق بالمحصلة كان دوره كارثياً في تاريخ سورية، الحل البديل هو أن تأخذ الهيئات والمؤسسات الحكومية دورها. ولذلك اليوم لدينا اللجنة الاقتصادية، مشكلة بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء وتقوم بدورها وتحل القضايا التي تطرح عليها.

ضرورة حل التناقض بين الحاجات المتنامية والإمكانيات المتناقصة

● سنرى ماذا حلت هذه اللجنة من قضايا، أقول لك وبصراحة أنا لا أستطيع إلا أن أتقيد بالنص الذي أعده معد البرنامج، ولا أن أخرج من سياق الأسئلة الموجودة أممي؟

إذا بقي دوركم كإعلاميين في المؤسسة الإعلامية الرسمية مقيداً بهذه الطريقة الجامدة فلن تستطيعوا الخروج من هذه البوتقة. هناك مستجدات يجب مناقشتها وطرحها وبالتالي ألتن تطرحوا أسئلة على ضوء هذه المستجدات؟ وبالتالي أنا احتج على هذا التقييد لدوركم كإعلاميين...

● .. بعد مرور أكثر من ٢٧ شهراً على الأزمة في سورية، المواطن يجد أن أوضاعه المعيشية تذهب من سيء إلى أسوأ، ورغم تفهمه لجانب من المبررات الموضوعية لهذه الأزمة إلا أنه يرى أن ما قامت به الحكومة من إجراءات لم يكن على المستوى المطلوب، ما رأيكم؟

أولاً بسبب الأزمة خلال السنتين الماضيتين انخفض الإنتاج المادي، الإنتاج السلمي (الصناعي والزراعي) أكثر من ٥٠٪ حسب معطيات هيئة تخطيط الدولة، ماذا يعني أن ينخفض الإنتاج أكثر من ٥٠٪؟ يعني انخفضت الثروة المنتجة، وبالتالي انخفض الدخل مما انعكس على زيادة الفقر وارتفاع مستوى البطالة وصولاً لارتفاع الأسعار.

وبالتالي السؤال الكبير الذي يمكن الاتفاق عليه والذي يتطلب الحل: هل يمكن في ظل هذا الوضع حل التناقض الذي يعانيه المواطن السوري بين الحاجات المتنامية والإمكانيات المتناقصة؟

المواطن السوري الذي يعيش في ظل الأزمة الحالية أصبح لديه حاجات جديدة مستجدة، مثلاً من تدمر منزله أليس بحاجة إلى تعمیر لمنزله، ومنطقة انقطعت عنها الكهرباء بفعل تخريب محولة الكهرباء أليست بحاجة لمعالجة هذه المشكلة، هذه المعالجة تتطلب تأمين محولة جديدة لهذه المنطقة بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة سورية. كل هذه تكاليف باهظة على الاقتصاد الوطني.

يُقدر حجم خسائر مؤسسات الدولة اليوم بـ ٢٠٠٠ مليار أي ٢ تريليون ليرة سورية. وبالتالي ألا تعكس كل هذه الأمور على التطور الاقتصادي في البلاد وعلى مستوى الأسعار وعلى لقمة الشعب؟ في سورية الآن عشرات الآلاف من الضحايا نتيجة الأزمة، نحن نعرف عدد الذين قتلهم الرصاص، ولكن لا نعرف عدد الذين قتلهم الجوع والبرد والمرض نتيجة الحصار الغربي الجائر على سورية. وبالتالي هذه القضايا كيف ستحل؟ البلد كلها تدفع ضريبة الأزمة الوطنية الشاملة العميقة، تدفع هذه الضريبة بأشكال مختلفة،



أسباب الأزمة تقسم إلى ثلاثة أجزاء: الحصار ومشتقاته والوضع الأمني-العسكري ومشتقاته وجهاز الدولة ودوره وإمكانياته وقدراته وبنيتها وسياساته

أولاً لا بد هنا من التوضيح والتدقيق، مجلس الوزراء منقسم إلى عدة لجان منها اللجنة الاقتصادية، لجنة الخدمات، لجنة التنمية، لجنة طاقة... إلخ، وهذه اللجان تدرس القضايا التي هي صاحبة الاختصاص فيها، ثم ترفعها ضمن توصيات إلى مجلس الوزراء، صاحب القرار هنا إما مجلس الوزراء مجتمعين أو السيد رئيس مجلس الوزراء.

في حين أن اللجنة الاقتصادية مشكلة من (١١/٩) عضواً بينهم ٩/٩ وزراء، وهي لجنة تخصصية تبحث القضايا الاقتصادية، وتضع آراءها ثم ترفع توصياتها إلى من يلزم. ومن هنا لا بد من التدقيق. وللعلم الآن في سورية لا يوجد «فريق اقتصادي»، سابقاً كان يوجد هذا الفريق وإذا دققنا في الفريق الاقتصادي السابق سوف نجد أن أعضائه كانوا أعضاء في لجان مختلفة.

● أنت مع وجود فكرة الفريق الاقتصادي أم اللجان؟ الفريق الاقتصادي السابق كان تعبيراً إيديولوجياً يعبر عن خط وبرنامج اقتصادي واضح طبق في الفترة السابقة، وبالتالي الفريق الاقتصادي يعني أنه هناك من يعمل ضمن خط وبرنامج محدد



في سورية الآن عشرات الآلاف من الضحايا نتيجة الأزمة ونحن نعرف عدد الذين قتلهم الرصاص ولكن لا نعرف عدد الذين قتلهم الجوع والبرد والمرض؟

● هل يمكن اعتبار ما تقدمت به هو التفاف على عجزهم بأخذ البلد سياسياً وعسكرياً وبالتالي خيار اللجوء إلى الحرب الاقتصادية؟

نعم هذا ما يحصل بالضبط. ولكن هنا أريد أن أوضح مسألة في غاية الأهمية، السياسة تعني التنبؤ، فالذين كانوا غير قادرين على التنبؤ بأن الليرة السورية سوف تتعرض للهجوم المكثف، فهم على خطأ كبير، منذ البداية كان رأيي بأن الهجوم على العملة السورية سيحصل وكان ذلك عندما جرى الهجوم المكثف في الفترة الماضية على عملة التومان في إيران.

وبالتالي كان يجب الاستعداد الاستباقي من الحكومة لهذا الهجوم المتوقع عبر تجهيز الدفاعات الضرورية للدفاع عن قيمة العملة الوطنية.

هجوم الدولار كان متوقعاً في ظل غياب الدفاع الاستباقي

● يفهم من كلامك أنه لم يتم الاستعداد لهذا الهجوم المتوقع؟

المشكلة برأيي أن الكثيرين لم يصدقوا أنه سيجري هذا الهجوم على الليرة السورية، حتى أن البعض بالغ في تقدير إمكانياته وقدراته في الدفاع، في ظل أن الدفاعات لا تظهر إمكانياتها ونقاط ضعفها إلا بالتجريب عبر الاستطلاع بالنار.

حالياً ما جرى في سوق الصيرافة هو استطلاع بالنار لكشف مدى قوة الليرة السورية. وتبين نتيجة ذلك وجود ثغرات في الجبهة الاقتصادية السورية، كما جرى عملياً اختراق دفاعات العملة الوطنية. وهذا الاختراق جرى عبر الأسواق المجاورة لسورية، وهذا الأمر لا يظهر على السطح كثيراً لأنه مسموح في سورية تداول الدولار محلياً. خذي مثلاً ما جرى في سبعينيات القرن العشرين في سورية، كان التأثير على الليرة السورية في تلك الفترة يجري من الخارج (الأسواق المجاورة بالتحديد)، وكان هذا التأثير يظهر على السطح مباشرة لأنه ببساطة لم يكن مسموحاً بتداول الدولار داخلياً.

«للفريق الاقتصادي»

دور كارثي في تاريخ سورية

● ومن هنا يجب توضيح ما هو دور الفريق الاقتصادي، اللجنة الاقتصادية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، إزاء كل ما يحصل؟

أجرت القناة الفضائية السورية لقاءً مع الرفيق الدكتور «قدرى جميل» أمين حزب الإرادة الشعبية، نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية- وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ضمن برنامج «حديث البلد» بتاريخ ١٩/٦/٢٠١٣، تناول جملة من القضايا المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية للشعب السوري، فيما يلي نص اللقاء الذي تخلله عدد من التقارير والاستطلاعات:

دون الحل السياسي الشامل لن تحل أسباب الأزمة

● ما رأيك حول الأسباب التي وردت في التقرير الذي شاهدناه قبل قليل المتعلقة بتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد وأخرها تدهور وضع الليرة السورية مقابل الدولار؟

أوافق على كل ما ورد في التقرير المعد من قبلكم جملة وتفصيلاً، ذكر التقرير العوامل المختلفة المؤثرة على الأزمة السورية سواء العوامل الموضوعية أو الذاتية. أعتقد أنه من الصعب ضمن الظروف الحالية التحكم بهذه العوامل لأن لها علاقة بالظرف السياسي العام والحصار الاقتصادي الجائر والوضع العام للطرق والمواصلات. وهي عوامل مؤثرة على الأزمة الاقتصادية والتمويلية، حتى على سعر الصرف. يبقى العامل الثالث، وقد قلت سابقاً إنه يمكن تقسيم أسباب الأزمة إلى ثلاثة أجزاء:

الثلث الأول (الحصار ومشتقاته)، الثلث الثاني (الوضع الأمني- العسكري ومشتقاته)، الثلث الثالث (جهاز الدولة ودوره وإمكانياته وقدراته وبنيتها وسياساته).

بالنسبة للثلثين الأول والثاني لن أتوقف عندهما، فهما يتعلقان بالحل السياسي الشامل للأزمة السورية. إن نتائج قمة مجموعة الثماني التي جرت في دبلن بأيرلندا تفيد بأنه إذا ذهبنا إلى الحل السياسي فإن كل ما يتعلق بالثلثين المذكورين (الأول- الثاني) سوف يحل.

العدو الخارجي لن يوفر

إمكانية استخدام سلاح الدولار

● ولكن الجيش العربي السوري يحقق الآن انتصارات هامة؟

الانتصارات العسكرية شيء وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية وأسعار المواد شيء آخر، لذلك الحصار بنتائجه إلى الآن يفعل فعله في الحالة السورية، ومؤخراً ازدادت الأوضاع الداخلية سوءاً، والآن أضيف عامل آخر إلى ما سبق، وهو الليرة السورية وعلاقتها بالدولار كنتاج للحصار والهجوم الاقتصادي الذي يجري على سورية.

وسأذكر جداً من يظن أن الارتفاع الكبير في قيمة الدولار قبل يومين مقابل قيمة الليرة السورية عوامله داخلية فقط، أعتقد أن أكثر عوامل هذا الارتفاع غير داخلية.

ولذلك عندما نتحدث عن الحصار يجب أن نتحدث عن الدولار أيضاً، وهذا يعني أن الدولار يجري اللعب فيه، وإلا كيف يمكن تفسير أن يقفز الدولار بين ليلة وضحاها إلى ٢٤٠ ل.س ثم يهبط إلى مستوى ١٧٠ ل.س!!؟

برأيكم العدو الخارجي سيستغني عن إمكانية استخدام سلاح الدولار، والتأثير على قيمة الليرة السورية إذا أتيحت له هذه الإمكانيات؟

«الدعم الحكومي» لعيشة المواطنين

اعتماد النموذج الاقتصادي المطلوب سيكون مهمة البرلمان القادم والحكومة القادمة لرسم سورية الجديدة والسوريون ذاهبون إلى بناء نموذجهم القادم

هناك نقاش داخل الحكومة حول أفضل الطرق للحفاظ على سعر الصرف. اليوم الحكومة فتحت خطوطاً ائتمانية أولها مع إيران، كما سمح للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام أن يمول مستورداته عبر هذا الخط وهذا يعني أنه لم يعد يُعمل بالدولار، الدولار فقط وحدة قياس، وهو ما سيخفف الضغط على قيمة الليرة السورية.

المطلوب حظر تداول الدولار في الأسواق المحلية

• برأيك ما السبب وراء ارتفاع سعر الدولار وانخفاضه بين ليلة وضحاها؟

السبب وراء انخفاض الدولار يتجلى في تصريحين: التصريح الأول الصادر عن رئيس الحكومة بإعلانه فتح خط ائتماني مع إيران لتمويل مستوردات القطاع الخاص. والتصريح الثاني الصادر عن حاكم مصرف سورية بإعلانه التدخل في السوق. مجرد تصريحات صدرت عن الحكومة أدت إلى انخفاض الدولار.

ومن هنا يجب حماية الليرة من خلال الدفاع عنها ومنع الهجوم عليها وحظر تداول الدولار في الأسواق المحلية لأنها أداة الهجوم على الليرة السورية. أعود وأقول المواطن السوري لا يهمله الدولار، ما يهمله هو المعاش الذي يأخذه وحجم المواد التموينية المعيشية الحقيقية التي من الممكن تأمينه من خلال هذا المعاش. وبالتالي الدولار في سوق الصياغة شيء، والليرة السورية بقوة شرائية للمواطن تؤمن إعادة إنتاج الحياة العادية له شيء آخر.

أعتقد أن إحدى أولويات الحكومة اليوم هي استمرار الدعم الحكومي لمعيشة المواطنين. فيما يتعلق بالليرة السورية أريد أن أضيف ما يلي: في نهاية سبعينيات وأوائل ثمانينات القرن العشرين كان سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية وسطياً بحدود 5 ليرات، بعد سنتين من ذلك التاريخ قفز الدولار إلى الـ 50 ليرة سورية أي ارتفع بحدود عشرة أضعاف، الآن كان الدولار بحدود الـ 500 ارتفع إلى 200 ليرة سورية أي أربعة أضعاف.

برأيي إن سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ 200 ليرة سورية مبالغ فيه، السعر الحقيقي لصرف الدولار اليوم حسب التوازن بين الكتلة

الحكومة تفتقد لسياسات اقتصادية متوسطة وبعيدة المدى

• هناك انتقادات من الشارع تجاه السياسات الاقتصادية للحكومة الحالية، خاصة وأنكم كنتم من المنتقدين من البداية لسياسات الفريق الاقتصادي السابق، على صفحات جريدتكم «قاسيون»، ما رأيكم؟

وجودنا في الحكومة الحالية ليس لتنفيذ سياسة جريئة «قاسيون» بل لتنفيذ سياسة الحكومة المتفق عليها في البيان الحكومي على أساس توافقات الحد الأدنى. لو كان وجودنا في الحكومة على أساس تنفيذ سياسة «قاسيون» لما كان البرنامج الحالي بهذا الشكل ولما كانت الحكومة بهذه التركيبة.

نحن دخلنا الحكومة على أساس تنفيذ برنامج عنوانه الأساسي «المصالحة الوطنية»، ونحن ذاهبون بهذا الاتجاه. المشكلة في هذه الحكومة أنها لا توجد لديها سياسات اقتصادية متوسطة وبعيدة المدى.

البيان الحكومي ركّز على الإجراءات السريعة لحل الأزمة وبالتالي هذا البيان كان يسلط الضوء على هذه الأزمة الشديدة، أي كانت هذه الحكومة هي حكومة إدارة الأزمة ومازالت كذلك. إدارة الأزمة تعني حل الأمور الناشئة عن هذه الأزمة أول بأول، في حين حل الأزمة تتطلب إحدائيات أخرى إنطلاقاً من أن الجذر الأساسي هو الأزمة السياسية وبالتالي من هنا يجب الذهاب باتجاه إدارة الأزمة بانتظار أن نذهب إلى حل الجذر الأساسي للأزمة.

• تصريحاتك الحالية وخاصة بعد دخولكم الحكومة مختلفة عن تصريحاتكم السابقة، ماذا برأيكم؟

أنا لم أتغير. التصريحات اختلفت لأنني مضطر أن أعبر عن الرأي الحكومي المبني على أساس توافقي بين مجموعة آراء مختلفة داخل الحكومة.

• برأيك في ظل ما يحصل، من صاحب القرار فيما يتعلق بالسياسات النقدية؟

عملياً القرار يصدر عن الحكومة مجتمعة، والمصرف المركزي لديه مجلس النقد والتسليف الذي يلتزم بتوجيهات الحكومة العامة. دائماً

جهاز الدولة تاريخياً نفسه أمانة بالسوء ومراقبته من المجتمع المنظم لنفسه قضية ضرورية

تدفعا دماً ونقصاً في المواد وارتفاعاً في مستويات الأسعار وجوعاً وفقراً وبطالة. فالأزمة لها أوجه عديدة. ولذلك يجب قبل كل شيء انتهاء الأزمة لأنه دون انتهاء هذه الأزمة ودون الحفاظ على استقلال سورية لا يمكن لكل مشتقات هذه الأزمة أن تنتهي.

على المجتمع التحرك والخروج من إطار الدور الأبوي لجهاز الدولة

• ولكن قد تكون هناك إجراءات من الحكومة لها إمكانية الحد من هذه الأزمة؟

قلت لك في بداية اللقاء إن الأزمة لها أسباب يمكن تقسيمها إلى: الثلث الأول «خارجي» له علاقة بالحصار، والثالث الثاني «داخلي» له علاقة بالأوضاع الأمنية والعسكرية، والثالث الثالث «له علاقة بجهاز الدولة ودوره وقدراته وبنيتها وبرنامجها». وللتوضيح لا يوجد اليوم في سورية «سوبرمان» قادر على أن يحل المشكلة. القضية تحل بالنسبة للثالث الثالث في حال توافر شرطين: 1- الشرط الأول قدرة جهاز الدولة على التفاعل مع الظروف الحالية. إن مشكلة جهاز الدولة تتجسد بأنه يسير بقوة العطالة، كما أنه لا ينسجم مع فكرة التغيير. والمشكلة تتعلق بأداء جهاز الدولة، وهذا الأداء ليس له علاقة لا بسوبرمان ولا بوزير محدد «الوزير ليس على كل شيء قدير»، هناك ظروف وتشريعات وبنية وعقلية وتطور تاريخي هذا أولاً.

2- الشرط الثاني درجة تنظيم المجتمع، المجتمع تعلم وعلموه مع الأسف الشديد خلال عشرات السنين أن يقف بعيداً وينتظر حتى يأتي الفرج. هذا المجتمع تعود على دور جهاز الدولة الأبوي، الذي يجب أن يحل كل الإشكالات والقضايا. الآن دخلنا مرحلة جديدة ومديدة وطويلة، والمجتمع إذا لم يكن فعالاً ونشطاً في الضغط على جهاز الدولة لن يستطيع الخروج من إطار الدور الأبوي لجهاز الدولة.

• من سيعطي المجتمع هذا الدور الفعال إذا لم يكن له دور في القرار؟

هذا الدور ينتزع على الأرض، لا يعطى، ينتزع من قبل مجموعات المواطنين في أماكن تجمعاتهم (اللجان الخدمية ولجان توزيع الغاز والخبز والمواد التموينية... الخ)، هي أمثلة فعلية جرت مؤخراً في بعض المناطق ونجحت في التوزيع والإشراف والمراقبة الشعبية.

هذه المناطق نجحت في الاندماج في عملية التفاعل مع جهاز الدولة، وخلقت حالة من الرقابة على أعمال جهاز الدولة، وبالتالي المطلوب من المجتمع لا أن يكون نقاط ارتكاز واستناد لجهاز الدولة بل المطلوب أن يكون (عضو الرقابة) على أعمال جهاز الدولة، لأن جهاز الدولة تاريخياً نفسه أمانة بالسوء، وبالتالي مراقبته من المجتمع المنظم لنفسه قضية ضرورية.

أعود وألخص الشرطين هما: الشرط الأول درجة أداء جهاز الدولة، الشرط الثاني درجة تنظيم المجتمع، ودون حل هاتين القضيتين من الصعب حل الأزمة السورية لأن الذهاب باتجاه سورية الجديدة يتطلب هذه الرزمة المتضمنة الشرطين المذكورين أعلاه.



لو كان وجودنا في الحكومة على أساس تنفيذ سياسة «قاسيون» لما كان البرنامج الحالي بهذا الشكل من توافقات الحد الأدنى ولما كانت الحكومة بهذه التركيبة

النقدية والكتلة السلعية في ظل تراجع الإنتاج الحقيقي أكثر من 50٪ وازدياد الكتلة النقدية بنسبة 70٪، هو بحدود الـ 100 ل.س، ويجب أن يكون هذا الحد استهدافاً تضعه الحكومة أمام نفسها والتزاماً تسعى لتحقيقه، أي العمل على خفض سعر صرف الدولار إلى الحد المنطقي الحقيقي له.

تدعيم الجبهة الداخلية بالدفاعات الفعالة

• ما هي الألية لتحقيق ذلك؟

أولاً تأمين جميع المواد التموينية الأساسية بالليرة السورية للمواطن عبر الخطوط الائتمانية دون المساس باحتياطي العملات الصعبة. ثانياً السعي إلى الحل السياسي قدر الإمكان. لأنه لا يمكن فصل هذا الأمر (ارتفاع الدولار) عن الحديث المكثف عن الكيمياء وتسليح المعارضة والتصعيد ضد سورية. الدولار الآن هو السلاح الأخير الثقيل الذي يتم استخدامه ضد الشعب السوري لإيصال الاقتصاد السوري إلى حالة الاحتشاء.

وهو ما لحظناه مؤخراً، وليس مصادفة كل هذا التصعيد ضد سورية قبل انعقاد قمة مجموعة الثماني في دبلن بإيرلندا.

برأيي لو أخذوا بعين الاعتبار منذ البداية كل هذه الأمور إضافة إلى صعود دول البريكس وهبوط دور دول السبع الذي برز بشكل واضح في قمة دبلن، لمت تجاوز الكثير من المشاكل وحلها وتدعيم الجبهة الداخلية بالدفاعات الفعالة من خلال الاعتراف بوجود أزمة في الداخل السوري والعمل منذ ذلك الوقت على حلها. إلا أنه تبين إن الجبهة الاقتصادية من الممكن اختراقها، كما تبين وجود ثغرة ضعيفة في الجبهة الاقتصادية يمكن اختراقها وهي الليرة السورية وتحويل الأمر إلى كارثة اقتصادية في الداخل السوري.

وفي ظل هذا الوضع قمنا في الحكومة بوقف تمويل مستوردات القطاع الخاص من احتياطي البنك المركزي وضبط سوق الدولار قدر الإمكان وفتح خطوط احتياطية برانية لتغذية شرايين الاقتصاد السوري، وأيضاً تمويل العمليات الاستيرادية التي تستند لحاجات السوق الداخلية الفعلية الحقيقية (المواد الأساسية التي تشبع حاجات المجتمع ضمن ضوابط محددة ومراقبة من الحكومة).

• برأيك دكتور قدرتي ما هو مصير اقتصاد السوق الاجتماعي كنموذج في ظل الأزمة وبعدها؟

برأيي اعتماد النموذج الاقتصادي المطلوب سيكون مهمة البرلمان القادم والحكومة القادمة لرسم سورية الجديدة، فالسوريون ذاهبون إلى بناء نموذجهم القادم عبر حكومة الوحدة الوطنية التي ستهيئ للانتخابات الحرة التي ستسمح بدورها للمواطنين بانتخاب ممثليهم الحقيقيين للبرلمان، وعبر ممثليهم سيرسمون النموذج الاقتصادي الأفضل.

لقمة الشعب خط أحمر... أيضاً في السويداء



إلى تقديم أسماء من لهم أقراباء في اللجنة. إننا في حزب «الإرادة الشعبية» في السويداء نقف إلى جانب حقوق سكان «حي المسلخ» العادلة تماماً وندعم جهودهم في التوجه بعريضة إلى محافظ السويداء ومجلس المدينة يطالبون فيها بتعيين مختار آخر للحي وإيقاف البلطجة والتمادي من لجنة التوزيع القديمة التي تتعدى على حقوق أهالي الحي ويطالبون باعتماد «اللجنة الجديدة» التي انتخبوها لتكون مسؤولة عن التوزيع وتحت إشراف المعنيين مع العلم أن جميع المتطوعين في هذه اللجنة هم ويقومون بهذه المهمة بناءً على التكليف المباشر من الأهالي. ونؤكد مجدداً أن حل الأزمة يبدأ بإشراك المواطنين في الدفاع عن مصالحهم عبر اتخاذ القرار وتنفيذه والرقابة عليه، إذ لا يمكن محاصرة الحرامية وتجارة الأزمات إلا بنقل مركز السلطة في المواضيع التي تمس لقمة الناس إلى الناس أنفسهم أصحاب المصلحة الحقيقية والمدافعين الوحيدين الحقيقيين عن تلك المصلحة، كما نطالب «وزارة التجارة الداخلية والحماية المستهلك» بالعمل سريعاً على تأمين ٥٠٠ أسطوانة غاز كل أسبوعين أو ثلاثة لتأمين احتياجات الناس بشكل فعال.

إلا أن مَرَقَ القائمة وتهجم بالسباب وغيره على رجل كبير في السن وسب امرأة أخرى على مرأى ومسمع أهالي الحي الموجودين في المكان، وهذا الشخص هو معروف لكل سكان المنطقة بأنه كان يبيع ليتر المازوت بـ ٦٠ ليرة قبل ستة أشهر و«على عينك يا تاجر»، تداركاً لأية صدمات أو حوادث غير محمودة عقباها قام أعضاء المجموعة المتناقة شعبياً أو اللجنة الجديدة كما يسميها أهل الحي بالاتصال بمسؤول توزيع المحروقات في البلدية ووضعه بصورة ما يحدث، وهو بدوره توجه سريعاً إلى الحي برفقة سيارة من مؤسسة المحروقات فيها ٤٠٠ أسطوانة غاز، حيث قامت «اللجنة الجديدة» بتوزيع الكمية الموجودة بسعر ١٠٥٠ ل.س. السعر المحدد نظامياً وبإشراف مسؤول توزيع المحروقات في البلدية، ويومها حصل معظم أهالي الحي على الغاز في الحي ٥٠٠ عائلة تقريباً الذي حرّموا منه على مدى شهر نتيجة فساد اللجنة القديمة المفروضة على الحي والتي كانت تأخذ ٥٠ أسطوانة غاز من كل سيارة تأتي إلى الحي دون وجه حق لتباع بالسعر الحر ١٨٠٠ ل.س. والـ ٧٥٠ ل.س التي كانت تفرض زيادة على السعر النظامي للأسطوانة، إضافة

◀ مراسل قاسيون

لا يزال أهالي «حي المسلخ» في السويداء يعانون من التطاول على حقوقهم، فقد ذكرنا في مقال سابق أن أهالي الحي اختاروا بشكل مباشر مجموعة من المتطوعين المعروفين بنزاهتهم ويتمتعون بثقة أهل الحي لتشرف تلك المجموعة على توزيع الغاز بدل اللجنة السابقة المكونة من مختار الحي ومجموعة من الأفراد اختارتهم الفرقة الحزبية وفق «أولوياتها».

لكن المفاجئ كان توقف توريد الغاز إلى الحي لمدة تزيد عن الشهر بالرغم من الاتفاق بين المجموعة الجديدة المنتقاة شعبياً وبين المسؤول عن توزيع الغاز في بلدية السويداء، ثم جاءت سيارة غاز تابعة لمؤسسة المحروقات تضم ٣٠٠ أسطوانة ووصلت إلى مختار الحي ولجنة التوزيع القديمة وبدءوا ببيع الأسطوانة بسعر ١١٠٠ ل.س. وعندما قدمت القوائم التي تحمل أسماء أبناء الحي وفق الدور الذي اتفق عليه الناس مع المجموعة التي انتقوها ما كان من أحد أعضاء اللجنة القديمة

لا يموت حق..

سقوط الحق العام والحق الشخصي

◀ المحامي سالم كلاس

تسقط دعوى الحق العام بوفاة المدعى عليه أو بالعضو العام أو بالتقادم وتسقط تبعاً لسقوط الحق الشخصي في الأحوال المنصوص عليها في القانون.

السقوط بالوفاة :

تسقط دعوى الحق العام بوفاة المدعى عليه سواء أكان لجهة تطبيق العقوبة الأصلية أو العقوبة الإضافية أو الفرعية، أما إذا كانت الأشياء المضبوطة من المواد الممنوعة قانوناً بحد ذاتها فلا تعاد إلى ورثة المتوفى، ويبقى للمتضرر إقامة دعوى بالتعويض على ورثة المتوفى لدى المحكمة المدنية.

السقوط بالعضو العام :

تسقط دعوى الحق العام بالعضو العام وتبقى دعوى التعويض من اختصاص المحكمة الواضحة يدها على دعوى الحق العام حين صدور العفو.

السقوط بالتقادم :

تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي بانقضاء عشر سنوات من تاريخ وقوع الجريمة إذا لم تجر ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة. وتسقط الدعويان المذكورتان بانقضاء عشر سنوات على المعاملة الأخيرة إذا أقيمت الدعوى وأجريت التحقيقات ولم يصدر حكم بها.

كما تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي في الجنحة بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجنحة إذا لم تجر ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة وتسقط الدعويان المذكورتان بانقضاء ثلاث سنوات على المعاملة الأخيرة إذا أقيمت الدعوى وأجريت التحقيقات ولم يصدر حكم بها.

كما تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي في المخالفة بانقضاء سنة كاملة على وقوعها من تاريخ وقوع المخالفة إذا لم تجر ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة وأيضاً تسقط الدعويان المذكورتان بانقضاء سنة على المعاملة الأخيرة إذا أقيمت الدعوى وأجريت التحقيقات ولم يصدر حكم بها.

مدة التقادم على عقوبة الإعدام والعقوبات الجنائية المؤبدة خمس وعشرون عاماً أما العقوبات الجنائية المؤقتة تكون مدة التقادم ضعف مدة العقوبة المحكوم بها على أن لا تتجاوز عشرين سنة أو تنقص عن عشر سنوات.

مدة التقادم على العقوبات الجنحية ضعف العقوبة التي حكمت بها المحكمة ولا يمكن أن تتجاوز عشر سنوات وتنقص عن خمس سنوات ومدة التقادم على أي عقوبة جنحية أخرى خمس سنوات.

في حال الحكم على شخص بالوجه الغيابي وسقطت بالتقادم العقوبة المحكوم بها عليه فلا يسوغ له في مطلق الأحوال أن يطلب من المحكمة إبطال محاكمته الغيابية ورؤية الدعوى بحقه مجدداً.

تسقط التعويضات المحكوم بها في دعاوى الجزائية بالتقادم المنصوص عليه للأحكام المدنية أما الرسوم و النفقات المحكوم بها لمصلحة الخزينة فتسقط بالتقادم المتعلق بالمال الأميري ويوقف التقادم بشأنها وجود المحكوم عليه في السجن إنفاذاً لأي حكم .

salemkallas@hotmail.com

لماذا يستهدف المواطن بهذه الطريقة؟

قتلى وجرحى وآخرها ماجرى في يوم الخميس ٢٠١٣/٦/١٣ والذي قبله وقد أصبح ذلك مصدر رعب وخاصة للمواطنين الذي يضطرون للمغادرة والقدوم حيث ألزمتهم دوائرهم بالحضور والبصم بإبهامهم لقبض رواتبهم أو الذين يأتون للعلاج أو قضاء حاجاتهم الضرورية.

أما بعض حواجز المسلحين التي تستهدف حافلات النقل التي تقل الركاب من محافظات محددة (اللاذقية، طرطوس) مثلاً فتقوم بعمل مشابه تماماً لما تقوم به بعض الحواجز الامنية، فالعديد من القادمين أو المغادرين لمتابعة أعمالهم كانوا ضحايا على هذه الحواجز، وكذلك العديد من المخطفين....

وقد طالب المواطنون بمحاسبة المسؤولين ذلك ومن يحميهم ويدعمهم... وكذلك طالبوا أيضاً أن يتولى الجيش العربي السوري الحواجز فقط...



أيضاً في حاجز حرسنا حيث يتعرض الركاب المغادرون إلى دير الزور إلى تفتيش دقيق بحثاً عن النقود وأجهزة الموبايل الحديثة وتتم مصادرتها دون أن تتاح للمواطن ولو سؤال ومن يتجرأ ويعترض يناله ما يناله من الإهانات والضرب والاعتقال... أما الركاب الآتون من دير الزور... إلى دمشق فبعد التفتيش وانطلاق الباص يجري أحياناً إطلاق النار عليهم عشوائياً، وقد تكررت هذه الحالة مرات وسببت

تجاهلها رغم الخطورة التي تتجم عنها وخاصة عندما تستهدف مواطنين معينين أو أبناء مناطق معينة فهي تدفع باتجاهات لا تحمد عقابها... بما يتنافى مع مصلحة الشعب والوطن ومحاولات تفعيل الحل السياسي والحوار للخروج من الأزمة.

وسبق أن تناولنا معاناة أهالي المنطقة الشرقية وتحديدًا دير الزور من حاجز الضمير ومع ذلك بقيت الممارسات بل وزادت وقد تعاضلت هذه الممارسات

◀ سمير علي

مع تعقد الأزمة التي تشهدها سورية وتعمقها وغياب المحاسبة وخاصة لبعض الأجهزة الأمنية وتوابعها التي انفلتت من أي عقاب، وممارستها في الاعتقال وغيره، وخاصة الحواجز التي هي على تماس مباشر مع المواطنين في كل زمان ومكان.. أصبحت معاناة المواطنين اليومية أضعافاً مضاعفة ليس في طول الانتظار والتأخير وغيره فقط بل أصبحت هذه المعاناة تطال أحياناً ما تبقى في جيوبهم وكرامتهم وحتى حياتهم..

هذه المعاناة العامة المفروضة جملة وتفصيلاً بالطريقة التي تجري بها سواء كانت من حواجز المسلحين أو الحواجز الأمنية أو حواجز الشبيحة.. لكن أن تزداد هذه الممارسات من بعض الحواجز في مناطق محددة معروفة ويتم

من الذاكرة



وسقطت الأقنعة

محمد علي طه

لأحد أصدقائي، وهو رفيق ترك التنظيم منذ أواسط الثمانينيات، فإشارة في اجتلاء الأمور الملتبسة، وقد التقيته قبل أيام، وبعد التحيات قال لي:

أنا أؤيدكم بنسبة ٧٥٪ كونكم مناضلين وطنيين وطبقيين، وأعارضكم بنسبة ٢٥٪ لدخولكم الوزارة، مع يقيني بأنكم من المعارضة الوطنية المحترمة. والجماعة (يقصد بها السلطة) تريدكم شماعاً لتحملكم أوزارها وموبقاتها، ولا يخفى عليكم الطبيعة الطبقية للسلطة التي تحدث عنها الحزب الشيوعي منذ عام ١٩٨٠.

فقلت له: أذكر ذلك، وأذكر أن ما يحدد هذه الطبيعة بشكل رئيسي هي سمات الفئات المتنفذة فيها، حيث اتسع دور البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية، واتسعت ظاهرات فسادهما، وظهرت أعداد كثيرة من أصحاب العقارات والمزارع والشركات الكبرى، وبسبب ضعف الديمقراطية وانعدام إمكانية النقد الواسع الصريح، وبسبب عدم الاعتماد على الجماهير وعلى نشاطها، استفحل نفوذ قوى هاتين البرجوازيتين، وأضحى تأثيرهما على التوجه الاجتماعي الاقتصادي كبيراً، فقاطعتي قائلاً: واستمر هذا النفوذ من حينها يشتد بشكل صاعد، إلى أن أدخل بلادنا في أتون أزمة تأخذ بخناق الشعب والوطن. وهاكم ترون بأعينكم على شاشات محطات رسمية ومحلية ممثلي أولئك الطفيليين يهاجمونكم ويتهمونكم بالمسؤولية عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ويدعون بأنهم يتكلمون بلسان حال الجماهير المسحوق، فلو لم تكونوا في الوزارة، لما كانت بأيديهم أي حجة في اتهاماتهم المذكورة، وأنا كما تعرفني مع المعارضة الوطنية قلباً وقالباً، واعتبر القوى الظلامية صنيعة الإمبريالية والصهيونية، ولا علاقة لها بأي موقف وطني في الداخل أو الخارج.

ثم تابع دون أن يترك لي فرصة النقاش قائلاً: إنني أدين وأستنكر الأساليب الغريبة الدخيلة التي طفت على ساحة النقاش المألوف من زمن طويل بين الخاضعين غمار العمل والنشاط والنضال السياسي، والتي أثارت وتثير الكراهية والأحقاد بسعيها المموم لتفرض على الآخرين الانصياع لرأيها، وإلا فهو عدو يجب اجتثاثه بكل ما في هذه الكلمة من مدلول ومعنى.

وأكد أننا اليوم أمام هجمة واحدة من عقر دار صنع القرارات الإمبريالية والصهيونية لزوج بلادنا وشعبنا في مستنقع الفوضى الخلاقة والتفتت ومن ثم الانقراض، وأردف ((هادراً)): ولنعم الجديد في طنبورهم هو ما نسمعه من سدتهم أذعيا (اليسار) المتخندقين جنباً إلى جنب مع القوى الظلامية، واليسار منهم براء، وإن وجدوا يوماً في صفوفه، متطفلين عليه، والجميع يعرف أن الإمبريالية بكل أطيافها هي العدو الأول للياسر في العالم قاطبة. إنهم يستميون بكل ما يمتلكون من طاقة وشحن خارجي مدان مستعجدين ومستعدين آلة الحرب الاستعمارية المدمرة لتفتك بشعبنا وتسفك دمه. وقبل أن أعقب على كلامه أو أشرح وجهة نظري، ودعني على أمل أن نلتقي ثانية لتكمل ((حوارنا)).

جامعة دمشق؛ قرارات غير مفهومة !!؟!

ميامون العبيد



تعتبر بعض القرارات الصادرة مؤخراً عن وزارة التعليم العالي وبعض الجهات التابعة لها، أبعد ما تكون عن تحقيق أهداف هذه الوزارة والمنصوص عنها في المادة ١٢ السابقة الذكر، حيث إن هذه القرارات تعمل على عرقلة العملية التعليمية في البلاد والإساءة إليها بشكل فاضح، ومن أبرز هذه القرارات:

القرار ١٣٨، تاريخ ٢٧/١/٢٠١٣، الصادر عن مجلس التعليم العالي، والذي يتضمن تحديد عدد طلاب الدراسات العليا الذين يحق للأستاذ والأستاذ المساعد الإشراف عليهم. إذ حدد عدد طلاب الدكتوراه الذي يمكن الإشراف عليهم بطلابين فقط، بعد أن كان العدد غير محدد سابقاً.

القرار ٤٤١، تاريخ ٦/١١/٢٠١٢، الصادر عن مجلس جامعة دمشق، والذي يتضمن آلية تسجيل الطلاب في مرحلة الدكتوراه في جامعة دمشق.

وتطوي هذه الآلية الجديدة للتسجيل في الدكتوراه على عدد من الإشكاليات ومنها:

التفرغ العلمي وينسبة لا تقل عن ٥٠٪، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام الطلاب؛ حيث إن معظمهم ليس بإمكانه التخلي عن عمله ومصدر رزقه من أجل التسجيل في الدكتوراه.

تحديد عدد طلاب الدكتوراه بما لا يتجاوز ١٠٪ من عدد أعضاء الهيئة التدريسية من أساتذة وأساتذة مساعدين، هو أمر غير معقول، وخصوصاً أن هنالك العديد من الأقسام (خصوصاً المنشأة حديثاً) في مختلف الكليات لا يبلغ عدد الأساتذة والأساتذة المساعدين فيها العشرة أساتذة حتى يتم قبول طالب واحد على الأقل في الدكتوراه، أي أن الطلاب في هذه الأقسام غير قادرين على التسجيل في الدكتوراه، الأمر الذي سيؤثر سلباً في استمرارية هذه الأقسام.

اشتراط مستوى معين للغات الأجنبية وفق اختبارات tofel أو ielts أو غيرها، يتقل كاهل الطلاب بتكاليف إضافية كبيرة نظراً لعدم توفرها حالياً في سورية. إن نشر أبحاث في المجالات العالمية وحتى المحلية يواجه صعوبات كبيرة، إذ يتطلب مدة طويلة قد تتجاوز العام وحتى العامين، وفي النهاية قد لا ينجح الطالب في المفاضلة والتسجيل في الدكتوراه، ويكون قد أهدر كل ذلك الوقت سداً.

تفتقر المفاضلة بين الطلاب الذين حققوا الشروط المذكورة في القرار إلى الكثير من العدالة، وفق ما يلي: يشكل إدراج معدل سنة المقررات كمعيار في التفاضل بين الطلاب الذين أنهوا سنة المقررات قبل صدور هذا القرار غنباً بحقهم؛ وذلك لعدم إخطارهم مسبقاً بأهمية هذا المعدل في التسجيل في الدكتوراه.

عدم مراعاة الزمن الذي يتطلبه تحقيق هذه الشروط، والذي قد يمتد لأكثر من عام وحتى العامين، قد يخلق

مشكلة تتعلق بعدم قدرة الطلاب على تأجيل خدمة العلم، حيث أن إلزامية الالتحاق بخدمة العلم سيؤجل التقدم للمفاضلة لعامين آخرين، وهنا ستصبح المدة حوالي ٤ سنوات، وبالتالي تتخفف أو تنعدم فرص التسجيل لديهم. إذا بعد إعطاء نقاط للمدة الزمنية المنقضية على الحصول على شهادة الماجستير أمراً مجعفاً بحق الطلاب الذكور والملمزين بخدمة العلم.

يفتح معيار رسائل التوصية الباب واسعاً أمام المحسوبيات ومحابة الأساتذة لطلاب على حساب آخرين.

وبالتالي تطوي الآلية المنصوص عليها في هذا القرار على شروط ومعايير غير منطقية أو موضوعية بالإضافة إلى أنها غير عادلة، إذ تحابي الطلاب من ذوي الوضع المالي الجيد، الأمر الذي يؤثر سلباً في سعيها لانتقاء الطلاب الذين لديهم قدرات متميزة في البحث العلمي.

كما يؤدي القرارين ١٣٨/ و٤٤١/ إلى تحجيم عدد طلاب الدكتوراه في الجامعات السورية كافة، وبشكل كبير جداً، مما يؤدي إلى حرمان عدد هائل من الطلاب من الحصول على الشهادات العليا، وبشكل ذلك دعوة مفتوحة للراغبين بإكمال دراساتهم للهجرة خارج البلد، وبالتالي إهدار للأموال والطاقات البشرية التي يذخر بها بلدنا. وهذا الأمر ليس له أي مبرر، إذ إن سورية تدرج ضمن البلدان النامية، وبالتالي فإنها تحتاج إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب الكفاءات العلمية من ذوي الشهادات العليا، لما لذلك من تأثير إيجابي في تحقيق التنمية الشاملة.

وبناءً على ما سبق تتجسد مقترحات طلاب الدراسات العليا بما يلي:

إلغاء هذين القرارين، وإعادة العمل بقواعد القانون الخاص بتنظيم الجامعات التي تتولى تنظيم مسألة القيد بدرجة الدكتوراه.

تسهيل شروط الترفع للمدرسين؛ أي حصول المدرسين على رتبة أستاذ مساعد، ليتمكنوا من المساعدة في الإشراف على رسائل الدكتوراه، وذلك لاستيعاب أكبر قدر ممكن من الطلاب في مرحلة الدكتوراه، لما في ذلك من تحقيق للمصلحة الوطنية.

اقترح آلية للتسجيل في الدكتوراه تطوي على أكبر قدر ممكن من العدالة، مع مراعاة التالي:

أن يكون نشر الأبحاث شرطاً لمناقشة أطروحة الدكتوراه، وليس للتسجيل في الدكتوراه.

تجنب إدخال العامل المادي للطلاب، كعامل مؤثر للتسجيل في الدكتوراه، حيث لا يستطيع أغلب الطلاب التفرغ للبحث العلمي بدون مقابل مالي. فإذا كان من الضروري أن يتفرغ الطالب للدراسة والبحث العلمي، فيجب أن يتم تعويضه مالياً مقابل ذلك، الأمر الذي يساهم في تحقيق العدالة بين الطلاب من الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية.

عدم إدراج معايير تؤثر فيها العوامل الشخصية والمحسوبيات، والتي قد تؤدي إلى محاباة الأساتذة لطلاب على حساب طلاب آخرين.

أن تطبق الآلية الجديدة على الطلاب الذين سيتقدمون للتسجيل في الدراسات العليا في السنة التالية لسنة صدور هذه الآلية.

أن يتم إصدار هذه الآلية بالطرق القانونية. وقد أكد العديد من القانونيين أن هذين القرارين مخالفين لقانون تنظيم الجامعات رقم ٦ لعام ٢٠٠٦، ولأحكامه التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم ٢٥٠ لعام ٢٠٠٦، إذ إنه لا يحق للجهات المصدرة لهذين القرارين أن تعدل القانون أو اللائحة التنفيذية الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية (وذلك لأن القانون والمرسوم أعلى درجة من القرار، ولا يمكن لقرار أن يعدل مرسوم أو قانون).



مدير السجل المدني في دير الزور

يعرقل مصالح المواطنين في مدينة موحسن

مراسل قاسيون

مخفر للشرطة.. علماً أن غالبية الأمانات القديمة والمحدثة لا يوجد مخفر في مناطقها.. بل وهدد المدير بإيقاف رواتب العاملين.. الذين تحملوا المسؤولية والضغوطات حتى من الأطراف المسلحة لعدم تشغيلها باعتبار ذلك يعيد هيمنة النظام كما يقولون..

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا هذا الموقف من مدير السجل المدني في محافظة دير الزور علماً أن تفعيل أمانة موحسن تم بموافقة محافظ دير الزور تشجيعه.. ومن يضمن

نقل السجلات وسلامتها.. علماً أن الموظف سبق أن حافظ عليها ونقلها من مركز الناحية الذي سيطر عليه المسلحون ووضعها في المركز الثقافي وهو حالياً ينام جنبها للمحافظة عليها ومنع إتلافها..

وقد توجه أهالي موحسن إلى قاسيون لنقل معاناتهم إلى وزير الداخلية كونه الأمانة تابعة لوزارته وذلك لمنع نقل الأمانة ومحاسبة أمين السجل المدني في محافظة دير الزور لأن ذلك يمس بكرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار.

رغم كل ما حصل، وبعد جهود حثيثة جرى تفعيل أمانة السجل المدني في مدينة موحسن والتي تغطي قيود أكثر من ٦٠ ألفاً من المواطنين.. وبعد الجهود التي بذلت في الحفاظ على السجلات.. تفاجأ المواطنون والعالمون في السجل المدني بمدينة موحسن بطلب مدير السجل المدني في محافظة دير الزور بإغلاق أمانة مدينة موحسن ونقل السجلات إلى مدينة ديرالزور بحجة عدم وجود



رؤية «صناعي سوري» حول سعر الصرف..

لقاء مع المحلل الاقتصادي د. شادي أحمد:

خلل في دور «المركزي».. وانحياز غير مبرر «للصرافين»

◀ قاسيون

قوى الطلب، والذي تمثل بمبلغ الـ ١٠ آلاف دولار التي يستطيع كل مواطن أن يحصل عليها.. وهي العملية التي ساهمت بتوسيع كبير في السوق السوداء السورية خلال الأزمة..

شركات الصرافة.. قوى خارج السوق

« في سياق تقييم سياسة المركزي يجب أن نساءل: لماذا أقيمت مزادات القطع الأجنبي لشركات الصرافة، وهي ليست جزءاً من السوق، أو من قوى العرض أو الطلب.. بل تعتبر مؤسسات موازية للسوق و منفذاً من منافذ السوق؟.. فما معنى إيصال الدولار إلى شركات الصرافة؟ ومن الممكن أن نسأل سؤالاً عندما نوفر لشركة الصرافة دولار كيف من الممكن أن يؤثر ذلك إيجاباً على السوق؟ لا يؤثر على الإطلاق.. وبالدليل أن أغلب الضخ كان نحو هذه المؤسسات ولم تؤثر على سعر صرف الدولار..»

الأسواق الإقليمية

وتأثيرها على سعر الصرف..

«المعلومات المتداولة عن تأثير الأسواق الإقليمية على سعر الصرف وقيمة الليرة السورية معلومات جديدة، وتحديداً سوق الصرافة الموجودة في «شقرة» في لبنان، حيث تشكل مركزاً أساسياً تهرب الليرة والدولار إليها، بينما الأردن بنسبة أقل.. حيث يلاحظ بشكل واضح ارتباط سعر الصرف وارتفاعه بعمليات تهريب العملة إلى تركيا إلى لبنان وإلى الأردن.. وقيام قوى سياسية في لبنان تحديداً بعمليات مضاربة كبيرة على الليرة والدولار للتأثير سلباً على الوضع السوري..»

العودة إلى الثمانينيات..

«سياسة الثمانينيات في إدارة الأزمة الاقتصادية والسياسة النقدية التي قادها بجدارة الدكتور محمد العمري وزير الاقتصاد آنذاك، كانت ناجحة بإدارة ظروف أزمة تلك المرحلة، حيث حمت الاقتصاد السوري من انهيار حقيقي، الذي كان ممكناً بعد العقوبات والحصار، ولكن الإدارة في تلك المرحلة جعلت الاقتصاد السوري يخرج بأقل الخسائر، بل ويؤسس لقاعدة اقتصادية لا بأس بها.. اليوم الإجراءات يجب أن تكون أعمق بكثير لأن حجم الأزمة أعمق بكثير، حيث توجد في سورية مقومات من أجل إدارة الأزمة السورية فالإنتاج الاقتصادي الذي نملكه يملك أدوات رفع اقتصادي، وهناك فرصة تاريخية ليس فقط للخروج من الأزمة وإنما إعمار سورية من جديد وبطرق أفضل، وإعادة بناء جهاز نقدي مالي متكامل بشكل أفضل..»



مع بعضها، فعندما تقوم مؤسسات الصرافة بالتمويل فهي تقوم بذلك عن طريق الحوالات بإعطاء القطع بشكل مباشر للتاجر، وهذا باعتقادي يشكل المزيد من الضغوط التضخمية، ويزيد الفوضى والتسريب للسوق السوداء. يجب إعادة نظام الاعتمادات المستندية عن طريق البنوك التجارية العامة والخاصة، وأن تقوم البنوك بذاتها بفتح الاعتمادات وليس باليد لأي مواطن وأي تاجر، وبالطريقة ذاتها تؤمن الدولة احتياجات مؤسساتها التداخلية. كل هذا الأمر يجب أن يخضع لما يسمى حزمة من التمويلات وفق سلسلة أولويات تشمل المواد المستوردة الأساسية..»

المركزي خلل في الدور التداخلي..

موازنة سعر الصرف الأجنبي في السوق المحلية يفترض أن تتم من خلال سوق صرف أو سوق نقدية، مكونة من قوى عرض وطلب، قوى العرض هي البنك المركزي وتحويلات المغتربين وواردات متنوعة من القطع، قوى الطلب المفروضة والحقيقية هي بجزئها الأكبر متمثلة بقطاع الاستيراد وجزء بسيط متمثل بحاجات المواطنين غير التجارية كالطبابة والسياحة والتعليم وغيره.

ودور المركزي التداخلي يفترض أن يقوم على أساس فكرة خلق توازن والمحافظة عليه.. فقوى الطلب وهي المصارف بالنيابة عن المستوردين تعمل على تأمين احتياجاتهم، وقوى العرض وهي البنك المركزي بشكل أساسي يجب أن تمارس سياسات التدخل. الذي حصل هو اختلال كبير في هذه العملية بأن المركزي كان يضغط بالدولار تحديداً خارج إطار

ارتفاع الدولار ووصله إلى سعر فاق الـ ٢٠٠ ل.س خلال الأسبوع المنصرم ليعود بعدها إلى الانخفاض، في فترة غير مسبوقه لم يتضح لها أي سبب مباشر عدا عن تصعيد لقوى المضاربة في سوق الصرف غير النظامية، حول هذا الارتفاع وجملة الإجراءات الحكومية التي أعقبته، وبعض مما تم تداوله من طروحات حول إدارة الاحتياطي حاورت «قاسيون» هاتفياً المحلل الاقتصادي والسياسي د. شادي أحمد ليفيدنا برؤية حول المحاور التالية..

تخبط سعر الصرف..

والقوى الفاعلة بعيدة عن القرار

«يعود الاتجاه بانخفاض الليرة السورية أمام الدولار خلال المرحلة الماضية إلى المضاربات بشكل رئيسي، مع عدم قدرة السلطات النقدية بسورية على التدخل بشكل فعال، إضافة إلى عدم وجود جهاز أزمة لإدارة النقد الأجنبي سورية.. ليوّدي كل هذا إلى تحكم تجار العملات الأجنبية بالسوق.. أما إجراءات البنك المركزي عادة يكون لها تأثير مؤقت مثل «المخدر».. حيث ليس بمقدرة البنك المركزي في سورية أو في أي مكان آخر أن يملك المحافظة على سعر متوازن ودائم للصرف، تحديداً عندما تكون القوى الاقتصادية التي ترتبط بموضوع سعر الصرف بشكل حقيقي لا تزال بعيدة عن التأثير على القرار، وهي التي يجب أن تحافظ على سعر توازن اقتصادي للدولار والليرة السورية. لذلك يجب أن توضع لجنة عليا للإشراف على إدارة الاحتياطات النقدية الأجنبية، لتقوم بتوفير احتياجات الاستيراد السوري من الدولار لهذه القوى الاقتصادية وهي تحديداً قطاع الاستيراد السوري المتمثل بالقطاع الخاص، ومؤسسات الدولة المتعلقة منها مؤسسة التجارة الخارجية ومؤسسات التدخل المباشر مثل الخزن والتسويق على سبيل المثال..»

عدم انسجام..

وطرق تمويل عشوائية

«يشوب القرارات المتعلقة بالاستيراد وتمويله بالقطع كثير من التناقض وعدم الانسجام، حيث يوحى التناقض الكبير في القرارات المتخذة بعدم وجود جهة واحدة ناظمة للقرار الاقتصادي. على سبيل المثال البنك المركزي طلب من البنوك التجارية الخاصة إيقاف تمويل المستوردين وهذا الأمر تم منذ وقت طويل حيث تم إيقاف تمويل المعتمدات المستندية بينما سمح البنك المركزي لمؤسسات الصرافة بتمويل المستوردين وفق قواعد معينة.. لا يمكن للأمر أن يستقيم إلا بوجود قرارات منسجمة

• «نحن في حالة حرب ويجب علينا تطبيق قوانين حازمة.. من غير المعقول أن نبقى في أوقات الحروب أسرى سياسة سادت أوقات السلم.. بما مختزله أن الحروب تتطلب اقتصاد حروب ينطوي على رقابة وعقوبات صارمتين، إلى جانب ضبط محكم لأسعار النقد الوطني ذي الأهمية الموازية أيام الحروب- لأهمية المطارات ومنشآت الدولة السيادية، ما يفترض المعاملة بالمثل والحفاظ عليه.»

• «من الضرورة بمكان إدراك حقيقة جلية مفادها أن انفلات أسعار الصرف قضية يتحمل مسؤولياتها مؤسسات اقتصادية مختلفة وليس المصرف المركزي فحسب، إذ إن للأمر أبعاداً أخرى ذات علاقة بالمسؤولين عن الاحتكار والمضاربين، لا بل يصل الأمر إلى محتكري المواد والسلع الأساسية الذين يتحكمون بقدر كبير من توازن السلع في مقابل الكتلة النقدية لدى المستهلكين وما يضاف إليه من ضعف للرقابة.»

• المصارف هي من تمول المستوردين وليست شركات الصرافة التي يجب أن تنحصر مهمتها بتحويل النقد من عملة إلى عملة أخرى.. بينما يجد أن الاعتماد على شركات الصرافة بقدر أكبر من العقول.. أمر ملتبس.

• إعادة العمل بقوائم سلع ومواد ممنوع استيرادها وخصوصاً منها المماثلة للمنتج السوري المحلي أمر يخدم في نتائج الواقع النقدي، إلى جانب التركيز على مستوردين الإنتاج الصناعي والمواد الغذائية الأساسية فقط، وتدخل الحكومة بشكل أعمق في ضبط أسعار هذه المواد إما باستيرادها بالمشاركة مع القطاع الخاص أو وضع أسعار محددة لها.

المهندس فارس الشهابي

رئيس غرف الصناعة السورية

نقلًا عن «الوطن»

٢٠١٣-٦-٢٠

زائد ناقص

«إذا عرف السبب بطل العجب»
اعتبر حاكم مصرف سورية المركزي، أن سداد قطع التصدير المسبق للأغنام ساهم في زيادة الطلب على القطع الأجنبي من جانب مصدري الأغنام، وبالتالي زيادة الضغط على سوق القطع الأجنبي الأمر الذي ساهم بارتفاع سعر الصرف، وذلك ما استدعى نفيًا من جانب معاون وزير الاقتصاد عبد السلام علي من أن يكون قرار تصدير الأغنام قد تسبب برفع سعر القطع، وبين أن هذا القرار يصدر سنويًا وهو ليس جديدًا على تاريخ الوزارة والسوق في سورية، ولا علاقة له بارتفاع سعر القطع...

كشف سر من أسرار ارتفاع الدولار..
أوضح عضو مجلس إدارة «غرفة تجارة دمشق» مازن حمور، أن أحد أسباب ارتفاع سعر الصرف، هو التعميم الذي صدر مؤخرًا للمصارف بعدم تسليم أي حوالة خارجية من المصرف إلى أي مستفيد بنفس العملة المحولة له من الخارج، وإنما تحويلها إلى الليرة السورية، وقد أدى ذلك إلى عزوف الكثير من أبناء الجاليات السورية الموجودة في الخارج والتي تدعم عوائلها في سورية عن طريق تحويل هذه المدخرات لهم، وتحولت بالتالي هذه المدخرات إلى بعض صرافة السوق السوداء أو إلى الأسواق المجاورة، وهذا ما لا نريده..

«استبشروا خيرًا»

أشار مصدر في هيئة المنافسة ومنع الاحتكار إلى أن الهيئة تقوم حالياً برصد الأسواق المحلية ومتابعة تغيراتها عامة، وبالذات لبعض السلع والمواد كالكسكس والرز والشاي والبن والتمه واللحوم بأنواعها والبيض والسمون والزيتون والحليب المجفف والدقيق والأسمدة.
ونوه المصدر إلى أن «هيئة المنافسة» تتولى مهام وصلاحيات تقصي المعلومات، للكشف عن الممارسات المخلة بقواعد المنافسة بالتعاون مع عدد من الجهات ذات الصلة، طالبا من التجار تسهيل مهمة المكلفين من الهيئة والمزودين بمهمة رسمية وموافاتهم بالمعلومات والبيانات المطلوبة لإنجاز العمل.

«كنا تعترنا!»

أوضح مدير العلاقات العامة في المؤسسة العامة للخزن والتسويق موسى موسى، أنه لولا وجود المؤسسة في السوق لكانت أسعار المواد اشتعلت أكثر مما هي عليه الآن، حيث استطاعت أن تحقق توازناً في السعر فهي تعتبر عاملاً مؤشراً للسوق وللأسعار.

«صار لازم»

لم يبق سوى أسعار الاتصالات على حالها، وهو ما استفاقت إليه الشركة السورية للاتصالات الآن على ما يبدو، حيث أكدت المصادر أن مجلس إدارة الشركة يدرس حالياً موضوع رفع أجور الاتصالات الأرضية والإنترنت قبل رفعها إلى اللجنة الاقتصادية للنظر فيها..

تصدير منتجات زراعية وحيوانية يرفع أسعارها في الأسواق المحلية... التجار يرفضون تخفيض الأسعار رغم تراجع الدولار!..

◀ حسان منجه



حجة أخرى في هذا السياق، ولكن هل تساءل أحد عن أسباب قلة توفر السلع الزراعية والحيوانية في السوق المحلية؟! وهل صعوبة النقل وحدها وراء هذا الانخفاض؟! فهل يعلم السوريون أننا نصدر البندورة السورية إلى لبنان وبعض الدول المجاورة؟! وهذا ما رفع سعرها في الأسواق!! وهل هم على دراية أنه تم تصدير ٥٨ مليون بيضة في عام ٢٠١٢، والتصدير مستمر في عام ٢٠١٣، وهو ما يساهم في ارتفاع أسعار البيض محلياً؟! وهل يعلمون أن البطاطا تم تصديرها إلى الأردن في الأشهر الماضية بينما كانت ترتفع أسعارها في السوق المحلية؟! وكثيرة هي السلع التي يتم تصديرها بينما ترتفع أسعارها في السوق المحلية، فلم يسمح بتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية؟! في الوقت الذي تقيد فيه الأردن تصدير البندورة إذا ما ارتفعت أسعارها محلياً على سبيل المثال، أم أن المستهلك العربي أكثر أهمية من السوري لدى القائمين على القرار الاقتصادي لدينا؟! وهم من يتفنون في خنقه بقراراتهم الخاطئة، والتي تخدم مصالح أقلية لم تعد خافية على أحد..

ملايين المستهلكين المنهكين من ارتفاع الأسعار، لما لم نشهد تحركاً واحداً من جانب أصحاب القرار الاقتصادي لفضح تلك التجاوزات قبل ردعها؟! وهم من يمتلكون البيانات التي تحدد الكميات المستوردة من السلع، وتكلفة استيرادها بالدولار وبالليرة السورية، وهم القادرون على تحديد السعر التقريبي لكل سلعة مستوردة بشكل دقيق مع ترك هامش ربح للتجار، وهم الذين يمتلكون القدرة على كشفها أمام المجتمع السوري عبر وسائل الإعلام بدلاً من الإصرار على التعامل معها بسرية غير مفهومة، وبما يتيح للتجار التلاعب بالمستهلكين والأسواق على هواهم، لتكون تلك السرية، ومن يصرون عليها، شركاء في استغلال السوريين ونهبهم أيضاً، إلا أن ما نراه حتى اليوم، هو استمرار القرار الاقتصادي في خدمة مصالح أصحاب رؤوس الأموال من مستوردين وتجار بالدرجة الأولى..

لما يستمر التصدير؟!!

ليست ألعوبة الدولار وحدها حجة التجار لرفع الأسعار، ولكن قلة السلع المعروضة في الأسواق

لا تترك الفعاليات الاقتصادية وغرف التجارة في سورية مناسبة إلا وتحمل فيها الدولار مسؤولية ارتفاع الأسعار، وهذا ليس إلا فصلاً جديداً من مسرحية أتقن أصحاب الفعاليات الاقتصادية ومن خلفهم أداءها، ففي الماضي القريب نفي هؤلاء أنفسهم وجود احتكار القلة في الأسواق، والتي كانت تخلق - باعتراف المتابعين للشأن الاقتصادي - موجات متلاحقة من الارتفاع في الأسعار زمن الاستقرار، وهذا يؤكد بشكل قاطع أن القصة ترتبط بعقلية تبريرية لكل سلوكيات التجار مهما بلغت درجة استغلالهم للسوريين، وغرف التجارة شركاء فعليون للفعاليات الاقتصادية في نهب المستهلكين واستغلالهم، لأنهم يغطون نهبهم ويبررونه، ورغم كل ذلك لا يزالون هم الفاعلين والمساهمين في صناعة القرار الاقتصادي..

السيناريو الأسوأ

السيناريو الأسوأ هو الحاصل اليوم، حيث يسارع التجار إلى رفع الأسعار عند اشتداد رائحة ارتفاع في الدولار، رغم أنهم يبيعون المستهلك سلعا من مخازنهم، إلا أنهم يحركون الأسعار وفق الارتفاع اليومي للدولار بعكس المنطق الاقتصادي، فالبضاعة التي استوردت بسعر دولار ١٠٠ ل.س. تباع اليوم على أساس دولار ٢٠٠ ل.س، أي بسعر مضاعف مقارنة بتكلفة استيرادها الحقيقية، إن لم نقل أن هناك سلعا غير غذائية استوردت على أساس دولار ٥٠ أو ٦٠ ل.س، وتباع اليوم على السعر الراجح للدولار..

تراجع سعر الدولار مرات عدة بشكل مؤقت، إلا أن أسعار السلع لم تنخفض، وهذا ما أثبتته التجربة أكثر من مرة، فالتجار يتجاهلون بشكل مقصود انخفاضه، ولا تعود الأسعار خطوة واحدة إلى الوراء مهما تراجع الدولار..

إجراءات رادعة مغيبة!

لم يسمع السوريون من أصحاب القرار الاقتصادي سوى التشخيص لمشكلة ارتفاع الأسعار في الندوات واللقاءات المختلفة، وهم من أصابهم الملل من تنظير هؤلاء، دون أن يكون لهم الدور في ردع المخالفين الكبار أو فضحهم على أقل تقدير، ولذلك يتساءل المراقبون، والذين هم لسان حال

«فوق الموت عصاة القبر»

◀ قاسيون



فرضت الحكومة جملة من الضرائب على «المعتريين» من السوريين، وعلى أصحاب الدخول المحدودة وحدهم، حيث وافقت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء على إضافة نسبة محددة على جميع الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة بنسبة ٥% ولمدة ٢ سنوات، بما فيها ضريبة ريع العقارات التي تستوفىها الدولة من المواطنين، ولم يكتف أصحاب القرار بهذه الزيادة، بل إن مديرية الجمارك تحدثت عن مشروع قانون لرفع بعض الرسوم الجمركية على جزء من المواد الغذائية وغير الغذائية، والذي دخل غرفة الإقرار لدى اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، وكل تلك الضرائب، تأتي في الوقت الذي خسر فيه الكثير من السوريين وظائفهم وأعمالهم، وتراجعت قيمة مداخيلهم المحدودة بنسب كبيرة، وارتفعت فيه الأسعار بنسب تزيد عن ٢٠٠%، يعني «فوق الموت عصاة القبر»..

إجراءات مناورة.. في وجه تصعيد «السوق السوداء»

إجراء يساعد على تخفيض الطلب على الدولار نظراً لكون التجار المتعاملين مع إيران سيدفعون بالليرة السورية قيمة مستودعاتهم، وعن طريق المصرف التجاري مع الطرف الإيراني.. أي تجارة خارجية بالليرة السورية، تخفف طلب المستوردين على القطع من السوق أو المركزي.

٢- إعادة تمويل المستودعات من المصرف المركزي للتجار
وهو القرار الذي يدل على أن ضغط التجار قد أتى بثماره، فالإجراء الثاني لم يوضح بعلاقته مع قرار الحكومة السابق والذي قد يكون المولد المباشر لتصعيد السوق.. فتصريح النائب الاقتصادي، وتصريح دياب مدير المصرف التجاري لم يربط الإجراء بالقرار السابق، وكل منهما ركز على طرف من هذا الإجراء.

دياب صرح بأن الإجراء الثاني وهو «إعادة تمويل مستودعات القطاع الخاص من المركزي وفقاً لحاجات السوق» هو الإجراء المتوقع منه أن يخفض سعر الصرف.. أما في تصريح النائب الاقتصادي فقد جاء مؤكداً بأن إعادة التمويل ستكون وفقاً للأولويات والحاجات الأساسية وتحديداً الغذاء والدواء، وهي الحاجات التي سيقدرها كما «مختصون».. بين التصريحين فارق كبير هل سيعود كل التمويل، أم جزء منه، وهل هذا يلغي قيام الحكومة باستيراد مواد رئيسية صنفها القرار بإحدى عشرة مادة غذائية..!!

٣- بيع ألف يورو
يسمح للمصرف التجاري وشركات الصرافة أن تقوم ببيع ألف يورو للمواطن شهرياً بالسعر الذي يحدده المصرف المركزي لتأمين العمليات غير التجارية، بمبلغ للمواطن ١٠ آلاف يورو سنوياً.. بينما أشار النائب الاقتصادي بأن هذا الإجراء مؤقت إلى أن يتم العمل بالخط الائتماني..

الإجراءات الثلاث قائمة على فكرة تخفيف الطلب على القطع، وتنظيم العملية لتشكيل خطوات مناورة عوضاً عن السير باتجاه تنظيم وضبط كامل للتجارة وإدارة الاحتياطي، وهو ما استطاعت أن تفرضه قوى السوق في جولاتها في مواجهة الضرورات التي يفرضها «اقتصاد الأزمة»..



بعد تصريح لحاكم المصرف المركزي بنيته بالتدخل السريع لضخ القطع الأجنبي في السوق، أعقبه أيضاً إجراءات حكومية ثلاثية، صرح عنها أحمد دياب مدير المصرف التجاري، وصرح عنها النائب الاقتصادي د.قذري جميل.

في قراءة لهذه الإجراءات الثلاثة نحاول البحث هل الحكومة تنازلت عن ما بدا كإجراءات ضبط في القرار الصادر بتاريخ ٦-٩-٢٠١٣ أم أن الحكومة استطاعت أن تتنازل.. وتحافظ على توجه نحو الضبط نسبياً..!!

١- فتح الخط الائتماني الإيراني
والذي تطلب على ما يبدو بدء العمل به الوصول إلى الحد الأقصى من الضرورة، بعد ماطلة جهات من «غير المقتنعين» بالتوجه شرقاً.. وهو

◀ إعداد الصفحة: عشتار محمود

بتاريخ ١٧-٦-٢٠١٣ خلال الأسبوع الفائت.. كانت كلمة «الدولار» تجوب شوارع دمشق وباقي المحافظات السورية وتتداول على ألسنة أهلها حتى من لم يربهم أو يتعامل مع الدولار في مسيرة حياته «الأجربة»، وكان ذلك عندما قفز سعر صرف الدولار قفزته الكبرى من حدود ١٨٠ ل.س في الصباح وصولاً إلى سعر يقارب ٢٢٥ ل.س في ليل ذلك اليوم.. هذا التصعيد الذي مارسه بوضوح قوى المضاربة في سوق الصرف غير النظامية، نقل سياسات إدارة الاحتياطي وبعض السياسات التجارية إلى موقع آخر.. فيما بدا كأنه اتفاق «توازن» بين هؤلاء والحكومة، بعد تصعيد في الإجراءات أعقبه تصعيد لقوى السوق..

«استعراض قوة»

مستوى ارتفاع سعر الصرف في ذلك اليوم، هو بمثابة «استعراض قوة» لقوى السوق السوداء أظهرت فيه قدرتها على خلق بلبله.. فالتصعيد لم يسبق بحدث مباشر أو تصعيد أمني، ولا يمكن ربطه إلا مع قرار الحكومة الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٦/٩ المتعلق بتنظيم عمليات الاستيراد، وإيقاف تمويل جزء هام من مستودعات القطاع الخاص للمواد الغذائية والرئيسية وحصرها بالدولة.. يضاف إلى ذلك أن الحكومة أعلنت أن أحد الأهداف الرئيسية لقرار وقف التمويل هو «منع المتاجرة بالقطع الأجنبي التي تغطي بتجارة السلع».. هذه المتاجرة التي تشكل جزءاً هاماً من عرض الدولار في السوق السوداء..

ليأتي تصعيد قوى السوق بالمضاربة على سعر الصرف بمثابة «تهديد» أخضع الحكومة للتكيف مع وزن هذه القوى..

ثلاثة إجراءات تنازل أم مناورة..!

ما قد يزيد من إشارات الربط بين الحدثين، (أي رفع قوى المضاربة لسعر الصرف بشكل كبير كرد على قرار الحكومة السابق بخصوص تنظيم التجارة وتمويل المستودعات)، أن الدولار الذي انخفض في اليوم التالي

المازوت «المشتق النفطي الأشمل»

يرفض المرور دون تعويض..

الأجور المرفوعة هي تعويض عن رفع سعر المازوت، لأن من لديه النية لرفع أجور السوريين عليه أن ينطلق من ربط أجورهم بالمستوى العام للأسعار المتصاعد باستمرار.. أما من لديه النية برفع المازوت فيقوم «خشياً» أو «تحسباً» بمنح تعويض يسمى رفعاً للأجور. أياً كان فإن المازوت المشتق النفطي الأكثر استهلاكاً.. أياً من يمر بسهولة على الجهات الحكومية المولعة «برفع الدعم التدريجي».. وأتى مع تعويض..

والتي سيعطيها رفع المازوت وفق القرار الأخير إلى سعر ٦٠ ل.س دفعة قوية للأمام. فأجورنا المرتفعة بنسبة ٤٠٪ على الـ ١٠ آلاف الأولى، ونسبة ٢٠٪ على العشرة الثانية (وفق رفع الأجور الأخير الصادر مع قرار رفع سعر المازوت بالتاريخ ذاته) ستمكن من سد ارتفاع الأسعار الناجم عن رفع المازوت والمقدر بنسبة ٢٨٪ بالحد الأدنى.. هل «كرّمنا» برفع الأجور أولاً.. لتليها «شيطانات» رفع المازوت..! بالتأكيد لا..

◀ قاسيون

تري هل رفعت الأجور.. أم عوض المازوت؟ سؤال يستحق الإجابة.. أياً كانت الإجابة على سؤال أيهما أسبق: رفع الأجور أم رفع المازوت؟ فإنه لن يؤثر على النتيجة الواحدة بأن الشريحة العظمى من السوريين التي تتراوح أجورها بين ١٣ ألف ل.س-٢٠ ألف ل.س، ستدفع زيادة أجورها مازوتاً أو غيره في مسيرة ارتفاعات الأسعار غير المتوقفة،

غذاء مدعوم.. يحمي الليرة

إن طرح فكرة تراجع الليرة وارتفاع سعر الصرف كفكرة إشكالية يتعلق بشكل أساسي بأثر تراجع قيمة الليرة على تراجع الدخل الحقيقي تقديم سلة غذائية متنوعة مدعومة حكومياً يؤمن زيادة حقيقية في دخل الأسر السورية من جهة، وحماية للقدرة الشرائية لليرة من جهة أخرى. ويحدد حاجات السوريين الأساسية عن التأثير بتغيرات قيمة الليرة وسعر الصرف.

لنحسب: كلفة سلة مدعومة بنسبة ٥٠٪ ومكونة من ثمان مواد غذائية جزء مستورد والأخر منتج محلياً.. لحوالي ٤ مليون أسرة سورية.

المادة	سكر	رز	شاي	زيت نباتي
الحصة للأسرة شهرياً	٥ كغ	٢,٥ كغ	١ كغ	٥ كغ

المستورد من السلة الغذائية

● كلفة استيراد السكر والرز والشاي والزيت النباتي للأسرة خلال سنة ١٤٧ \$ بالتقريب ١٥٠ \$
● كلفة الاستيراد السنوية الإجمالية: ٦٠٠ مليون دولار = ٩٠ مليار ل.س (دولار = ١٥٠ ل.س)

المادة	برغل	حمص	عدس	زيت زيتون
الحصة للأسرة شهرياً	٥ كغ	٢,٥ كغ	٢,٥ كغ	٥ كغ

المنتج محلياً من السلة الغذائية

● كلفة المواد المحلية من السلة الغذائية للأسرة السورية خلال سنة ٢٢٨٠٠ ل.س.
● الكلفة السنوية: ٩٢ مليار ل.س أي حوالي ٦١٣ مليون دولار.
● مجمل تكلفة السلة بالليرة السورية حوالي ١٨٢ مليار ل.س/١,٢ مليار دولار.
● بفرض سدّت الأسر السورية نسبة ٥٠٪: فإن كلفة السلة حوالي ٩٠ مليار ل.س/٦٠٠ مليون دولار.
● لتدفع الأسر السورية مبلغاً لا يتجاوز ٢٢٥٠٠ ل.س سنوياً مقابل تأمين السلة الشهرية، أي بكلفة شهرية لا تتجاوز: ١٨٧٠ ل.س

سلة غذائية من الدولار المهدور

تستطيع الحكومة السورية وفق السيناريو المفترض لاستخدام الاحتياطي أن تقدم سلة غذائية مدعومة بنسبة ٥٠٪، وهذا كله باستخدام مبلغ ٦٠٠ مليون دولار من الاحتياطي فقط.. بينما تشير معلومات إلى أن المصرف المركزي يضخ حوالي ٥-١٠ ملايين دولار أسبوعياً في السوق المحلية، أي حوالي ١٢٠ مليون دولار سنوياً هي التي تتحول بشكل نظامي إلى السوق أسبوعياً، وهذا جزء من سياسات الهدر.
مجمل سياسة إدارة الاحتياطي هدرت الجزء الهام منه، بينما لم تستطع أبداً أن تحمي الليرة السورية من التراجع، بينما إجراءات جديّة باتجاه توظيف الاحتياطي تبقى خارج الاعتبارات، لتعارضها مع مصالح من يحصلون على الاحتياطي المهدور..



المدينة الحرفية.. تمويل «حرفي».. وحصة الدولة لم تكتمل

◀ أروى المصفي

رغم وضوح المشروع بالفكرة والهدف والمكان، وتحديد الأولويات الضرورية لإنجازه، لم يتعد مشروع إنشاء مدينة حرفية أو صناعية في منطقة دير علي بريف دمشق، كونه رسومات تخطيطية..

فوزارة الإدارة المحلية أعلنت عام ٢٠١١ على لسان مدير المدن الصناعية فيها عن صدور قرار بإحداث منطقة صناعية وحرفية جديدة في منطقة دير علي في ريف دمشق، خاصة بحرف تشكيل المعادن، كما بين في الوقت نفسه رئيس الجمعية الحرفية لتشكيل المعادن توفر الأرض والمخططات اللازمة لإنشاء مدينة حرفية تضم كل الحرف على أن تكون أكثرها تمثيلاً حرف تشكيل المعادن. قاسيون التقت عصام الزبيق رئيس جمعية تشكيل المعادن للحديث حول مشروع المدينة الحرفية والمراحل التي وصل لها المشروع ومعوقات إنجازه.. قال الزبيق إنه «تم شراء أرض بمساحة ٣١٢ دونم بمنطقة دير علي لتأسيس منطقة حرفية وحصلنا على التراخيص اللازمة لذلك، وشارفنا على الانتهاء من بناء سور المدينة لتكون ملامح المشروع أكثر تحديداً»

المدينة الموعودة..

وأضاف الزبيق إن «المدينة تتسع لـ ١٢٧٥ منشأة حرفية، وتوفر ٨



وغيرها ستكون مستثمرة، كما أن تمثيل الحرفيين من تشكيل المعادن أكثر في المدينة لأنهم أصحاب الفكرة والمشروع، وهي أكثر جمعية تحوي مهنا من بين باقي الجمعيات، فهناك حرف مشتقة من حرف أساسية مسماة في التنظيم».

الموقع وفوائد الفصل..

وكانت وزارة الإدارة المحلية بينت بعد الإعلان عن قرار إنشاء مدينة صناعية لحرف تشكيل المعادن في دير علي، أن الهدف من إحداث هذه المنطقة هو استيعاب الحرف والصناعات المتعلقة بتشكيل المعادن في المنطقة الجنوبية، وتخليص التجمعات السكنية والوحدات الإدارية المجاورة من الإزعاجات الصادرة عنها من روائح وأصوات، فضلاً عن الحد من أثرها البيئي الضار في المناطق التي تنتشر عشوائياً داخلها.

ويقع المجمع في منطقة دير علي على أوتستراد دمشق درعا، ويبعد حوالي ٢٨ كم عن مركز العاصمة، حيث قامت الجمعية بشراء قطعة الأرض البالغة مساحتها ٣١٨ دونماً عام ٢٠١٠. ولفت رئيس جمعية تشكيل المعادن إلى الحاجة لدعم الحكومة لتقديم خدمات البنى التحتية للمشروع من شبكة كهرباء وصرف صحي لإكمال المشروع، وذلك بغية تخفيف النفقات على الحرفيين.. وهذا ما لم يتم حتى اليوم..

ومنتزهاً واستراحة وكافيتريا وأوتيل صغير، لتكون مخدمة بشكل كاف بحيث تم تخصيص بعض الكتل لتكون تجارية تريخ الحرفي وتمكنه من تأمين احتياجاته من المنطقة نفسها دون عناء البحث في الأسواق بعد العمل.. وعن آلية الاستفادة من المنشآت في المدينة، بين الزبيق إنه «يتم تملك الحرفيين للمنشآت التي يدفعون ثمنها، أما الجوانب الخدمية من سوبر ماركت وكازينة وصيدلية

الحرفيون مولوا وساهموا..

نوه الزبيق إلى أن «المشروع عبارة عن جهود فردية، فشراء الأرض التي تبلغ قيمتها ١٦٢ مليون تم من أموال ومساهمات الحرفيين خاصة جمعية تشكيل المعادن، علماً أننا شاركنا جميع الحرفيين بدمشق ليكون لهم تمثيل في المدينة لتضم منشآت للصاغة والحلويات وأفران وغيرها، على أن تحوي مركزاً طبياً ومحطة وقود وصيدلية وسوبر ماركت

آلاف فرصة عمل للحرفيين، إضافة إلى أكثر من ٢٠ ألف فرصة في فترة الإنشاء من مهندسين وعمال وغيره، وبعد أن يتم إنجاز المشروع سيوفر دخول سيارات لمدينة دمشق حد أدنى ألفي سيارة يومياً». وتابع الزبيق قوله إن «المدينة الحرفية ستخدم المنطقة الجنوبية، والحرفيين ممن لم يحصلوا على ترخيص، حيث تمنح الحرفيين الشعور بالاستقرار في العمل دون الخوف من تهديم المنشأة..

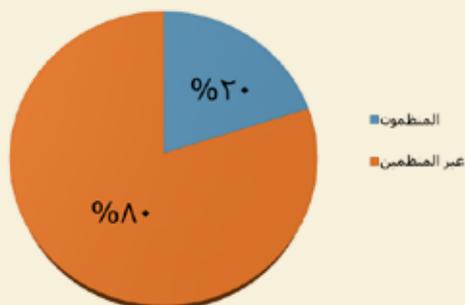
جمعية تشكيل المعادن.. حرف ومطالب كثيرة

الحرف.. هل من تنظيم!!

المدينة الحرفية الموعودة في دير علي في ريف دمشق، ومساهمة الحرفيين الجدية في تمويلها دليل نحو مصلحة ورغبة لديهم بنقل العمل الحرفي نحو مزيد من التنظيم، وهي إحدى خطوات تجميع المشاريع الحرفية التي سمة عملها العفوية وعدم التنظيم والعمل الفردي، مما يعطي العمل الحرفي سمة ضعف القدرة على التكيف مع التغيرات الكبرى في السياسات والتكاليف.. وهو ما جعل الورش الحرفية المتعددة أكبر المتضررين من الظروف الأمنية والاقتصادية الناجمة عنها..

يضاف إلى ذلك ظاهرة واضحة هي ضعف تنظيم الحرفيين داخل جمعياتهم ووجود النسبة الأكبر منهم خارج هذه الجمعيات، وبالتالي خارج إطار تنظيم عملهم الاقتصادي كما يفترض.. فإذا ما أخذت نسبة الحرفيين التابعين لحرفة تشكيل المعادن بين منظمين داخل الجمعيات وخارجها، فإن عدد المنظمين بلغ ١٢٥٠ حرفي، من مجمل ٦ آلاف حرفي تقريبا.

حرفي تشكيل المعادن المنظمين في دمشق



الأعضاء المسجلين في مختلف الجمعيات الحرفية التابعة لاتحاد الحرفيين بدمشق ٢١١٢٣ عضواً فقط وذلك حتى الأول من كانون الثاني العام الحالي ٢٠١٣، إضافة إلى ٢٨٢ من السيدات الحرفيات، حيث انضم خلال العام نفسه ١٧٣ عضواً جديداً إلى عدد من هذه الجمعيات الحرفية أبرزهم اللحامون، والحلاقون، والمصورون، وصناع الخبز، ومالكو السيارات والأجبان والألبان وتعبئة بوابير الغاز، في حين بلغ عدد الحرفيات حتى نهاية عام ٢٠١٢ نحو ٢٨٢ حرفية.

هذه المهنة من مجهود وتكلفة غير متكافئين مع المردود المادي. وحسب الزبيق فإن سعر كيلو النحاس ارتفع من ٧٠ ليرة، إلى ٤٢٠ ل.س، بينما تجاوز سعر طن الحديد الـ ١٠٠ ألف ليرة بعد أن كان ثمنه ٢٣ ألف ل.س. ويبلغ عدد الحرفيين المنتسبين لجمعية تشكيل المعادن ١٢٥٠ حرفياً، بينما يجد ما لا يقل عن ٥ آلاف حرفي غير منظمين..

الحرفيون المسجلون أقلية

وحسب آخر الأرقام الصادرة عن اتحاد الحرفيين بدمشق، بلغ عدد

المدينة الحرفية الموعودة في منطقة دير علي، جنوب العاصمة دمشق والتي كان لجمعية تشكيل المعادن المساهمة الأكبر فيها، لم تبصر النور حتى اليوم..

إلا أن الجمعية عدا عن مساهمة حرفييها التي لم تثمر حتى اليوم لديها من المطالب والإشكالات الكثير.. رئيس الجمعية عصام الزبيق قال في حديثه حول مطالب الجمعية: «الجمعية تطالب بوجود رقابة على أدوات الطعام المصنعة والتي تباع في الأسواق، لما لها من آثار ضارة على الصحة، إضافة لضرورة ترخيص المنشآت على حالها، لما يتطلبه هذا الإجراء من تكاليف ومعاناة كبيرة للحرفي، فضلاً عن أهمية تأمين المواد الأولية للمهن والحرف، لما له من أثر على أسعار السلع في الأسواق، وبشكل مواز لا بد من تخفيض الرسوم الجمركية على المواد المستوردة من الحرفيين بغية تصنيعها وبشكل مغاير لرسوم المواد التجارية».

ويعود لجمعية تشكيل المعادن ٣٨ حرفية، عدد منها مهدد بالانقراض مثل طرقت وتشكيل النحاس، الستانلس ستيل، وصناعة المجوهرات التقليدية المرتبطة بالعادات والتقاليد لبعض القرى، ومهنة صناعة الثريات الدمشقية القديمة نظراً لما تتطلبه

د.قذري جميل لـ «شام fm»:

من غير المفهوم هبوط الدولار ٢٠ ليرة بتصريح

القيمة الشرائية لليرة السورية (سعر الصرف). عند بداية الأزمة، لم تكن توجد ديون على سورية وكان لدينا احتياطي كبير من العملات الصعبة، وما زال لدينا احتياطي منها. المشكلة هي العقلية في جهاز الدولة، حيث اعتقد البعض أن بإمكانه المحافظة على السياسة وطريقة التفكير القديمتين مع الأسواق الخارجية ومع العملات الصعبة، بينما الوضع المماثل لوضعنا هو بحاجة لإجراءات كنت قد تحدثت فيها منذ ستة أشهر، ومحاضر الاجتماعات الرسمية تؤكد ذلك لمن يريد أن يتأكد منها. وهذه الإجراءات تتضمن: أولاً، منع الإتجار بالدولار وحصر هذا الإتجار بالجهات الحكومية. وهذا يعني أن كل من يبيع ويشترى الدولار - عدا هذه الجهات - يصبح تحت طائلة العقوبات لحساسية هذا الموضوع وخطورته.

ثانياً، منع تمويل مستوردات القطاع الخاص بالعملات الصعبة الرسمية السورية. لأن القطاع الخاص الذي كان يستورد الأحذية سابقاً، بات يعمل بالسكر والرز والمواد المسموح تمويلها بالقطع الصعب، حيث أصبح يحضر هذه المواد مسموحة التمويل ويربح من سعر صرفها حيث يشتريها بسعر ما ويخبئها في المستودعات إلى أن يتغير هذا السعر فيقوم ببيعها، وبالتالي فهو لا يربح من سعر المادة ذاتها، بل من سعر الصرف. ومن هنا تم هدر كمية كبيرة من العملة الصعبة الموجودة في الخزانة السورية بحجة تمويل المستوردات. ثالثاً: قمت بطرح المعادلة أو الثنائية التالية، لدينا من جهة كتلة عملات صعبة وهي التي تسمح لنا أن نؤمن المواد التموينية الأساسية، ولدينا من جهة أخرى سعر الصرف. ولا يمكننا الدفاع عنهما سوياً لأنه إذا أردت الدفاع عن سعر الصرف فعليك أن تمد السوق بالدولارات وفي هذه الحالة فإنها ستذهب للتجار والصارفة. إن هذه الدولارات التي لدينا هي ملك الشعب السوري، فهل أحافظ عليها أم أفرد بها من أجل الدفاع عن سعر الصرف؟ فلننظر إلى إيران التي هي تحت العقوبات منذ عشرين عاماً، فسنجد أن الفرق بين السعر الرسمي وسعر الصرف هو الضعف، ومع ذلك فإن إيران لا تابه بسعر الصرف في السوق السوداء، فهي تؤمن المواد الأساسية للاقتصاد الإيراني عبر سعر الصرف الرسمي للعملات الصعبة لديها لأن سعر الصرف في السوق عملياً هو لتمويل المواد التي لا تدخل بقائمة المواد الأساسية والاستراتيجية للدولة الإيرانية صاحبة المسؤولية عن استيرادها.

لذلك أنا قلت إننا أمام خيارين، إما الدفاع عن سعر الصرف أو الدفاع عن المخزون، وأنا أفضل الدفاع عن المخزون لأنه يمثل ما يسمى بـ(قرشك الأبيض ليومك الأسود) وقد جاء يوم الصعوبات. ومن هنا قلت - وهو جمت على هذا - بأن المواطن العادي الذي راتبه ١٥٠٠٠ ليرة، لا يهيمه سعر الصرف لأنه لم ير الدولار في حياته ولا يتعامل به. بل ما يهيمه هو كم بإمكانه أن يشتري من مواد تموينية بهذه ١٥٠٠٠ ليرة. ولو كانت المواد المدعومة موجودة لاستطاع أن يشتري بها شيئاً، لكن ترك التجار ليفرضوا أسعار هذه المواد هو المشكلة وهو غير مسموح.

لقد صدر قرار عن اللجنة الاقتصادية منذ أسبوعين -



المسؤول عن تحميلي مسؤولية (ارتفاع سعر الصرف) هي بعض المواقع التي تتحامل علي وعلى ما أمثله من خط خلال فترة الأشهر الطويلة الماضية والسعر هو من مسؤولية حاكم مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف وهي سلطات مستقلة عملياً وإجرائياً حتى عن السلطة التنفيذية ولا يمكن محاسبة حاكم المصرف حكومياً

• ألا يوجد أمام الحكومة حلول لضبط سعر الصرف؟

هناك حلول، ولكنها تحتاج إلى إرادة قوية، وهذه الإرادة لم تتوفر بعد، والمشكلة أن البعض لم يصدق بعد بأن الأزمة سوف تطول، وبالتالي فهو لا يستطيع التخلي عن السياسات الليبرالية بتحرير التجارة الداخلية والخارجية لأنه يخاف أنه وفي حال تخلى عنها، فإنه لن يستطيع العودة إليها.

لقد كان الوضع في سورية أسوأ في السبعينيات، حيث قفز الدولار من ٥ ليرات إلى ٥٠ ليرة أي عشرة أضعاف. أما اليوم فقد قفز لثلاثة أضعاف ونصف حتى هذه اللحظة. بينما في العراق، كان الدينار الواحد في بداية أزمة الحصار يساوي ٢ دولارات، أي الدولار يساوي ثلث دينار. أما بعد سنتين، فأصبح الدولار يساوي ٢٠٠٠ دينار وهذا يعني ستة آلاف ضعف، بينما نحن وحتى الآن ما زلنا أمام ثلاثة أضعاف ونصف. والحال مشابه في لبنان، حيث كان سعر صرف الليرة اللبنانية عند بداية الحرب مقارب جداً لسعر صرف الليرة السورية أمام الدولار (٥=١ ليرة)، لكن وبعد سنتين فقط من الحرب فقد وصل سعر صرف الدولار أمام الليرة اللبنانية إلى ٢٠٠٠ ليرة أي ستين ضعفاً.

إن سعر الصرف هو سعر متغير، وإذا عدت إلى البيان الحكومي، فلن تجد أننا تحدثنا عن تحسن سعر الصرف، بل قلنا أننا سنخفف من حدة تدهور

خفايا كثيرة في هذا الموضوع. البارحة مثلاً قالوا أن سعر صرف الدولار وصل إلى ١٧٠ ليرة بسبب حلب، وقد ظهرت إشاعة في حلب تقول إن الدولة تخلت عنها وسحبت الليرات السورية منها، مما أدى لحصول انهيار في سعر الليرة. لذلك، فهناك عدو يعمل في هذا الأمر إضافة لوجود أناس لدينا يساعدون هذا العدو عبر عملهم الفوضوي، إضافة للوضع العام الذي يساعد، حيث لم يكن يمكن أن يعمل هذا العدو دونة. يقول البعض إن تصدير عدد من مئات الآلاف من رؤوس الأغنام قد أثر على السوق وضغط عليها على خلفية قرار وزارة الاقتصاد بالسماح بتصدير ٢٠٠ ألف رأس غنم. كما يضيف البعض الآخر أن حلب شهدت البارحة عملية مشبوهة وتم إطلاق إشاعات تتحدث عن إنزال الدولة لطائرتي هيلوكبتر في وسط ساحة سعد الله الجابري وسحبت عبرهما كل الليرات السورية الموجودة في حلب، أي أنهم يريدون تذكير الناس بسيناريو الرقة والذي لم نسحب فيه أي نقود منها، حيث أن جميع النقود التي كانت في مصرف الرقة المركزي قد ذهبت.

وفوق ذلك، وفي الوقت نفسه الذي جرت فيه هذه العملية، تم قطع كل (السيرفرات) التابعة للمصرف المركزي وتلك التي لها علاقة بالصرافة والقطع الأجنبي في حلب، مما أدى لتأثير شامل على عملية سعر الصرف في مجمل أنحاء البلاد.

إلى جانب تناوله لتطورات المشهد السياسي السوري، داخليا واقليمياً ودولياً، في ظل الأزمة الوطنية الشاملة التي تعيشها البلاد، كشف د.قذري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية، ونائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ضمن لقائه الحوارية الأسبوعي مع إذاعة «شام fm» يوم الخميس ٢٠١٣/٦/١٣، بعضاً من الجوانب المرتبطة بارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية والتضخم وتدهور الأوضاع المعيشية للمواطن السوري بالحصول. ونورد فيما يلي المقاطع من الحوار ذات الصلة.

• د. قذري لماذا يتم تحميلك كل ما يحدث في موضوع سعر الصرف؟

أولاً، أنا أعتقد أن المسؤول عن تحميلي هذه المسؤولية هي بعض المواقع التي تتحامل علي وعلى ما أمثله من خط خلال فترة الأشهر الطويلة الماضية، وهذا لا يمكن أن يمر دون تأثيرات في الشارع هنا أو هناك، ولكن أنا برأي أن المناخ العام للشارع ليس كذلك. ثانياً، أن تكون نائباً اقتصادياً فهذا لا يعني أنك مسؤول عن سعر الصرف، بل إن هذا السعر هو من مسؤولية حاكم مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف. وهذه السلطات هي سلطات مستقلة عملياً وإجرائياً حتى عن السلطة التنفيذية. صحيح أن هذه السلطات يجب أن تتخذ الاتجاه العام، لكن بعد تشكيل مجلس النقد والتسليف فإن حاكم مصرف سورية يتصرف على أساس قرارات هذا المجلس. نعم يوجد هناك لجنة اقتصادية مصغرة، ولكن توجيهاتها كما أرى بما أرى عضو فيها هي توجيهات استشارية وتأثيرية، حيث يمكن للحاكم أن يلتزم أو لا يلتزم بها، كما أن بإمكانه أن يقول إنه قد التزم وفي الحقيقة لا يلتزم. وقد حدث هذا الأمر مرات عدة، ولا يمكن محاسبة حاكم المصرف حكومياً.

المشكلة أن القانون قد أعطى استقلالية للسلطة النقدية، وهذا القانون كان صالحاً لعهود الانفتاح الاقتصادي وفترة تحرير التجارة الداخلية والخارجية. أما اليوم وبما أننا في فترة حرب، فعلى السلطة النقدية أن تكون حكماً تحت تصرف السلطة التنفيذية. وإذا لم يتم هذا الأمر، فانا لا أعتقد أنه من الممكن التخفيف من تدهور سعر العملة السورية، بل بالعكس سيتسارع هذا التدهور.

• هل ترى إذاً أن المصرف هو من يتحمل المسؤولية؟

السياسة النقدية وإدارتها تتحمل جزءاً من المسؤولية، أما الجزء الآخر فيعود للأسباب الموضوعية التي لها علاقة بالأوضاع. لكني لا أفهم كيف يهبط الدولار ٢٠ ليرة بتصريح واحد، وتم يرتفع ٢٠ ليرة بإجراء واحد. هذا الأمر غير منطقي ويعني أن هناك هامش مضاربة واسع، وهذا الهامش يعني تمرکز واحتكار لقلّة قليلة من أولئك الذين يتحكمون بسوق العملات. يوجد



حلول الحكومة لضبط سعر

الصرف تحتاج إلى إرادة قوية لم

تتوفر بعد والمشكلة أن البعض

لم يصدق بعد بأن الأزمة

سوف تطول وبالتالي فهو لا

يستطيع التخلي عن السياسات

الليبرالية بتحرير التجارة

الداخلية والخارجية لأنه يخاف

أنه وفي حال تخلى عنها فإنه لن

يستطيع العودة إليها

في الوقت الذي أطلقت فيه

شائعات عن قيام حوارات

بسحب الليرات السورية

من وسط حلب تم قطع كل

(السيرفرات) التابعة للمصرف

المركزي وتلك التي لها علاقة

بالصرافة والقطع الأجنبي في

المدينة مما أدى لتأثير شامل

على عملية سعر الصرف في

مجمّل أنحاء البلاد

واحد وارتفاعه ٣٠ ليرة بإجراء واحد



القطاع الخاص الذي كان يستورد الأحذية سابقاً بات يعمل بالسكر والرز والمواد المسموح تمويلها بالقطاع الصعب حيث يشتريها بسعر صرف ما ويخبئها في المستودعات إلى أن يتغير هذا السعر فيقوم ببيعها وبالتالي فهو لا يربح من سعر المادة ذاتها بل من سعر الصرف

هناك قوى تريد منع عقد «جنيف» الذي يُعد عملاً سياسياً كبيراً من الممكن أن يؤدي إلى حل شامل للأزمة السورية ويجب من الآن وحتى الذهاب للمؤتمر بذل محاولات لإنقاذ الناس ولكن هذه المحاولات ليس لها طابع اقتصادي أو تموييني ولكن طابعها أمني-عسكري-سياسي بالدرجة الأولى

الحكومي- الذي أنشأت الحكومة على أساسه- عن الإجراءات السريعة، وركز عليها، وأجل الحديث عن القضايا المتوسطة وبعيدة المدى. اليوم وبعد سنة من تشكيل الحكومة، أصبحنا نرى بالواقع الملموس أنه لم يعد من الممكن حل القضايا المستعجلة والسريعة دون سياسات متوسطة وبعيدة المدى تعتمد على الحكومة. وهذه السياسات غير موجودة في البرنامج الحكومي، وبالتالي فقد أصبح البيان الحكومي من زاوية معينة قديماً ومطلوب تجديده.

هل تعتقد أن هناك تشكيل لحكومة قريبة قبل جنيف؟ لا أعتقد.

هل تعتقد أن سعر الصرف سيرتفع مجدداً؟ هذا مرتبط بتطورات الأزمة السورية، إذا ذهبنا إلى حل سياسي فيسند، وإذا لم نذهب فإن الوضع سيئس أكثر. وأنا أعتقد أن السعر الطبيعي للصرف في ظل الظروف الحالية هو ١٠٠ ل.س.

هناك مناطق محاصرة ومهددة بأكملها بحدوث وفيات جماعية نتيجة قلة المواد الغذائية والمياه، هل توجد حلول لدى الحكومة لإيصال هذه المواد إليها؟ إن سبب انقطاع المواد الغذائية عن تلك المناطق هو الوضع الأمني-العسكري، فإذا تم فتح الطرقات المغلقة بطريقة عسكرية، فهذا سيسمح بإيصال المواد إليها، وفي حال لم يكن من الممكن فتح هذه الطرقات، فإلى متى بإمكاننا أن ننتظر؟ هل ننتظر إلى أن يموت الناس، أم يجب الوصول إلى حلول سياسية جزئية أو شاملة؟

إن الحلول السياسية الجزئية هي الاتفاقات والتفاهات. أما الشاملة، فالمؤتمر الدولي المزمع عقده في جنيف هو مثال عليها، حيث أنه يحل على المستوى السوري ككل. لكن ومع الأسف، فإن هناك قوى تريد منع عقد جنيف الذي يُعد عملاً سياسياً كبيراً من الممكن أن يؤدي إلى حل شامل للأزمة السورية. ويجب من الآن وحتى الذهاب للمؤتمر بذل محاولات لإنقاذ الناس، ولكن هذه المحاولات ليس لها طابع اقتصادي أو تموييني، ولكن طابعها أمني-عسكري-سياسي فقط لاغير. أو يجب أن ترمي لهم بالمواد الغذائية من الطائرات، وهي عملية صعبة ومكلفة جداً ولا تؤدي الغرض المرجو منها في أكثر الأحيان، لأنها قد تسقط خارج المكان المحدد. أو على الناس إيجاد حلول على الأرض بانتظار الحل الشامل والذي لم يعد برأي بعيداً، حيث يُقال أن المؤتمر سيعقد في الثامن من الشهر القادم. لذا من الممكن أن يكون الشهر القادم هو شهر بداية ظهور الحلول للأزمة السورية بشكل يخفف الأعباء الاقتصادية التمييزية عن المواطنين.

جهاز الدولة لم يحسم أمره جدياً للسير باتجاه الحد من هامش المضاربين وتجار الأزمة والسوق السوداء خوفاً من أن يقال إننا عدنا لسياسة السبعينيات حيث الإلتجار بالدولار بل مجرد حيازته ممنوعة ولا أقصد أن نقوم بنسخ التجربة ولكن حينها كانت السياسة صحيحة بدليل أنه عندما أتت حرب ١٩٧٣ لم تفقد جرة غاز ولم يرتفع سعر المازوت ولم تحدث أزمة خبز لأن الكميات كلها كانت مؤمنة

فإن القيمة المطلقة لوحدة النقد ستخضع كما يعلمنا الاقتصاد السياسي. أي أنك ستضطر لشراء بضائع أقل بوحدة النقد، بسبب كثرة النقود وقلة البضائع. وهناك من يصطنع اختلالات في السوق من حيث تخفيض الموجودات السلعية مما يسمح لهم بالتحكم بالكتلة النقدية في أسواق الصرافة. إن سعر الصرف كان سيتغير بكل الأحوال لأنك محاصر، ولكن هناك مبالغة في هذا التغيير. وأنا أرى أن نصف التغيير الحالي من ١٥٠-١٧٠ يعود نصفه لعوامل موضوعية، أما النصف الآخر فهو بسبب عوامل ذاتية. وهذه العوامل الذاتية بحاجة إلى سياسات جديدة لإلغائها. ومن هنا أنتقل لنقطة ثانية، فقد تحدثت البيان

بالطبع يؤثر. الوضع الآن سيء، ولكنه غير ميؤوس منه ولم نصل بعد إلى نقطة اللاعودة. لكني أريد التنبيه لشئ، إن هبوط القيمة الشرائية لليرة السورية وارتفاع الأسعار ليس بسبب سعر صرف الدولار، بل العكس هو الصحيح. وهبوط القيمة الشرائية لليرة السورية يعود لعوامل موضوعية، تتعلق بالتوازن بين الكتلة النقدية والسلعية، وميزان المدفوعات، والميزان التجاري، ومن الجدير بالذكر أن مؤشرات هذين الميزانين هي سالبة. وهذا بدوره سينعكس على التوازن بين الكتلة النقدية (حجم النقود الموجودة في السوق) والكتلة السلعية (حجم السلع المنتجة). وإذا زاد الاختلال بين هاتين الكتلتين،



اليوم وبعد سنة من تشكيل الحكومة أصبحنا نرى بالواقع الملموس أنه لم يعد من الممكن حل القضايا المستعجلة والسريعة دون سياسات متوسطة وبعيدة المدى تعتمد على الحكومة وهذه السياسات غير موجودة في البرنامج الحكومي الذي أصبح بالتالي من زاوية معينة قديماً ومطلوب تجديده

وهو ما كنت أطالب به منذ فترة طويلة- بأن كل المواد الأساسية تستوردها الدولة، ويتم هذا الاستيراد على أساس الحاجة الحقيقية للسوق خلال فترة زمنية محددة، حتى نهاية السنة كمثال. ومن يريد من التجار أن يستورد فليستورد، لكنه يجب أن يعلم بأن الدولة قامت باستيراد كامل حاجة السوق وتطرح مستودعاتها بالأسعار المنافسة. وإذا أراد التاجر أن يستورد بأسعار أخرى فليعلم بأننا لن نسمح بأن يضع أسعار مبالغ بها وإذا قام بهذا فإنه سيخسر.

هل تعلم أنه لم يدخل دولار واحد من صادراتنا إلى الخزينة منذ ثلاثة أشهر وحتى الآن، وهذا يؤثر على سعر الصرف. وبالتالي فإن المخزون يتضاءل لأنك تشتري مواد أساسية، وفي الوقت ذاته فإنه لا يزيد بسبب توقف التصدير فعلياً ولا سيما تصدير النفط حيث لم يتم تصدير برميل نفط واحد ولم يصل برميل نفط واحد إلى المرفأ منذ تسعة أشهر وحتى هذه اللحظة.

أقصد أن أقول أن سعر الصرف له علاقة بعوامل موضوعية حقيقية من جهة، وبالمضاربات التي يقوم بها بعض المستفيدين والمضاربين وتجار الأزمة من جهة أخرى.

نحن بإمكاننا أن نحد من هامش المضاربين وتجار الأزمة والسوق السوداء، ولكننا حتى الآن لم نتمكن من القيام بذلك بالطريقة الصحيحة لأن جهاز الدولة نفسه لم يستطع أن يحسم أمره وأن يسير بشكل جدي بهذا الاتجاه خوفاً من أن يقال إننا عدنا لسياسة السبعينيات. حيث لم يكن الإلتجار بالدولار فقط ممنوعاً في حينها، بل كانت مجرد حيازة الدولار ممنوعة. وهكذا تمكنا عملياً من الدفاع عن اقتصادنا في تلك الفترة. ولا أقصد من قولي هذا أن نقوم بنسخ تجربة السبعينيات، ولكن في تلك الفترة كانت السياسة صحيحة والدليل على ذلك أنه عندما أتت حرب ١٩٧٣ في ظل هذه السياسة، لم تفقد جرة غاز، ولم يرتفع سعر المازوت، ولم تحدث أزمة خبز في أي من الأفران، لأن الكميات كلها كانت مؤمنة.

من يقوم بمنع هذا اليوم؟

الذي يمنع هو تلك العقلية التي تكونت خلال السنوات العشر الماضية التي سبقت الأزمة، وهي عقلية الانفتاح وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وعقلية الليبرالية الاقتصادية التي دخلت إلى كل مسامات جهاز الدولة. وهذه العقلية هي أخطر من القوى لأن العقلية هي التي تخلق القوى وإذا لم يكن هناك عقلية فلا وجود للقوى. فالقوى في النهاية هي أسماء لكن جذرها هو هذه العقلية، ويمكننا أن نغير بعض الأسماء لكن إذا لم نغير العقلية فسيتم إنتاج أسماء أخرى تحمل ذات العقلية. لذلك فالقصة هي عبارة عن صراع مجتمعي، وإذا لم يفهم المجتمع هذه الحقيقة ولم يدخل بكل قوته ونقله لحسم ميزان القوى لمصلحته، فلن يتم إصلاح الأمور، بل ستسير نحو الأسوأ.

هل يؤثر سعر صرف الدولار على حياة الناس اليومية؟

حكومة و سلطة دون صلاحيات

◀ محمد العبد الله

ثمانية عشر يوماً مرت ما بين كتاب التكليف وكتاب الاستقالة. حكومة سلطة رام الله المحتلة التي حملت الرقم ١٥ برئاسة رامي الحمد الله كانت الأقصر عمراً بين مثيلاتها. فقد قدم رئيسها استقالة حكومته التي عقدت جلسة وحيدة في التاسع من الشهر الحالي. عصر الخميس ٢٠ يونيو/ حزيران، بعث الحمد الله بكتاب استقالته بواسطة رئيس ديوان الرئاسة مبرراً خطوته بسبب «تضارب الصلاحيات».

منذ اللحظات الأولى لتشكيل الحكومة، كان واضحاً أن رئيسها سيكون «بلا أنياب» بعدما مرر تعيين نائبين له «الخبير الاقتصادي محمد مصطفى ووزير الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية زياد أبو عمرو» يحرصان على أن تكون الحكومة، كما صرح عباس «حكومتي أنا وملتزمة ببرنامجي أنا»، خاصة، بعد التجربة التي عاشها رئيس السلطة مع سلام فياض. وبذلك يجد عباس وسلطته مخالفة القانون الأساسي تحت بصر القوى السياسية المشتركة معه في اللجنة التنفيذية إذ إن القانون الأساسي الفلسطيني ليس فيه مسمى نائب رئيس الوزراء، بينما تم إسناد المنصب في الحكومة الحالية لنائبين!

يبدو أن التوقيع على الاتفاقات الاقتصادية مع البنك الدولي كان الصاعق الذي فجر الأزمة وأخرجها للعلن بين الحمد الله ونائبه الاقتصادي. لكن عمق الأزمة الاقتصادية والسياسية وأساليب مواجهتها ليست مرتبطة بهذا الرئيس أو ذلك الوزير، بل هي ممتدة إلى قضايا جوهرية حملها اتفاق أوسلو الكارثي وملحقاته، لا يعدو وجود سلطة وحكومات «مسحوبة الصلاحيات» سوى أحد تجلياته. جاءت الأزمة السريعة بين



ترتبط بمجموعة عوامل داخلية، في الضفة، وفي مقابلة سلطة غزة، التي تعاني من أزمتها عديدة تشهدها بيانات وصرخات الاحتجاج من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل «حمسة» المجتمع. لكن الدافع الأساسي في رغبة الرئاسة أن يسحب الحمد الله استقالته، هو الموعد القريب لزيارة جون كيري للمنطقة بهدف إعادة الروح لرحلة المفاوضات، بهدف جلب حكومتي العدو والسلطة، لطاولة الحوار والإتفاق، عبر مشاركة الحكومة الأردنية. إن الشعب الفلسطيني وهو يتابع المسرحية العبيثة المسماة «صراع السلطة والحكومة»، يعرف بحكم خبرته التاريخية المعمدة بدماء شهدائه ومعاناة

مؤسستي «الرئاسة والحكومة» بعدما عاشت الحكومة الجديدة مباشرة بعد تشكيلها، أياماً صعبة في مواجهة الحركة الشعبية، خاصة، وأن تلك الحكومة كانت قد أصدرت عدة قوانين، منها إقرار رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة، الذي سيؤدي لارتفاع جديد في تكاليف الحياة اليومية، في المحروقات وأجور النقل والكهرباء والمواد التموينية والعلاج الصحي والأدوية، وهو ما عبرت عنه مظاهرات الاحتجاج التي شهدتها مدن نابلس ورام الله والخليل في الأسبوع الأول من عمر الحكومة القصير. حاولت مؤسسة الرئاسة معالجة أمر الاستقالة من خلال مندوبين -أحدهما مسؤول أمني بارز- زارا الحمد الله في منزله ببلدة عنتاب. هذه المحاولة

أسراه وهدم بيوته وتهجيرهم من مدنه وقراه، ويعسف الاحتلال وقوانينه الفاشية، أن الخطر الذي يهدد وجوده المادي ليس الصراع الوهمي على صلاحيات سرابية بين سلطة وحكومة، أو بين حكومتين في ظل الاحتلال. لأن المفقود أساساً هو الحرية، التي ستكون السيادة الوطنية أحد مرتكزاتها. ولهذا فإن أي موقف انتقاري يراهن على سحب الاستقالة أو تكليف شخص آخر بتأليف حكومة جديدة، أو وضع حد للإلتباس المقنع، في تحمل رئيس السلطة مهمة رئاسة الحكومة القادمة، سيكون ملهاة جديدة، تحاول أخذ شعبنا إلى حالة من الرهان على السراب.

إن تطورات الأوضاع الداخلية المحتقنة داخل الضفة، بفعل الأزمة الوطنية -فقدان البرنامج الكفاحي وأداته الموحدة/الإئتلافية لمواجهة الاحتلال والغزو- وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة وصراع الديكة على فتات الوليمة/الصلاحيات، هو الذي ساعد على توليد حركات جماهيرية جذرية في مواجهة تردّي الأوضاع الداخلية، وعسف الأجهزة القمعية التي تتلصق تلك الميزانية. إن أشكال الحراك الجديد «فلسطينيون من أجل الكرامة» و «يا فلسطيني تمرّد» هي الإبداعات الخلاقة، لجيل يعاني من القمع والفساد والتهميش والبطالة، ومن تكلس وتآكل أشكال تنظيمية/سياسية لم تعد تمتلك القدرة على إحياء المقاومة والمشروع التحرري وإدامة الاشتباك مع العدو، بل إن بعضها يسوق للسلام -الاستسلام- السياسي عبر بوابة التنسيق الأمني أو المشاركة الاقتصادية. إنه جيل يعرف أن صراعه الأساس مع الاحتلال وإفرازاته المحلية. وأن النصر تصنعه المقاومة المسلحة والجماهيرية، وليست سياسة التنازلات التي يلتزم بها السماسرة السياسيون والاقتصاديون.

التراجع من البوابة الأردنية!



◀ عماد بيضون

بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تقسيم سورية، وفشلها لأول مرة في فرض إرادتها في المنطقة منذ الحرب الباردة، تسعى جاهدة اليوم إلى تنظيم انسحابها التدريجي على ما يبدو، وتوحي عملية نشر صواريخ باتريوت في الدول المحيطة بسورية، بذلك إلى حد ما.

«الأسد المتأهب» إلى متى؟!

انتهت مناورات «الأسد المتأهب» التي شاركت فيها ١٩ دولة بينها الأردن والولايات المتحدة ودول عربية وأجنبية، وأعلنت قيادة القوات المسلحة الأردنية أنه جرى خلال المناورات تمرين عسكري مشترك بين الجيشين الأردني والأميركي باستخدام طائرات «إف ١٦» إلى جانب مناورة بحرية تحاكي مكافحة القرصنة البحرية. شارك بالمناورات التي جرت في منطقة القوية بجنوب المملكة ١٥ ألف مشارك، منهم ثمانية آلاف عسكري من كل الرتب، إضافة لسبعة آلاف عنصر مدني من أجهزة أمنية ومنظمات غير حكومية من عدة دول بينها عشر دول عربية هي: السعودية والأردن والبحرين ومصر والعراق والكويت ولبنان وقطر والإمارات واليمن، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا والتشيك وفرنسا وإيطاليا وباكستان وبولندا وتركيا وبريطانيا. وكان الهدف من كل هذه المناورات واضحاً،

كما استهدفت هتافات المتظاهرين الملك بشكل مباشر في خطوة تصعيدية واضحة، حيث كان أحد أبرز الهتافات «بطلنا (لم نعد) نحكي يعيش يعيش (الملك)»، و«إحنا شعب الخط الأحمر، يسقط حكم الأزعمر»، و«بعوتنا للأمريكان، بعوتنا بأبخس الأثمان». يبدو أن الولايات المتحدة لا تطوق سورية فحسب، إنما تسعى إلى تطوير النفوذ الروسي في المنطقة، وهي بتلك الإجراءات تستعد للانسحاب التدريجي والمنظم من المنطقة وعدم ترك فراغات كبرى يمكن للقوى المضادة لها في المنطقة أن تملأها، وهي بذلك أي بنشر الصواريخ وبناء قواعد عسكرية وإبقاء جنود مشاة في الأردن تحاول إعاقة التمدد الروسي، وسيكون ذلك وللأسف على حساب إمكانية استقلالية بعض دول الجوار.

مظاهرات في مواجهة الوجود الأمريكي
حيث خرج مئات من الأردنيين يوم الجمعة ١٤ حزيران، وهتف المشاركون فيها «سقوط رأس النظام الأزعمر»، كما تلاقى المطلب الوطني للحراك الشعبي الأردني الرافض بمعظمه للوجود الأمريكي مع مطالبهم بالحرية العام وهتف المتظاهرون «يكفيكم اعتقالات» في وجه جهاز المخابرات العامة أقوى جهاز أمني في البلاد.

الجولان.. حقائق ووقائع

من شهداء وضحايا الألغام والرصاص
«الإسرائيلي»

◀ إعداد قاسيون

- مهنا حسين يوسف أبو عواد: من مواليد عام ١٩٤٠ في قرية بقعاثا، استشهد في تاريخ ١٩٨٢/٩/٦ في قرية عيون الحجل المدمرة، جراء انفجار لغم أرضي في مراعي البلدة.
- فؤاد صبح: من مواليد قرية بقعاثا وكان عمره ١٠ سنوات حين استشهد جراء انفجار لغم أرضي في العام ١٩٨٤.
- أمير فتدي فارس أبو جبل: من مواليد قرية مجدل شمس عام ١٩٨٥ استشهد في تاريخ ١٩٨٩/٥/٣١، جراء انفجار لغم أرضي بالقرب من منزله.
- صالح كامل يوسف طربية «الصفدي»: من مواليد قرية بقعاثا عام ١٩٣٨ استشهد في تاريخ ١٩٩٠/٩/٩ في منطقة عين الحمرا، جراء انفجار لغم أرضي في المراعي.
- فارس حمود الغوطاني: من مواليد بلدة بقعاثا عام ١٩٣١، استشهد في تاريخ ٢٠٠١/٦/٥ جراء انفجار لغم أرضي في مكان عمله.
- سعد وجيه أبو صالح: من مواليد بلدة مجدل (٣٦ عاماً) قتله جهاز الأمن «الإسرائيلي»، واستشهد بفعل إطلاق الرصاص عليه في صدره ورأسه من مسافة قريبة جدا في مرج العيفوري.

من الذاكرة الثورية للشعوب

◀ إعداد: آلان كرد

١٩٤٠/٦/٢٢ بداية الهجوم الألماني النازي على الاتحاد السوفييتي والتي عرفت باسم عملية «بارباروسا»، وشارك في غزو الاتحاد السوفييتي ٣ ملايين جندي.

٢٠٠٥/٦/٢٢ حركة احتجاجية كبيرة في مدن بوليفيا الرئيسية تطالب الرئيس البوليفي كارلوس ميسا بتأميم قطاع الغاز وطرد الشركات الأجنبية من البلاد التي رفعت أسعار الغاز عدة أضعاف وقد أدت هذه التظاهرات إلى استقالة الرئيس كارلوس ميسا، وتلاها وصول الحركة من أجل الاشتراكية إلى السلطة في البلاد وممثليها الرئيس إيفو موراليس.

١٩٣٩/٦/٢٣ فرنسا تدبر مؤامرة ألحقت بموجها لواء اسكندرون السوري بتركيا وقد قامت حركة احتجاجية واسعة ضد هذا العمل في أنحاء سورية، وقد كتب الرفيق خالد بكداش كتيباً بهذه المناسبة حمل عنوان: «من المسؤول عن نكبتنا في لواء اسكندرون».

١٩٧٧/٦/٢٤ استقلال جيبوتي عن الاستعمار الفرنسي.

١٩٢١/٦/٢٥ انعقاد «مؤتمر القدس» والذي طالب بإلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين وإعلان استقلالها.

١٩٦٠/٦/٢٦ استقلال الصومال وجزيرة مدغشقر عن المستعمرات الفرنسية.

١٩٤٩/٦/٢٦ النساء يشاركن للمرة الأولى في التصويت في انتخابات بلجيكا.

١٩٥٥/٦/٢٧ انتفاضة بحارة المدمرة «بوتومكين» في روسيا، حيث كان الغليان الثوري في الجيش والأسطول قد اشتد بعد هزيمة روسيا في حربها مع اليابان. ١٩٦٠/٦/٢٨ تأميم مصافي تكرير البترول التي تملكها الشركات الاحتكارية الأمريكية في كوبا.

تركيا الوظيفة والدور، في ظل أزمة الرأسمالية!

◀ رمزي السالم

تركيا ما بعد تفجر الأزمة الرأسمالية، ليست تركيا ما قبلها، فالدور التركي على مدى خمسة عقود كان من جملة ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتقاسم مناطق النفوذ.

الدور التاريخي

هذا الدور وإن تخلله مستوى معين من الديمقراطية البرجوازية، لكنه من حيث الجوهر ارتبط بشكل ما مع نظام كان فيه حكم العسكر الدور الأبرز، والتبعية لشبكة العلاقات الدولية هي العنوان العريض، وأحد المخاطر المتقدمة في الإقليم لمصلحة الناتو، يغلفه خطاب، يحاكي الأتاتوركية ذو نزعة شوفينية تظهر وتختفي حسب متطلبات سياسات الطبقة الحاكمة.

بدأ هذا النموذج التقليدي للحكم بالتغيير التدريجي منذ إعلان الحرب على الإرهاب، ليحل محله نوع من نظام الحكم يحافظ على الجوهر السابق فيما يتعلق بالتبعية للمركز الرأسمالي، وليستطيع عنه على الصعيد الإيديولوجي بالخطاب الديني ذي العمق المذهبي، بمعنى آخر ليبرالية تحت «حماية الدين» عوضاً عن الليبرالية تحت حماية العسكر.



لا بل تمت وعلى مراحل عملية إزاحة العسكر من واجهة المسرح السياسي، ومواقع صنع القرار عن طريق تصفيات الضباط المتلاحقة، إلى أن استقر الأمر للقوى الدينية بالهيمنة على مراكز صنع القرار الأساسية، وترافقت هذه العملية المدعومة أمريكياً بضخ المزيد من الأموال لتشهد تركيا استقراراً اقتصادياً نسبياً، ولتستطيع القيام بالدور الوظيفي الجديد المطلوب منها في منطقة مقبلية على تحولات تاريخية كبرى وفق القراءات الاستراتيجية الأمريكية.

سقوط «جوكر» في الانعطاف

استدعى هذا الدور الاستثمار

خطاب ديماغوجي ديني مضلل، ودورها في تغيير الهوية الوطنية التركية تماماً.

أزمة التبعية

إذا كان النموذج التابع السابق في ظل الحرب الباردة قد مكن تركيا من لعب دور في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلا أن النموذج الحالي عاجز عن لعب ذلك الدور الاستراتيجي المطلوب منه أمريكياً في ظل تفاقم الأزمة الرأسمالية وتأثيراتها متعدد الأشكال على الأطراف، فالتبعية التركية هنا مأزومة كون المركز مأزوماً وبالتالي دورها في حالة تراجع عالمياً، كما أن البنية الديمغرافية المعقدة في تركيا تشكل أحد عوامل العجز، في ظل إثارة النزعات القومية والمذهبية كأحد متطلبات تسويق مشروع الفوضى الخلاقة.

وإذا كانت الطبقة الحاكمة قادرة على إدارة الأزمة لحين من الزمن، مستمدة القوة من الإنجازات الاقتصادية خلال العقد الماضي، فإن عوامل استمرار تلك الإنجازات قد انتهت، وستكون تلك الطبقة في نهاية المطاف مضطرة إلى التراجع تحت ضغط الشارع التركي الذي تحرك بشعارات واضحة تحاكي مصالح أغلبية الشعب التركي.

بؤس السياسة الإخوانية!

◀ زهير مشعان

وصلت بعض قوى الإسلام السياسي إلى الحكم بعد انطلاق الحركات الشعبية في المنطقة منتهزة فرصة عدم نضج القوى السياسية الثورية.

ضلالات الإخوان

وقد كانت هذه القوى ومنها الإخوان المسلمون منذ نشأتهم في مصر على يد المخابرات الرأسمالية الاستعمارية البريطانية ولاحقاً برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وما زالت أداة أيديهم، حيث كانت مواقفهم وبرامجهم وممارساتهم منسجمة مع مصالح الرأسمالية ولم يكن هاجسهم إلا الوصول للسلطة مهما كان الثمن.

وهذا ما حدث سابقاً بحاولاتهم الانقلابية وأساليب العنف، ويحدث حالياً في تونس وليبيا ومصر، حيث لعبت عوامل كثيرة في وصولهم إلى سدة الحكم وأهمها الدعم المالي والإعلامي الخارجي من جهة ونتيجة ضعف القوى السياسية الوطنية والديمقراطية المهتمشة والمجموعة منذ عقود من جهة أخرى، وقبل كل شيء الرفض الشعبي للأنظمة السابقة وسياساتها الاقتصادية الاجتماعية المحايية للأغنياء واللامتساكية.

ورغم محاولات تحسين الصورة وتجميلها عبر ادعائهم الديمقراطية وقبولهم فيها، إلا أنهم ما أن وصلوا إلى الحكم حتى «ذاب الثلج وبان المرح» وخلصوا الحجاب الذي تستروا به وبدؤوا يمارسون الهيمنة والقمع ذاته مع استمرار نظام النهب والفساد، ومحاولين تكريس وجودهم من خلال الحاكمية الإلهية، ومحاوله حرف الصراع عن اتجاهه إلى صراعات ثانوية كصراع(ديني-

علماني) الذي يغيب جوهر الصراع الاجتماعي مما يخدم استمرار نظام النهب المتحالف مع مصالح الإمبريالية العالمية والصهيونية ومشاريعها.

الهروب من الجماهير

واليوم، تسعى هذه الحركات إلى تسعير العنف في بلدانها والمنطقة، وتمارس ممارسات الأنظمة السابقة ذاتها وبشكل أشبع للهروب من التغيير الحقيقي الذي تسعى له الجماهير الشعبية والتي خرجت من أجله وقدمت التضحيات الكبيرة في سبيله.

إن ما قام به مرسى في الفترة السابقة من تدمير الأنفاق مع غزة، وتآريض بعض قوى المقاومة الفلسطينية ومحاولاته تدجينها، يبين جوهر الإخوان الحقيقي، كما أن موقفه اتجاه سورية وحزب الله وإغلاق السفارة السورية في القاهرة وتراجعهم عن مبادراته ومواقفه السابقة يأتي استباقاً لاستحقاقات التغيير في مصر والمنطقة وهروباً من هذه الاستحقاقات، وهذا ما يدل على بؤس السياسة الإخوانية.

ويحاول مرسى أيضاً جر الجيش الوطني المصري (الضامن للوحدة الوطنية) ذي التاريخ العريق، إلى مواجهة مع الجماهير الشعبية بافتعال هجمات عليه من الحركات المتطرفة المتحالفة معه والمرتبطة به في سيناء، ويحاول إبعاده عن الصراع مع «إسرائيل» بتهديد إثيوبيا بحجة أن بناء سد النهضة يهدد الأمن المصري، ومحاولاً الهروب من مواجهة التي قررتها الجماهير الشعبية في ٣٠ حزيران الجاري لاستعادة ثورتها المسروقة. فهل ستكون المواجهة القادمة بداية النهاية للإخوان؟ إن غداً لناظره قريب..!

البرازيل تثور على كرة القدم!

◀ إعداد قاسيون

تظاهر نحو مليون شخص في مختلف أنحاء البرازيل الخميس ٢٠ حزيران ٢٠١٣، وذلك مع اتساع نطاق الاحتجاجات التي لم تشهد البلاد مثلها منذ عقدين من الزمن. وتكبر الاحتجاجات على الرغم من التنازلات التي قدمتها الحكومة لإخماد المظاهرات.

وخرج ٣٠٠ ألف شخص إلى الشوارع في ريو دي جانيرو وحدثت مصادمات مع الشرطة. وفي العاصمة برازيليا شارك عشرات الآلاف في مسيرة احتجاج التفت حول مبنى الكونغرس والمحكمة العليا، وأشعل محتجون النار لفترة وجيزة أمام وزارة الخارجية. وفي الطريق الرئيسي بوسط مدينة ساو باولو رفع المحتجون لافتات كتب عليها «٢٠ سنتا هي مجرد بداية»، وذلك في إشارة إلى تخفيضات رسوم الحافلات. ونقلت ا ف ب عن ديلا روسيف رئيسة البرازيل قولها في خطاب عبر الإذاعة والتلفزيون:

«سأتحدث إلى رؤساء باقي السلطات لنضافر جهودنا وسأدعو حكام ورؤساء بلديات المدن الكبرى إلى الاتفاق على ميثاق كبير بشأن تحسين الخدمات العامة»، مشيرة بهذا الخصوص إلى ضرورة توفير خدمة النقل العام بنوعية جيدة والأسعار العادلة والصحة والتعليم ومشددة على وجوب مكافحة الفساد.

وقالت روسيف مخاطبة المحتجين: «أريد أن أكرر أن حكومتي تصغي للأصوات الديمقراطية التي تطالب بالتغيير» واعدة بأنها ستستقبل قادة التظاهرات السلمية وممثلي المنظمات الشبابية والنقابات وحركات العمال والجمعيات الشعبية، وحذرت روسيف في الوقت نفسه من أنها «لن تسمح لأقلية عنيفة ومستبعدة بأن تطلق حركة ديمقراطية وسلمية عبر تدمير التراث العام والخاص» في إشارة إلى أعمال



النهب والتخريب التي جرت على هامش مظاهرات شهدتها البلاد. واتسع نطاق أهداف الاحتجاجات ليشمل الضرائب المرتفعة والتضخم والفساد وضعف مستوى الخدمات العامة مثل المستشفيات والمدارس والطرق، وذلك في الوقت الذي تستضيف البرازيل مباريات بطولة كأس القارات لكرة القدم، مما دفع المتظاهرين للتدبير بتخصيص أكثر من ٢٦ مليار دولار من الأموال العامة لإنفاقها على كأس العالم ٢٠١٤ وأولمبياد ٢٠١٦.

قمة مجموعة الثماني:

تدعم المؤتمر الدولي حول سورية.. وتبحث في قضايا النمو الاقتصادي

◀ ديمة كتيلة

اختتمت في إيرلندا الشمالية في ١٨ حزيران اجتماعات القمة ٣٩ لمجموعة G٨ التي تضم بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا واليابان وروسيا. وركزت القمة التي ترأسها بريطانيا على ثلاثة محاور أساسية تضمنت تعزيز التجارة، وضمان الالتزام بقوانين أنظمة الضرائب، والترويج للمزيد من الشفافية. وتعد المملكة المتحدة هذه المحاور الثلاثة أساسية ومهمة للنمو والتنمية الاقتصادية في العالم. كما تناولت القمة عددا من القضايا الأخرى، في مقدمتها الوضع في سورية ومكافحة الإرهاب.



إقرار الحل السياسي

سياسياً وفيما يخص الأزمة السورية تحديداً عكس البيان الختامي والمواقف النهائية المعلنة ثقل التوجه الروسي، ليأتي البيان مؤكداً بقوة على أهمية الحل السياسي عبر المؤتمر الدولي المزمع عقده في جنيف، وعلى «تدمير المنظمات المرتبطة بالقاعدة»، وحسب البيان فقد أعلن الرؤساء «اتفاقهم على ضرورة حل تفاوضي سلمي لإنهاء الحرب الأهلية في سورية، والذي من شأنه أن يدفع إلى الحكم حكومة على أساس رؤية لسورية ديمقراطية وموحدة وتوسع الجميع»، وأضاف البيان «نؤيد بقوة قرار عقد مؤتمر جنيف للسلام في سورية بأسرع ما يمكن».

ولم يحدد البيان تاريخاً محدداً للمؤتمر الدولي، وبحسب النص، فإن هذا المؤتمر، المفترض أن يضم إلى طاولة واحدة ممثلين لأطراف النزاع السوريين، وينبغي أن يسمح بقيام «حكومة انتقالية تشكل بالتوافق المشترك وتتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة». كما اتفق قادة مجموعة الثماني على صرف مساعدة بقيمة مليار ونصف مليار دولار لسورية وبلدان الجوار.

تحفيز النمو هل ينجح؟

في المجال الاقتصادي نالت معالجة قضايا التهرب الضريبي وغسيل الأموال الجزء الأكبر من أعمال القمة، حيث طالب البيان الختامي حكومات الدول الثماني الأعضاء وكذلك دول العالم،

بالشفافية الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي، وخاصة مع الشركات ذات الملكية المتعددة الجنسيات التي تهرب من دفع الضرائب خاصة في الدول النامية، وقال المشاركون: «يجب أن تحصل الدول النامية على المعلومات والصلاحيات التي تساعدها على تحصيل الضرائب من الشركات العاملة على أراضيها». وأوضح البيان أن على جميع الدول أن تعمل على تحديد ملكية الشركات الموجودة على أراضيها حتى لا تستخدم هذه الشركات كوسيلة لغسيل الأموال أو وسائل للتهرب الضريبي. وفي مجال آخر جاء في البيان أن الأعضاء ملتزمون بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة تضمن التوازن بين الطلب المحلي والإصلاحات لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية التي تؤثر على النمو، وعلى ضرورة تطبيق سياسات نقدية تدعم الانتعاش واستقرار الأسعار المحلية، وفقاً لسياسة كل من البنوك المركزية. وجاء في البيان: «أن الإصلاحات الهيكلية هي المفتاح لتحسين النمو المستدام ومستويات المعيشة على المدى الطويل، وأن هناك حاجة إلى تدابير عاجلة ومحددة لخلق فرص عمل نوعية، ولا سيما للشباب والعاطلين عن العمل على المدى الطويل. ونحن جميعاً ملتزمون بإجراء الإصلاحات اللازمة في اقتصاداتنا لدعم الأنظمة المالية وخلق فرص العمل والنمو، وتعزيز التجارة العالمية».

• أكد رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني أن اجتماع الدول الـ١١ الداعمة للمعارضة السورية في الدوحة اتخذ «قرارات سرية لتغيير الوضع على الأرض»، مشيراً إلى أن «تسع دول في المجموعة متفقة على الدعم العسكري من خلال المجلس العسكري للجيش السوري الحر»، وقال بن جاسم في مؤتمر صحافي عقب انتهاء الاجتماع أن الدول الـ١١ اتخذت «قرارات خاصة سرية في كيفية التحرك العملي لتغيير الوضع على الأرض في سورية» إضافة إلى القرارات المعلنة.

• ارتفع عدد الأمريكيين المتقدمين بطلبات جديدة للحصول على إعانة البطالة الأسبوع الماضي أكثر من المتوقع، وقالت وزارة العمل يوم الخميس ٢٠ حزيران إن طلبات إعانة البطالة الحكومية زادت ١٨ ألف طلب ووصلت إلى ٣٥٤ ألفاً بعد تعديل لأخذ العوامل الموسمية في الحسبان.

• نظم عشرات الآلاف من العمال والعاطلين مظاهرة في روما يوم السبت احتجاجاً على ارتفاع معدل البطالة لمستوى قياسي ومطالب حكومة رئيس الوزراء انريكو ليتا التي لم يتجاوز عمرها الشهرين بمعالجة القضية بصورة تتجاوز الكلمات والخطب الخاوية. والمظاهرة التي نظمتها أكبر ثلاثة اتحادات عمالية في البلاد هي أول مظاهرة كبيرة منذ تولي ليتا منصبه وتشكيله ائتلاًفاً واسعاً، ووجه رؤساء اتحادات العمال الذين كانوا يتحدثون أمام حشود تلوح بالأعلام قدر المنظمون أعدادها بأكثر من ١٠٠ ألف انتقادات لرئيس الوزراء قائلين إنه لم يتخذ إجراء لمعالجة تلك المشكلة الملحة.

• أعلن حزب اليسار الديمقراطي اليوناني، الجمعة ٢١/٦/٢٠١٣، مغادرة الائتلاف الحكومي بسبب الخلاف على إغلاق محطة التلفزيون الرسمية (اي آر تي)، واتخذ حزب «ديمار» قرار الانسحاب من الحكومة بسبب خلاف مع رئيس الحكومة حول قراره المفاجيء وقف شبكة الإذاعة والتلفزيون العامة (اي آر تي) الأسبوع الماضي.

• قال محمد نجيب بوليف وزير الشؤون العامة والحكومة المغربي إن المغرب سيبدأ في تحرير أسعار بعض السلع الأساسية خلال الأسبوعين المقبلين في ما يعد أول خطوة لخفض الدعم. وكانت الحكومة التي يقودها إسلاميون قد أرجأت إجراءات خفض الدعم التي يطلبها صندوق النقد الدولي بسبب حساسيتها السياسية، وجاءت تصريحاته بعد أيام من زيارة فريق صندوق النقد الدولي للمغرب لمراجعة ماليته العامة.

بنود بيان «الثمانية» الخاصة بسورية

◀ ترجمة نور طه - قاسيون

الإنسانية ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما في المناطق الأكثر تضرراً كمنطقة القصير.

٨٤ - إننا لا نزال ملتزمين بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة على أساس رؤية لسورية موحدة وديمقراطية. ونحن نؤيد بقوة القرار القاضي بعقد مؤتمر جنيف حول سورية في أقرب وقت ممكن، إضافةً للتنفيذ الكامل لبيان جنيف الصادر في ٢٠ يونيو ٢٠١٢، والذي حدد عدداً من الخطوات الرئيسية ابتداءً من الاتفاق على هيئة الحكم الانتقالي ذات السلطات التنفيذية الكاملة، والتي يتم تشكيلها بالتوافق.

كما نص بيان جنيف، يجب الحفاظ على الخدمات العامة وإعادة تأهيلها، وهذا ينطبق على القوات العسكرية والأجهزة الأمنية. ومع ذلك، فيجب على جميع المؤسسات الحكومية ومكاتب الدولة أن تعمل وفقاً للمعايير الإنسانية والمعايير المهنية، التي تعمل بإشراف قيادة عليا تتمتع بثقة عامة، وتخضع لسلطة الحكم الانتقالي.

٨٥ - يجب على كل من طرفي الصراع، الانخراط بجدية وبصورة بناءة في المؤتمر المزمع عقده. كما ينبغي على هذه الأطراف أن تكون ممثلة تمثيلاً كاملاً للشعب السوري، وأن تكون ملتزمة بتنفيذ بيان جنيف وتحقيق الاستقرار والمصالحة. أما من جهتنا، فسوف نخرط بنشاط مع الطرفين من أجل الوصول لنتائج ناجحة.

٨٦ - نحن نشعر بقلق بالغ إزاء التهديد المتزايد من الإرهاب والتطرف في سورية من جهة، ومن الطابع الطائفي المتزايد للصراع. إن سورية هي بلد لجميع السوريين، (بما في ذلك الأقليات وكل الجماعات الدينية). لذا، فإننا ندعو

السلطات السورية والمعارضة في مؤتمر جنيف أن يلتزما سوياً بتدمير وطرد جميع المنظمات والأفراد المنتسبين إلى تنظيم القاعدة، وغيرها من الجهات غير الحكومية أو الدولية المرتبطة بالإرهاب. ونحن سندعم مخططات الأمم المتحدة للانتقال بسورية، وتعاونها، وتلبية احتياجات إعادة الإعمار، ولا سيما من خلال الحفاظ على استمرارية عمل مؤسسات الدولة خلال المرحلة الانتقالية والمساعدة على ضمان فعالية وقدرة قوات الأمن على التعامل مع تهديد الإرهاب والتطرف، وخضوعها في الوقت ذاته للمساءلة.

٨٧ - إننا ندين أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية، وندعو جميع أطراف النزاع للسماح بوصول فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة والمكلف من الأمين العام للأمم المتحدة، إلى جانب الاستفادة من خبرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، من أجل إجراء تحقيق موضوعي في التقارير الواردة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وينبغي على فريق الأمم المتحدة أن يعد تقاريره ويسلمها إلى مجلس الأمن الدولي من أجل تقييمها. وهنا نؤكد بأننا مصممون على ضرورة محاسبة أولئك الذين تثبت مسؤوليتهم عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ونؤكد أيضاً على ضرورة التخزين الآمن لجميع الأسلحة الكيميائية في سورية (بانتظار تدميرها في إطار التحقيق الدولي). ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة جميع انتهاكات حقوق الإنسان في سورية أياً كان مرتكبها، وبما في ذلك الهجمات العشوائية على المدنيين. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القوانين الدولية وحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، نشير إلى المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق السلطات السورية.



• وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري»، برفقة «كلوس شواب»، مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي و«يوسي فاردي»، رئيس مشاريع الاتصالات العالمية

رأسمالية المحسوبيات تحت ستار عملية «السلام»

◀ بقلم: ماكس بلومنتال
ترجمة: ديمة النجار

وماذا عن آل ثاني العائلة الحاكمة القطرية، التي تملك الشركة الوطنية للاتصالات والتي تعتبر أكبر المستثمرين في باديكو، والتي تتأسس شركة قابضة للاستثمار الخاص عن طريق صديق بلير الملياردير منيب المصري

التي يعمل بلير لمصلحتها والتي كانت قد قدمت قرضاً لشركة «الوطنية» للاتصالات بمقدار ٢ بليون دولار لتأسيس هذه الشركة. في الواقع كانت شركة «الوطنية» ملكاً للشركة الوطنية القطرية للاتصالات المسماة «كيوتل QTEL» العملاقة، والتي تعتبر واحدة من أكبر عملاء جي بي مورغان. وذكر تفاصيل حول الموضوع على القناة الرابعة البريطانية في وثائقي بعنوان «العالم الرائع لطوني بلير» تناول الصفقات المربحة التي تمثل الرأسمالية الحميمة عليه بأوضح أشكالها.

خيال، بعد كل هذه الضجة التي أثارت حولها. وسواء أكانت الخطة لن تنفذ أو ببساطة غير موجودة أصلاً، فإن الأمر الآن في أيدي بلير، وهو الرجل الذي لديه حجم من الصلات تمكنه من القيام بها.

المبادرة الوهمية

وبعد أيام من هذه اللقاءات لم يعرف سوى القليل عن مشروع «تخطيط الطريق المسدود»، فبماذا تختلف هذه الخطة عن الخطة الاقتصادية الإقنافية للسلطة الفلسطينية التي طرحها جورج بوش الابن في المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٨، هذا ما لن يحزره أحد؟! ولم يكشف عن أسماء فريق الأحلام الاقتصادية الذي روج له كيري، كما لم يستطع أي مراسل أن يحصل على تفصيل واحد محدد بخصوص هذه الخطة.

تقريباً كل ما هو معروف هو أن طوني بلير، المبعوث الخاص للجنة الرباعية المعنية بالتسوية في الشرق الأوسط وحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، هو المكلف بالإشراف على هذه المبادرة. وحتى القلة من الصحفيين الموجودين في القدس أو رام الله لم يتمكنوا من الحصول على أي تفاصيل أيضاً. لم يكن هنالك إلا جواب واحد أخبروني إياه بأن هذه المعلومات تحجب من أشخاص تابعين لبلير وكيري. وفي ٢٦ من أيار نشر تصريح صحفي على موقع ممثل اللجنة الرباعية يشير إلى أن التفاصيل عادة لا تتوافر على الفور، منوهاً أن اللجنة الرباعية «ستوفر المزيد من التفاصيل عن الخيارات المحتملة للاستثمار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية في الوقت المناسب».

وبالعودة إلى تصريحات بلير في العام ٢٠١١ كان قد أكد وقتئذ بأن «الوقت بات قصيراً» ولا بد من التوصل إلى السلام في الشرق الأوسط. وفي نيسان من هذا العام، أعلن كيري بأن «نافذة الأمل المفتوحة على التوصل إلى حل الدولتين تفلق الآن، أعتقد أن لدينا بعض الوقت هذه السنة» وحذر بالقول «من سنة ونصف إلى عامين إلا ستكون النهاية».

فإذا كان الوضع ملحا إلى هذه الدرجة، لماذا كان مكتب بلير غير قادر على تقديم أي شيء سوى الوعود المبهمة، التي لولاها كان سيكون لدينا الوقت لننكب على العمل على الخطة «في الوقت المناسب»؟ ولماذا كان كيري غير مستعد لمناقشة تفاصيل الخطة التي وصفت بأنها من المحتمل أن تغير قواعد اللعبة؟

من المحتمل أن يكون إعلان كيري مجرد بالون اختبار أطلقه مجرد بالون اختيار أطلقه واضعو المبادرة قبل اتخاذ قرار بطرح المخطط الرسمي، وهناك أيضاً احتمال قوي بأن خطة كبيرة وجريئة كهذه كانت مجرد



شركاء بلير التجاريون

في اليوم الذي استقال فيه طوني بلير من منصب رئيس وزراء بريطانيا، تولى مهمة مبعوث اللجنة الرباعية الرسمي، لكن الأمور التي أزعجت بلير كمبعوث رسمي للرباعية سمحت له مع ذلك بالبقاء تحت الأضواء عالمياً، حيث صورته على هيئة من يخوض غمار صفقات دؤوبة في صراع يبدو مستعصياً مع أفضل النوايا التي يحملها للأطراف. بينما يدعي بأن بعض الاختراقات الملحوظة على أرض الواقع في فلسطين تعود إليه، فقد أنشأ بلير امبراطورية تجارية واسعة، وبنوك تقديم المشورة، شركات، ومنذ عام ٢٠٠٧، ربح بلير وشركاته ما يفوق الـ ٩٠ مليون دولار، وهو دليل واضح على الكيفية التي يدير طوني بلير مبعوث الرباعية شركاته.

في العام ٢٠٠٨، أخذ طوني بلير على عاتقه مواقف استشارية لمصلحة شركة جي بي مورغان بقيمة حوالي ٢ مليون دولار سنوياً، وربما بقيمة تفوق ذلك. مثلاً بالعودة إلى فلسطين المحتلة، لقد نسب طوني بلير إلى نفسه أنه أفتق «الإدارة الإسرائيلية» بفتح ترددات الراديو للسماح لشركة الاتصالات الفلسطينية «الوطنية» بتوفير خدمة الاتصالات في الضفة الغربية. وقد جنت هذه الصفقة أرباحاً غير متوقعة لشركة مورغان

من المحتمل أن يكون إعلان كيري مجرد بالون اختبار أطلقه واضعو المبادرة قبل اتخاذ قرار بطرح المخطط الرسمي، وهناك أيضاً احتمال قوي بأن خطة كبيرة وجريئة كهذه كانت مجرد خيال، بعد كل هذه الضجة التي أثارت حولها

تم الإعلان عن المنتدى الاقتصادي الدولي الأخير الذي انعقد في عمان-الأردن بوصفه لحظة بارزة لإدارة أوباما التي تهدف إلى إنعاش عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة والتي دخلت في حالة غيبوبة، فقد أعلنت وسائل التلفزة العالمية في عناوينها نقلاً عن الرئيس أوباما قبل المؤتمر بأيام بأن جون كيري وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سيتولى مهمة رفع المعنويات التي كانت قد منيت بالخيبة حول إمكانية حل الدولتين.

كيري و«تخطيط الطريق المسدود»؟

التقى جون كيري، ويعيد وصوله، باثنين من المليارديريين والذين طالبوا بأن يكون لهم دور قيادي في قضية السلام، هما البارون «الإسرائيلي» المشتغل في مجال التكنولوجيا العليا، يوسي فاردي، والفلسطيني منيب المصري الذي يعرف ب«دوق نابلس» اللقب الذي نسب إليه لامتلاكه قصر إيطالي الطراز يتربع على قمة هضبة مطلاً على الفقر المدقع الذي يضرب بكل قسوته مخيم بلاطة للأجئين!

وفي ختام المؤتمر وقف وزير خارجية الولايات المتحدة ليعد من على المنصة الجمهور المنتشي بخطة للاقتصاد الفلسطيني أكبر وأكثر جرأة و قدرة على بعث الأمل من كل ما سبق» في العقدين الأخيرين.

وفي خطاب مترع بالتفاؤل، قدم كيري مبادرة طموحة تعد بتغيير كل الظروف المحيطة، سماها «تخطيط الطريق المسدود»، وادعى كيري بأن خطته ستسمح بزيادة السياحة في المناطق الفلسطينية المحتلة ثلاثة أضعاف، ومضاعفة الإنتاج الزراعي ضعفين أو ثلاثة أضعاف، مما سيزيد الدخل القومي الفلسطيني GDP بمقدار ٥٠٪، وتُشجع بناء ١٠٠ ألف بيت فلسطيني جديد في الضفة الغربية!!

وتكلم كيري بحماس عن فريق الأحلام من «الخبراء» الذي يفترض جمعهم لإنجاز هذا المشروع. داخراً مزاعم الرافضين بقوله «هل يظنون أنها خطة وهمية؟! لا أعتقد ذلك، إذ يوجد مسبقاً العديد من الأمثلة حول الاستثمارات والمقاولين الذين عملوا في الضفة الغربية. نعلم بأن هذا ممكن التحقيق، لكننا لم نحاول من قبل تركيز الجهود بهذا الشكل الذي اقترحه هذه المجموعة ليناقتش على طاولة المباحثات».

وما أن ترك المنصة، سارع كيري إلى اجتماع جمعه ب«تيم كولينز» وهو أحد المحسنين وأعلى الجهات المانحة لدعم الديمقراطيات وهو يدير شركة للاستجواز بالاستدانة تدعى Ripplewood القابضة.

هب الغاز الفلسطيني

في غزة، وفي الوقت نفسه، دفع بلير إلى السماح بتطوير استثمار حقل ضخم للغاز الطبيعي، يقع داخل المياه الإقليمية لغزة، كان قد اكتشف من شركة بريتيش غاز البريطانية، وهي عميل آخر من جي بي مورغان، فعمل بلير على تحقيق أرباح ضخمة جديدة لصاحب العمل الذي يشتغل لحسابه يتم تحقيقها في حال تم تطوير واستثمار الحقل بالكامل. وكان بلير قد منع بريتيش غاز البريطانية من بيع الغاز المستخرج من غزة إلى مصر، طالبا من الشركة بيعها لـ«إسرائيل» عوضاً عن ذلك.

وكثيراً ما وردت تقارير تقول بأن بلير يعتزم توجيه أرباح غاز غزة إلى حساب دولي يسيطر عليه عباس، متحايلاً على سلطات حماس في غزة وفي محاولة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية. ونظراً لسجل «إسرائيل» الطويل في حجب الإيرادات عن السلطة الفلسطينية، و بسوء نية، فيبدو أنه من غير المرجح بأن الكثير من أرباح الغاز سيكون يوماً في أيدي الفلسطينيين. وإذا حدث ذلك، ووصلت أرباح إلى أيدي الفلسطينيين فإنها تنتهي فقط إلى الدائرة الصغيرة من الأوليغارشية التي تسيطر بشكل متزايد على الاقتصاد الفلسطيني. إن سجل بلير المليء بالشكوك المتتالية حوله وبالصفقات يدفع إلى تساؤلات جديّة حول خطة «تخطيط الطريق المسدود» لدرجة الشك بأنها خطة موجودة أصلاً. هل هذه الصفقة مجرد صندوق وهمي لبلير وشركائه التجاريين؟! وهل سيكون للمدراء التنفيذيين في جي بي مورغان كالشركة الوطنية للاتصالات نصيب فيها؟! وماذا عن آل ثاني العائلة الحاكمة القطرية، التي تملك الشركة الوطنية للاتصالات والتي تعتبر أكبر المستثمرين في باديكو، والتي تتأسس شركة قابضة للاستثمار الخاص عن طريق صديق بلير الملياردير منيب المصري؟ وأي دور سيلعبه تيم كولينز؟...

على الرغم من صعوبة الإحاطة بالتفاصيل، من الصعب التصور بأن أي خطة يشرف عليها بلير وشركاؤه ستجلب الكثير من الإغاثة للفلسطينيين العاديين الذين يتعرضون لهذا المزيج السام من الاحتلال العسكري والتجارب النيوليبرالية معاً. Globalresearch.ca

الصدأ الأصفر على القمح مرض دائم الحدوث



◀ د. شعله خاروف
الهيئة العامة للتقانة الحيوية

ينجم مرض الصدأ الأصفر أو المخطط (Strip rust) (Yellow) على محصول القمح عن الفطر (*Puccinia striiformis West f. sp. tritici*) ويعتبر هذا المرض من أهم أمراض الصدأ التي تصيب القمح في المناطق المعتدلة والباردة ذات الرطوبة العالية. مؤدياً إلى خفض إنتاجيتها كما ونوعاً ويعتبر الصدأ الأصفر من أهم الأصدنة نظراً لظهوره المبكر في أول الموسم مقارنةً ببقية الأصدنة الأخرى والتي تظهر قرب نهاية الموسم.

الاستقرار الأولي في موسم ٢٠١٣، وكانت أولى الإصابات في المالكية ولكن نتيجة للظروف السائدة في سورية لم يأخذ هذا الموضوع الاهتمام الضروري من القائمين على العمل الزراعي، أتمنى أن تتابع محاصيلنا فيكفينا خسائر حتى الآن على كل الأصعدة، فكيف إذا كانت ثروة البلد القومية أي محصول القمح.

حقول مناطق زراعة أصناف القمح الطري في سورية وتركيا والعراق. حيث استطاعت هذه السلالة كسر مورثة المقاومة Yr27 الأمر الذي وضع هذا المحصول الاستراتيجي تحت تهديد كبير. تركزت الإصابة الشديدة في سورية بطبيعة الحال على أصناف القمح الطري، وكان أكثرها تضرراً بعض الأصناف الحديثة عالية الإنتاج (شام ٨، شام ١٠، وشام ٦).

تكرر في سورية ظهور المرض خلال كل السنوات السابقة، إلا أن أعلى شدة إصابة لوحظت في الأعوام الرطبة وهي ١٩٩٣، ١٩٨٨، ١٩٩٤، ١٩٩٥ / ٢٠٠٩، ٢٠١٠ حيث ضربت مؤخرًا عدداً من أهم مناطق زراعة القمح في الشرق الأدنى سلالة شرسة من فطر الصدأ الأصفر اكتسحت محصول القمح الطري (Bread wheat) مسببة خسائر كبيرة وصلت إلى ٣٥-٥٠٪، وأدت إلى تدمير كامل المحصول في بعض



التدمير المنهج

◀ د. عروب المصري

تحت أنظارنا تستمر عملية تدمير المراكز البحثية مادياً وبشرياً، من تدمير مركز البحوث الزراعية وأكساد وإيكاردا، إلى ضياع الباحثين واستقطابهم من الدول الأخرى إلى خارج سورية في ظروف الأزمة، فهل هي المصادفة البحتة؟

ليست كذلك بالتأكيد، فمن الواضح أن كل الدول التي قامت في فترات ما بعد الحرب، اعتمدت على كوادرها وخاصة منها العلمية في التعافي، كما اعتمدت على مراكز الأبحاث التي تدافع عنها بأقصى ما يمكن، إننا ندفع وسندفع الثمن غالباً بسبب تدمير هذه المراكز وفقدان الخبرات، تلك التي تراكمت عبر عشرات السنوات، في مؤسسات كانت قد بدأت ترسي تقاليد علمية وبحثية جديّة.

لا ننكر أننا كطائر الفينيق سنقوم، لكن كم من الوقت والجهد والبشر خسرننا، دعونا نحافظ على ما تبقى من مراكزنا البحثية وكوادرننا كحداقات العيون، فهم أملنا في مستقبل أفضل. ربما من الضروري أن نبدأ في محاولة ترميم القوى وتخطيط كيفية استرجاع ما ضاع، في محاول للعودة أولاً إلى الوضع السابق والسير قدماً نحو تطوير يتلاءم مع ضرورات المرحلة القادمة.

aroub@kassioun.org

دور الإرشاد الزراعي بين الضرورات والواقع



المعنية الأخرى، واختيار القادة الريفيين وفقاً للمعايير الموضوعية، وتنظيم الأنشطة التدريبية والإرشادية ودعوة المزارعين لحضورها، وإثارة الاهتمام الدافع لعملية التعلم ونشر الوعي بين المزارعين، ومساندة المزارعين لإيجاد الحلول لما يواجههم من مشكلات بالتعاون مع بعضهم البعض، وتشجيع المزارعين على اتخاذ القرارات بشأن تلك الحلول وتنفيذها، وأن يمنح المزارعون الثقة على اختبار وأقلمة بعض التوصيات الفنية وزيادة قدراتهم على الابتكار، وزيارة حقول المزارعين لمتابعة التنفيذ والمساعدة على تقييم النتائج، وتنظيم رحلات بين المزارعين إلى الجهات والمحطات البحثية، وتشجيع المزارعين على التعبير عن احتياجاتهم واحترام معارفهم وخبراتهم.

ثالثاً : دور القادة من المزارعين

في المشاركة في البرامج التدريبية والأنشطة الإرشادية، والسعي لمعرفة الممارسات والتقنيات الجديدة، ونقل ونشر ما تم تعلمه للمزارعين الآخرين، واختيار وتجريب وأقلمة بعض التوصيات الفنية، ودعوة المزارعين المجاورين لمشاهدة ومناقشة ما يجري بحقله، ومتابعة البرامج الزراعية الإذاعية والتلفزيونية والمطبوعات الإرشادية والاتصال المستمر بالمرشدين والباحثين والمزارعين المبتكرين وزيارة حقول المزارعين الآخرين لتقديم النصيحة والمشورة وتنظيم لقاءات إرشادية منتظمة مع مزارعين القرية والمشاركة في تنظيمات المزارعين وروابط مستخدمي المياه.

المستدامة، في تحقيق التوازن والترابط بين محاور منظومة الإنتاج الزراعي وهي : البحث العلمي الزراعي، والإرشاد الزراعي، والمزارعين أو الريفيين، حيث أن أي قصور أو ضعف في مستوى أداء أي من هذه المحاور يهدد المحصلة النهائية لعملية التنمية . تكامل الأدوار بين البحث والإرشاد والمزارع لكل من هذه المحاور أدواره الخاصة به والمكاملة لأدوار باقي المحاور الأخرى، وهي:

أولاً : دور الباحثين

من خلال تقديم أشكال متعددة من التقنيات تلبية احتياجات المزارعين وتعمل على حل مشاكلهم واستكشاف واستخدام المعارف والخبرات المحلية للمزارعين والبناء عليها، والمشاركة في تدريب المزارعين والإرشاديين في المجالات المتنوعة، ودراسة ممارسات المزارعين الناجحة وما تم أقلمته من توصيات، وشرح أسباب التوصية الفنية وتعميق مفهومها لدى المزارعين، وتعريف المزارعين بأسس عمل المقارنات بين التوصيات والممارسات المختلفة، وتدريب المزارعين على العلاقات المسببة (بين المؤثر والمتأثر)، وتشجيع المزارعين على تجربة واختبار وأقلمة التوصيات الفنية، ومتابعة ما يجري اختباره في حقول المزارعين وتقييم آثاره وإمداد المزارعين بالنصائح والإرشادات أثناء تجريب واختبار التوصيات الفنية.

ثانياً : دور المرشدين

من خلال الربط بين المزارعين والباحثين والجهات

يعني الإرشاد توفير المعارف والمهارات وكل ما هو جديد في مجالات التنمية الريفية المختلفة بناء على طلب الرجال والنساء والشباب في المجتمع الريفي بهدف تحسين نوعية حياتهم، فهو الدعامة الأساسية لعملية التنمية الزراعية والريفية المستدامة، كما أنه الدعامة أيضاً لمراكز البحوث التي تعمل على توليد فيض مستمر من نتائج البحوث التطبيقية والتكنولوجيات الجديدة بينما يكون الإرشاد بمثابة النافذة لخروج تلك النتائج إلى الضوء وإلى حيز التطبيق، ولذا فلا غنى للمراكز والمؤسسات البحثية عن وجود جهاز إرشاد قوي للعمل معاً، وفقاً لألية موجهة لحل المشاكل الميدانية التي تواجه مجتمعات المزارعين.

إن الاتصال الوثيق والتعاون المستمر ضروري بين رجال البحث والإرشاد - فالإرشاد الزراعي دون بحوث تطبيقية مستمرة ومتجددة لا يمكن أن يستمر في أداء رسالته - وفي المقابل فإن البحوث الزراعية دون جهاز إرشاد فعال يقوم بتوصيل نتائجها إلى المزارع تصبح عقيمة وعديمة النفع. أي أن الإرشاد ينمو وينهض كلما نشطت حركة البحث العلمي الزراعي، فلا يكفي مجرد إنتاج المعرفة الزراعية لحدوث التنمية، بل من الضروري أن تصل إلى المستفيد النهائي وهم المزارع وذلك من خلال جهاز لديه القدرة على التفاعل والإقناع والاتصال والتواصل وهو جهاز الإرشاد الزراعي. تكمن نقطة الانطلاق نحو التنمية الزراعية والريفية

المناطق المهمة للنبات

في دراسة نشرت عن أهم المناطق المهمة للنبات في جنوب وشرق المتوسط، وحول المناطق ذات الأولوية في حمايتها، تمت الإشارة إلى هذه المناطق في سورية والتي يبلغ عددها ثلاثاً وثلاثين منطقة، تحتاج إلى الحماية المباشرة متوزعة في البيئات السورية كافة وركز التقرير على ثلاث مناطق هي منطقة كرد داغ ومنطقة جبال لبنان الشرقية ومنطقة جبل العرب، وأشار التقرير إلى أهم المهددات التي تؤثر على هذه المناطق ومنها الجمع الجائر للنباتات الطبية والعطرية والرعي الجائر وقطع الأشجار والتفحيم، والتنمية السياحية غير المدروسة وعمليات الاستخراج المعدني الجائرة، مشيراً إلى أن القلمون تعتبر من أهم المناطق النباتية على الإطلاق في كل محيط البحر المتوسط لما تتمتع به من تنوع حيوي -نباتي خصوصاً- عال وهو ما فرضته طبيعة المنطقة القاسية مناخياً والمتميزة، وتحدث التقرير عن أهم النباتات السورية المتميزة ومنها شجر اللزاب وشجر الشوح وشجر الأرز وهي جميعاً من المخروطيات المميزة للمنطقة، وكذلك عن عدد من أنواع السنديانات والبطم الأطلسي، بالإضافة إلى عدد من النباتات الحولية والعشبية ذات الأهمية الطبية والعطرية، وقد ساهم في هذه الدراسة عدد من الباحثين السوريين المختصين في النبات والبيئة السورية عموماً.

أخبار العلم

رائدة الفضاء الصينية تلتقي
محاضرة من الفضاء

بدأت صباح اليوم الخميس محاضرة خاصة من على متن وحدة مختبر فضاء صينية تبعد حوالي ٣٤٠ كيلومترا عن سطح الأرض، وتعد هذه المحاضرة الأولى من نوعها في الصين. ألفت المحاضرة وانغ يا بينغ، أحد أفراد الطاقم المكون من ثلاثة أفراد للمركبة الفضائية المأهولة الصينية شنتشو-١٠. وبدأت المحاضرة بإلقاء التحية على حوالي ٣٣٠ من طلاب المدارس الابتدائية والإعدادية في إحدى المدارس الثانوية في بكين، العاصمة الصينية، من خلال فيديو بث مباشر.

بدأت وانغ المحاضرة من وحدة مختبر الفضاء تيانقونغ-١ باتباعها لطيفة باتجاه الكاميرا قائلة: «مرحبا جميع الحضور، أنا وانغ يا بينغ، سألقى عليكم محاضرة اليوم.»

• شينخوا

صمغ النحل وسمه كعلاج



فوائد عسل النحل على صحة الإنسان لا تحصى ولا تعد. بل إنه يكاد أن يكون صيدلية قائمة بذاتها، فهو مفيد للجهاز الهضمي والتنفسي كما أنه مطهر قوي ومضاد حيوي طبيعي لا تعيش فيه أية جراثيم أو فطريات أو فيروسات والأهم من ذلك أنه يقوي جهاز المناعة لدى الإنسان.

والى جانب العسل، ينتج النحل مادة صمغية يجمعها من الأشجار وبراعم بعض النباتات ثم يضيف عليها إفرازات لعابية.

النحل يستخدم هذه المادة لتثبيت خليته وإغلاق ثقوبها وحمايتها من الجراثيم والفطريات، نتحدث هنا عن صمغ النحل الذي أثبتت الدراسات العلمية فوائده الجمّة.

يقول البروفيسور جوايو: «اكتشفنا أن صمغ النحل يحتوي على مواد مطهرة ومضادة للجراثيم والإلتهابات. إذا قمنا باستخراج الصمغ من الخلية ثم تنقيته فإننا سنحصل على هذه المادة الدهنية السميكة التي تحتوي على الكثير من الفيتامينات والمعادن.. وهي مادة مفيدة جدا للخصبات الهوائية. مثلا إذا كان لدينا طفل يشكو من الربو.. يمكننا وضع خمس قطرات من هذه المادة المستخرجة من الصمغ في طعامه وسنلاحظ مفعولا سحرانيا لذلك.»

• يورو نيوز

مذكرات باحثة في البادية



معنى البحث العلمي، نعم هم لا يكملون تحصيلهم العلمي ولكنهم يقدمون كل الخدمات الممكنة لفريق بحث علمي يمر بالمصادفة بالقرب من بيوتهم وأراضيهم..

تبرق عيونهم حين يتلفهم معلومة عن نبتة أو حيوان أو حتى نوعية التربة في أراضيهم، شيبا وشبابا ونساء ينظرون للباحث بعين الفضول والشوق الدفين لحب المعرفة.

لعب الباحثون الجيدون في بلدنا العديد منهم، دوراً محفزاً ولو بطريقة غير مباشرة في تغيير نظرة الناس للبحوث والعلوم من خلال ممارساتهم وأخلاقهم، يلعب السكان المحليون في باديتنا السورية دوراً هاماً في الحفاظ على البادية السورية من خلال التزام معظمهم بعدم تجاوز حدود المحميات الرعوية المعدة خصيصاً لإعادة إحياء البادية السورية ومكافحة التصحر..

ختاماً، في باديتنا السورية درر من الألماس المختبئة، إما لقساوة البادية وظروف المعيشة الصعبة فيها وإما لتقصيرنا في القيام بالتوعية اللازمة وتأمين موارد رزق لهؤلاء السكان، هذا الماس ما زال ينتظر من يعمل على صقله وتشكيله ليصبح جزءاً فعالاً من النسيج العلمي والثقافي للمجتمع السوري....

■ ■

سألقتها درساً حينما أكبر

أذكر مرة في قرية الشريفة الواقعة على الطريق الواصل بين تدمر وحمص بالقرب من قرية الفرقلس ذلك الصبي ذا عشرة الأعوام الذي جاء يسألني عن طريقة جمع عينات التربة وما النتائج المتوقعة ولن أنسى كيف نظر إلي بعين ملؤها التجدي قائلاً: سألقن هذه الشركات التي تعيث خراباً بيئتنا درساً في الحفاظ على البيئة غداً حينما أكبر.

يقومون بكل طيبة خاطر بإرشادنا إلى الطرقات المؤدية لنقط بحثنا حتى لو تطلب الأمر منهم استعمال سياراتهم الخاصة، آه، تذكرت الآن ذلك الراعي بالقرب من قرية جحار الذي أركبنا سيارته برفقة معزاته الخمس، لا تستغربوا، إنها مكانة عالية لنا، فقطيع معزهم هو مثل الروح إليهم، ونحن كنا مثل روحهم آنذاك...

شوق للتعلم

بالقرب من خانصر. استقبلنا شيخ عشيرة، طبيته رائعة، طلب من أبنائه أن يرافقونا أثناء جولتنا الحقلية وأوصاهم بتعلم طريقتنا في قياس جودة المياه وتدوين المعاملات التي تقوم بقياسها كي يقوموا هم مستقبلاً بمراقبة جودة المياه التي يستعملونها في سقاية أراضيهم. سبق وأشرفت هم أناس يتفهمون

وفاء عادل الحلبي

أخصائية في مجال البيئة والموارد الطبيعية

بيوت طينية، طرقات ترابية، ذرات الغبار التي تملأ العيون والضم معاً، وشمس حارقة تلذع وجوههم النقية، أطفال صغار يكتشفون العالم يحواسهم الخمسة بعيداً عن شاشات الكمبيوتر والانترنت، هم أناس يعلمون عن البادية أكثر بكثير منا نحن المتعلمين والمثقفين وفئران الكتب. هم لا يحتاجون للتكنولوجيا الحديثة لكي تعطيمهم معلومة عن أهمية نبات الشنان في حياتهم وعن ضرورة لدغ أطفالهم بصغار العقارب لاكتساب المناعة.

من أين أبدأ؟ من الشيخ هلال أو من بادية تدمر؟ أم يا وادي العزيب، أثريا، البوكمال كم هي رائعة قلعة الرحبة ومزار «عين علي» في الميادين... هم أناس محبوبون للمعرفة بالفطرة ولا يمارسون التعليم، نعم هم رعاة أو صاحبو حرف بسيطة لكنهم بطبعهم ذواقون للمعلومة، يلتفون حولنا كمن وجد الذهب بالمصادفة بالصحراء، يسألون ويمحصون ويدققون، يتابعون عملنا بعين الباحث ويسألون بروح طالبي العلم..

زيارة إلى «أرض الإبداع»



كل من يجذبني -عن غير قصد- من خارج تلك الحالة الشديدة من التركيز، فطريق العودة بعد ذلك الخروج المفاجئ من «أرض الإبداع» صعب وقاس ويحتاج بالتأكيد إلى وقت أطول للوصول إلى ذات المستوى الضروري لإنجاز العمل المطلوب بعد انهيار الترتيبات العقلية والنفسية بسبب رنة هاتف أو نقرة على الباب أو حتى دخول أحد الأصدقاء لإلقاء السلام بكل براءة.. وبسبب التحسن الملحوظ في العمل داخل «أرض الإبداع»، أصبح من

م. سمير حنا

هذه الأرض موجودة بالفعل، وهي ليست بالمكان البعيد بالنسبة للمبدعين في أي مجال إن عرف الطريق المؤدي إليها، بل ربما قد تكون قد قمت بزيارتها من قبل دون أن تدري، لأنها بالفعل ستسرق الوقت منك عاجباً إلى عالم آخر..

مهلاً.. سأوضح أكثر، من منكم لم يدخل في تلك الحالة الشديدة من التركيز والمتابعة لفيلم شيق أو كتاب جميل إلى أن تلاشى أمامه أي شيء آخر؟ سيفهمني أكثر من حاول كتابة قصيدة أو رسم لوحة، فالعمل الفني الإبداعي الحقيقي سيأخذ صاحبه بالتأكيد إلى مكان مغاير تماماً إلى «أرض الإبداع».

تكرر ذلك معي في العديد من المرات، وفي كل مرة أصل بها إلى تلك الحالة من التركيز، كان العمل المطلوب يتم بسرعة كبيرة وبفعالية عالية بالمقارنة مع ساعات العمل العادية اليومية، وبمجرد اكتشاف تلك الحقيقة، بدأت

«تعال وانظر».. كابوس الحرب العالمية الثانية



ببراعة فائقة، وكلما تقدمنا في المشاهدة يتصاعد التأثير المرعب لتجليات الحرب فاضحا ممارسات النازية فيها.

تتضح ملامح السينما الروسية (بطء السرد وإطالة المشاهد المركزية كمشهد القذرة التي عاشتها أوروبا وحجم المعاناة المطلوب للخروج منها والذي مثلته معاناة فلورا وصديقتها في المشهد). مع ذلك لا يترك الفيلم مجالاً للهدوء أثناء مشاهدته، فهو تراكم لمظاهر الوحشية والمعاناة بلا هوادة... فوجه «فلورا» النضر المتدفق بالحياة يتحول في نهاية الفيلم إلى وجه مضمرب بندوب الحرب وتشوهاها، تبصر عيونها الواسعة وتراجع ذكريات الحرب وشواهدها، موثقة أفعال سفاح الحرب العالمية الثانية «هتلر» ومسجل الإبادات بحق ٦٢٦ قرية في بلاروسيا وإحراقها بسكانها.

تعال وشاهد.. كما قال «يوحنا» في إنجيله أفضح الجرائم بحق الإنسانية.. تعال وشاهد فريما تعتبر....



بالمؤثرات الصوتية القوية كمشهد القصف النازي على الغابة الهادئة والإحساس بالصمم الذي أصاب فلورا جراءها، حيث نسمع جوف فلورا وصدى الخارج وتعمق بحزنه وألمه أكثر فأكثر. نفذ المخرج إيليم كليمواف تقنيات الحرب

◀ ليلي محمود

«فلورا» المراهق ذو الشعر المذهب والعيون البريئة والضحكة الشقية، التي يسترقها في خضم مستنقع الحرب العالمية الثانية، وينبش في الخيارات الصعبة لهذه الحرب.

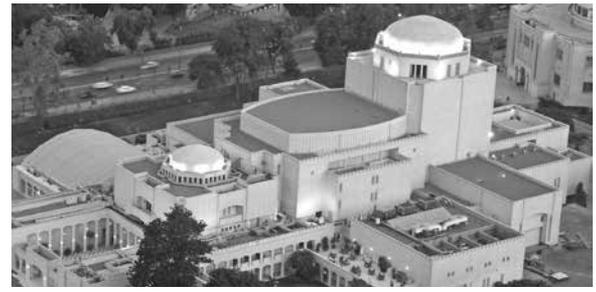
يقرر الصبي «فلورا» ابن القرى البلاروسية «السوفيتية»، أنه لا وقت للعب أثناء الحرب، وضرورة واجب القتال، رغم محاولات أمه في رده عن ذلك، ولكن يبقى فلورا يبحث عن سلاح في أراضي المعارك الخاملة إلى أن يجد بندقية وينضم للجيش السوفيتي في حربه ضد النازية وتبدأ الحكاية... قدم المخرج الروسي إيليم كليمواف في عام ١٩٨٢ رائعته «تعال وانظر» مجسدا صورة من معاناة الحرب العالمية الثانية في إحدى قرى بيلاروسيا، يضع إيليم كليمواف أفكاره اليسارية في فيلم له طابع الوثائقي، ويتكلم عن مجازر النازية في هذه القرى، وجرى تصنيف الفيلم كأفضل أفلام الحروب وحصل على الجائزة الكبرى في مهرجان موسكو السينمائي عام ١٩٨٥.

«أليس آدموفيتش» كاتب السيناريو، قتل كلماته التي تحكي تجربة ذاتية عايشها خلال الحرب، يترك الصورة تتكلم، فاللغة تصبح عاجزة أمام هذا الرعب.

تعال وانظر إلى «فلورا».. تعال وشاهد أطفال الحروب.. تعال شاهد ما فعل بهم أسيد الحروب المجانين... انظر إلى جرائم البشرية، انظر بكل قسوة لتتعلم ما معنى أن تكون طفلاً وسيد قرارك في زمن الحرب، انظر إلى جرائم البشرية انظر، ولا تنسى فلا يجب أن ننسى أن على هذه الأرض دائماً أطفال سلبت طفولتهم وشعوب شهدت أفظع أشكال الإبادات الجماعية بلا ذنب...

وهنا في قرى بيلاروسيا، سيشهد السكان المجازر الأفظع التي شهدتها البشرية وتبدأ الحكاية والرؤية المطولة لفيلم غني

شو في ما في...



مهرجان مركز تنمية المواهب

تنتقل مساء الاثنين ١٧ يونيو على المسرح الكبير فعاليات الدورة الثانية لمهرجان مركز تنمية المواهب التابع لدار الأوبرا المصرية في ختام فصوله الدراسية لموسم ٢٠١٢-٢٠١٣.

وتبدأ مراسم حفل الافتتاح بتسليم درع الأوبرا للفائزين بالمسابقة التي نظمتها المركز لاكتشاف المواهب الغنائية الجديدة، والتي تضمنت قسمين للأطفال والكبار، ويعقب توزيع الجوائز فقرات فنية تضم فاصلين الأول تم تخصيصه للفائزين، أما الثاني فتقدم خلاله فرقة باليه مركز تنمية المواهب العرض الشهير باليه الليلة الكبيرة.



انهيار هوليوود

أجمع أشهر مخرجين أميركيين على أن هوليوود على وشك الانهيار بعد تغيير صناعة السينما بطريقة أدت إلى ارتفاع أسعار تذاكر مشاهدة الأفلام بشكل يفوق طاقة الجمهور.

ورسم المخرجان ستيفن سبيلبرغ وجورج لوكاس صورة متشائمة لمستقبل الصناعة السينمائية بقولهما: إن ارتفاع تكلفة إنتاج الأفلام في هوليوود يمكن أن يرفع تذاكر دخول السينما إلى ٢٤ دولاراً للأفلام العادية، وخمسين دولاراً لأفلام المخرجين الكبار. وقال سبيلبرغ «لم يعد في مقدور المخرجين الشباب والموهوبين منهم أن ينجزوا مشاريعهم السينمائية بسبب الكلفة العالية». وطالب بإطلاق سراح سينما المخرجين الشباب، محذراً من الانهيار والخطر الذي قد يؤدي إلى انفجار.

إلى الرفيق شابلن

لنا الأبواب... آه لا أعلم إلى متى ستصمد قدمي، ولا أعلم إن كنت أريد أنا صمودها... استعرض بعض مقتطفات حياتي، أتذكر عرضاً سينمائياً شاهدته منذ بضعة أيام لشارلي شابلن، وفيلمه الأزمنة الحديثة.

يا الله ما أروعك يا شابلن.. كنت أجلس بين الأهالي والأطفال المهجرة أسمع ضحكهم أمام هذا العبقرى الذي يحاول شرح وتجسيد ما تبقى عندنا من إنسانية، ها هو يضحكنا من فوق آلة تريد أن تطعمه بأسرع وقت ها هو يخدم موائد من جعله متشرداً. وخلال الفيلم اتهمه البعض بالشيوعية، ما أروعك يا شابلن.. ولنا للشيوعية الشرف باتهامهم هذا.

فقد فضحت مكرهم وغيباءهم، لم يجد الرأسمالي صاحب المال تهمة لك ولإنسانيك سوى صفة الشيوعية!! هنيئاً لك وللرفاق الذين عبروا أمامي، ها هي أضواء كشافتهم تضيء المكان، لا أستطيع إخفاء جسدي أكثر.. ولا أريد أن أقتل برصاصهم!! سأحرك قدمي ولن أسمع أصوات الشيخ بعد الآن.



الشيخ تستمر وكأنها تقض مضاميرنا هنا توقف كل شيء عندي إلا دقات قلبي المرتجف وأصوات الشيخ المتتالية، هنا وفي هذه اللحظة أدركت معنى وجودي نعم فأنا على بعد خطوة من الهاوية. بإشارة مني يتابع رفاقي مسيرهم.. وأصوات الشيخ تتعالى اذهبوا وافتحوا

◀ ضياء نور الدين

لم يعد أمامنا سوى دقائق قليلة!! فقد قررنا العبور إلى أرضنا المنغصبة وزعت علينا المهام وكانت فلسطين هي هدفنا.. فالأرض التي اغتصبت منا على دفعات، يجب علينا تحريرها على دفعات. فنحن لا نملك القوة الكافية لتحريرها دفعة واحدة.

اعذرونا فني نهاية المطاف علينا تحريرها. كان لقاءنا الأخير في أحد المساجد، وبعد لقاء الرفاق تعانقنا ولقمنا بواريدنا واضعين في بيت النار الطلقة الأولى.. ها نحن نسير بغطاء الظلام نلقي على أضواء قريتنا نظرة وداع.

نتوسط الآن حفل الألفام الفاصل بيننا وبين عدونا نسير دون أمل لدينا بالعودة. التقت لأودع قريتي، وإذا بأضواء المسجد الوحيد فيها تثار، يا الله ما هذا!!

نسمع صوت الشيخ الذي كان يودعنا.. يا شباب الجنة ستفتح أبوابها لكم، أنتم من سيحمل بيده مفتاح أبواب الجنة.. تقدموا تقدموا (تك تك) ها هي قدمي تدوس فوق لغم مزروع في الحقل وأصوات



الساحة الموسوعية..

تعرض حالياً في بينالي البندقية للفن المعاصر ٢٠١٣ بإيطاليا إبداعات عدد كبير من فناني العالم، وذلك ضمن الدورة الـ ٥٥ للمعرض الخاص بالفن الدولي الذي يستمر إلى غاية ٢٤ تشرين الأول المقبل تحت شعار «الساحة الموسوعية» حيث يشارك في المعرض فنانون يمثلون ٣٧ بلداً يحملون إبداعات تعبر عن خصوصية كل منطقة. ويشارك في البينالي حوالي ٨٠ فناناً إيطالياً وأكثر من ١٥٠ فناناً من ٣٧ بلداً.

تأسس بينالي البندقية في ١٨٩٥ وهو يعتبر من أكبر تظاهرات الفن المعاصر الدولية حيث يشمل الفن والهندسة المعمارية والسينما «مهرجان البندقية السينمائي الدولي»، والرقص والموسيقى والمسرح.

• وكالات

علم الإشارة.. دلالات وتوظيف

ماذا تقول حروباً أمريكياً السينمائية؟

◀ جيهان الأحمد



إنسان، لكونه يوماً نضحى به بالخراف والنجاج فقط. فاختر الدال هنا أي (إعدام صدام بهذا اليوم) يعني عند الغرب بأن الأوان قد حان لنضحى بك، والمدلول عليه (ما يجري الآن على أرض عراقنا الغالي)، لم أر أي إعلامي يندد أو يطالب بتأجيل تنفيذ الحكم ولو ليوم واحد فقط. وهنا أيضاً يكون المدلول عليه بالنعم من قبله لنضحى به الآن. (الله أكبر).. نفتح التلفاز ونشاهد العديد من الماركات لشماغات خليجية صنعت في سويسرا لكن يحرم عليكم لبسها على أرض المنشأ. فما أعقد هذا العلم (علم الإشارة) صنع نحن رموز أمرائكم لكن البسوها بعيداً عنا.

أرايتم ماهية العلاقة بين الدال والمدلول عليه؟
● **مخرج سينمائي**

الفيلم الأمريكي «حرب تشارلي ولسون» يحكي سيرة سيناتور في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية تكساس حيث تقتصر طلبات الناس هناك على تجديد رخص السلاح والباريات فقط) على حد قوله، وحسب نص الفيلم المستمد من «قصة واقعية» فإن هذا الشخص لعب الدور الأساسي في خروج قوات الاتحاد السوفييتي من أفغانستان وبالتالي كان السبب أيضاً في تفكيك الاتحاد السوفييتي وانهار جدار برلين وما تبع ذلك من تغيرات على مستوى العالم...!!

وبالعودة إلى الفيلم الذي يحكي سيرة إنسان خلع ومدمن على الكحول والذي قال لأحد زواره «يمكنك أن تتاديني تشارلي لقاء خمسة آلاف دولار.. ولقاء عشرة آلاف يمكنك أن تتاديني بيتي سو»، ولكن بسبب نظام الانتخابات لديهم فقد استطاع أن يتخبط لست دورات متتالية في مجلس الشيوخ، وهنا يأتي دور أعضاء ال سي أي إيه الذين وظفوا هذه المهبة الفذة في تجميع أموال المتبرعين في دعم المقاتلين الأفغان ضد «الشيوعيين الأوغاد». حيث جمع لهم ما يزيد عن مئة مليون دولار، كانت ثمناً لمدافع فردية مضادة للطيران يمكن حملها على الكتف، ونظراً لوعورة المناطق الجبلية في أفغانستان فقد كانت الطائرات الأمريكية تنزلها بالمظلات في الأراضي الأفغانية ويتم نقلها إلى الجبال عن طريق الحمير.. وهذا جعلها الحل الأمثل لمقاومة الطيران السوفياتي الذي تكبد خسائر كبيرة واضطر للخروج من مستنقع أفغانستان.

يطغى على الفيلم الحوار الساخر الذي يوحى بأن الأميركيان هم الذين يديرون العالم وأن كل ما يحدث يمر من بين أيديهم وبمواقفتهم ومثال ذلك مشهد تكريم ضياء الحق محمد حيث بدأت عضو السي أي إيه خطبها عنه قائلة، ضياء الحق لم يقتل بوتو» وكانت نظرات الدهشة تعلق وجوه الحاضرين ولسان حالهم يقول هذا معناه انه هو القاتل»

يحاول تشارلي ولسون في نهاية الفيلم إقناع الممولين بالتبرع بمليون دولار لبناء مدارس في أفغانستان بعد احتفالهم بالنصر على السوفييت...!!

ويأتي الرد «ومن يهتم ببناء مدرسة لهم. لقد حررناهم من الشيوعيين الأوغاد وعليهم أن يكونوا شاكرين»

في نهاية الفيلم كتبت تظهر كلمات كتبت على شاشة سوداء «ظننت أنني أحقق نجاحاً بعد نجاح ولكني لم أخرج إلا بالفشل».

هذه الكلمات ربما كانت كافية لتؤكد حقيقة أن هذا ما تقدمه أميركا فقط...!!

مستعمريه، علّق على المشنقة، وتجاوزت نظراته مع الطفل حواراً أعمق من أن يُشرح. ثم جاء دليل إعدامه (سقوط نظارته) والمدلول عليه أتى بعده. وهو سعي الطفل لامتلاك هذه النظارة التي كسر امتلاك رؤى صاحبها، وبالفعل فبعد الحصول على نظارته هزم الطليان. ورمزية النظارة هنا تدل على احترام رؤى وفكر عمر. أي تطابق التاريخ مع السينما ولغة اللسان مع لغة السينمائية. اقرؤوا الماضي لمصادقية الحاضر فقد أعدمك الغرب يا عمر بين أناسك وشعبك وهم يعتصرون ألماناً...

ألم نصنع نحن بإعدام الرئيس صدام الحسين يوم الأضحى، اليوم الذي حرم به تنفيذ حكم الإعدام بأي

تاتشر وبينوشيه في أوبرا «حلفاء»

من حياتها بعد وقوفه إلى جانب بريطانيا في حرب الفوكلاند مع الأرجنتين. ونقلت صحيفة الديلي تلغراف عن الكاتب إيستبان بوك أن الأوبرا عمل سياسي بلا مواربة وهو بكل تأكيد «ليس دعوة للاعجاب بينوشيه أو تاتشر». بل إنه أراد أن يحرك في الجمهور «شيئاً أكثر من التأكيد البسيط على أننا ضد هذين الوحشين».

وكان بينوشيه استولى على السلطة بانقلاب دموي عام ١٩٧٣ وحكم تشيلي ١٧ عاماً بالحديد والدم، وارتبط اسمه بتهمة تعذيب وخطف وقتل آلاف الأشخاص. وتوفي بينوشيه عام ٢٠٠٦ عن ٩١ عاماً بعد إصابته بنوبة قلبية دون أن يُحاكم بأي تهمة بعد أن نجح محاموه في إقناع القضاء بأن «إصابته بالخرف» تحول دون محاكمته.

وتوفيت تاتشر عن ٨٧ عاماً في نيسان الماضي إثر إصابتها بجلطة وبعد معركة مديدة مع الخرف. وستقدم أوبرا «حلفاء» في روما وستراسبورغ في تشرين الأول وفي سان كونتن أون إيفلين قرب باريس في كانون الثاني/يناير المقبل

● **وكالات**

افتتحت في باريس ولغاية ١٨ حزيران أوبرا تستوحي صداقة رئيسة الوزراء البريطانية الراحلة مارغريت تاتشر مع دكتاتور تشيلي السابق الجنرال أوغستو بينوشيه... وتدور أوبرا «حلفاء» حول لقاء المرأة الحديدية والدكتاتور التشيلي الشهير أمام عدسات التلفزيون عام ١٩٩٩ حين فرض القضاء البريطاني الإقامة الجبرية على بينوشيه بتهمة انتهاك حقوق الإنسان. ويواجه الحاكمين جندي أرجنتيني مجهول شارك في حرب جزر الفوكلاند بالانكليزية أو المالفيناس بالاسبانية، كما تعرف في الأرجنتين. ومن شخصيات العمل الأوبرالي الأخرى مستشار بينوشيه وممرضة تاتشر. وكان لقاء تاتشر وبينوشيه نال تغطية إعلامية واسعة وخاصة عندما أعربت رئيسة الوزراء البريطانية وقتذاك عن الشكر لصديقتها القديم وحليفتها في حرب الفوكلاند على «جلب الديمقراطية إلى تشيلي» رغم أن بينوشيه كان يخوض معركة قانونية صعبة ضد تسليمه إلى القضاء الأسباني بتهمة ارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان على نطاق واسع. وظلت تاتشر مدافعة عنيدة عن دكتاتور تشيلي حتى آخر يوم

رحيل الكاتب البريطاني توم شارب



فقدت الأوساط الثقافية البريطانية واحداً من أكبر كتابها توم شارب عن عمر ناهز ٨٥ عاماً، والذي كان يكره التمييز العنصري والفساد والظلم وعدم التسامح.

ولد توم شارب عام ١٩٢٨، وكان والداه من المتشددتين الذين لم يسمحوا له بقراءة الكتب وخاصة تلك المتعلقة بالرسوم المتحركة، ومنذ فترة شبابه كان يكتب الشعر والمسرحيات، وحلمه بأن يصبح كاتباً جعله يبحث عن الهروب من أسرته. درس شارب التاريخ والعلوم التي كانت تبحث عن أصل الجنس البشري وتطوره وأعرافه ومعتقداته في جامعة كمبرج البريطانية وفي عام ١٩٥١ ترك بريطانيا ليستقر في جنوب أفريقيا حيث مارس العديد من المهن، إلا أنه طرد بعد تقديمه مسرحية مضادة للترفة العنصرية في لندن. وبعد عودته مرة أخرى إلى لندن ألف ١٥ رواية منها واحدة بعنوان «مغامرات فيلت»، واضطرته ظروف المعيشة للعمل كمدرس تاريخ، وقد أصيب بأزمة قلبية حادة؛ ما جعله ينسحب من الساحة الثقافية ولم يجد وسيلة علاجية أفضل من قراءة أعماله.

لانتساب للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	٠٩٤٤٦٦٦٤٠	طرطوس	رئيف بدور	٠٩٣٣٥٨٦٩٢٨	الحسكة	حمدالله ابراهيم	٠٩٩٩٢١٢٤٠٤
درعا	خالد الشرع	٠٩٣٢٨٤٨٩٨٥	حصص	محمد زهري زهرة	٠٩٣٣١٤٥٨٩١	حماة	أنور أبوحمضة	٠٩٣٣٧٦٣٨٨٨	حلب	جمال عبدو	٠٩٣٣٧٩٦٦٣٩
السويداء	مهند دليقان	٠٩٩١٥٨٦٧٣١	اللاذقية	صلاح طراف	٠٩٨٨٣٦٥٨١	دير الزور	زهير المشعان	٠٩٣٢٨٠١١٣٣	الرقبة	محمد فياض	٠٩٤٥٨١٧١١٢

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم السبت 2013/06/22) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

بالزاوية...!



هل غادر الشعراء من متردم؟

◀ طوني حصني

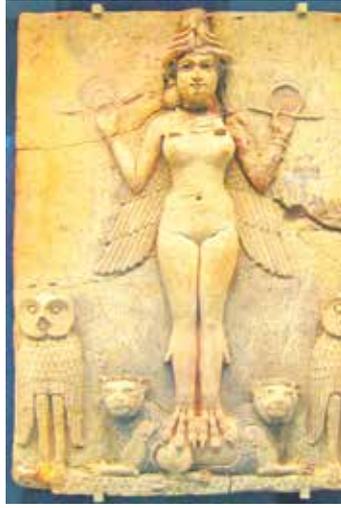
ينتابني منذ فترة شعور غريب من الضيق والتملل كلما قرأت مقالة أو خاطرة صحفية تخوض في الأزمة السورية وجوانبها الإنسانية، وتلح علي في الوقت ذاته أسئلة محددة: ما الذي لم يُحك حتى الآن عن هذه الدوامة الطاحنة التي تعصف بنا؟ أين القصور أو النقص فيما تم قوله؟ وما المشكلة بالضبط في هذا النوع من المواد الثقافية؟ كان أحد المواقع الإلكترونية قد نشر منذ فترة خبراً مثيراً عن أعداد المقالات الصحفية التي نشرت حول الأزمة السورية وتم تداولها عبر (النت)، وكان لافتاً الأرقام الفلكية المرعبة التي وصلنا إليها. ومن الممكن اليوم أن نفهم أسباب هذه السخونة في الجبهة الإعلامية - السياسية فحجم التعقيد في الأزمة السورية وطبيعتها المركبة إضافة إلى مستويات التدخل الخارجي غير المسبوقة، وعلى أرضية التحولات الكبرى التي يشهدها العالم، كل هذه العوامل وغيرها ربما ستبقي النقاش والسجال حول الأزمة السورية حاراً ومفتوحاً لفترة طويلة من الزمن. لكن وبعيداً عن الخوض في الجزء السياسي من الأزمة وتحديدًا في نقاش الجانب الإنساني منها، كيف عبّر الصحفيون والكتاب بأقلامهم عن هذا الجانب؟ يستطيع المتابع الجيد للصحافة المكتوبة أن يسجل هنا عدة ملاحظات بدءاً من استغلال الجانب الإنساني وتوظيفه سياسياً، وصولاً إلى ما بتنا نلاحظه في الآونة الأخيرة من تكرار ممل للأفكار والصور الأدبية...!! يصل أحياناً إلى درجة الإشباع والابتذال، فأين هي المشكلة يا ترى؟ لماذا هذا القصور عن إنتاج الأفكار المتجددة؟ وهل انتهى الكلام و (خلص الحكيم) حقاً؟

الأساطير في الوعي البشري (٢/١)

◀ عبدالرزاق دحنون

(قد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل، إن هذا إلا أساطير الأولين)

قرآن كريم.



مواضيع الطبيعة، ونسب إليها الحياة والأحاسيس البشرية. وما نشهده اليوم من دعوة بعض الجماعات البشرية لترك المدن الكبيرة والعودة لحياة الطبيعة البكر إلا انعكاساً لتوق النفس الإنسانية إلى عصورها البدائية. فالتعبير عن قوى الفضاء الكوني وصفاته وأجزائه على أنها شخصيات محددة، محسوسة، حية، هو الذي خلق الفكر الأسطوري الغريب المبتكر، إذ غالباً ما تمثل الفضاء في الأساطير عملاقاً حياً يمكن أن يتألف العالم من أجزائه، ويصور الأجداد الكائنات الحية على أنها ذات طبيعة ثنائية على شكل حيوان وعلى شكل بشر، وهذا ما يفسر أحد أسرار التماثل المزدوجة التركيب المكتشفة في حقبة ممالك المدن الأولى في وادي الرافدين والهلال الخصيب.

يدرك الوعي البدائي محتوى الأساطير على أنه حقيقة واقعية، لأنها إدراك حقيقي لواقع معطى في صورة حاضر مستمر. إن عدم القدرة على إقامة حد فاصل بين الطبيعي والخارق قد حول الفكر الأسطوري إلى نظام رمزي فريد، جرى إدراك العالم من خلاله. ويمكن أن تستمر بعض سمات الفكر الأسطوري حية في وعي الناس إلى جانب عناصر المعارف الفلسفية والعلمية. ففي أيامنا هذه ما زالت الأساطير الدينية تستخدم على نطاق واسع في الموروث الشعبي والوعي الاجتماعي.

الطيف. وقد أظهرت الدراسات المقارنة لقصص مختلف الشعوب عن وجود تلاقح فيما بينها، يعود في أصله إلى مفهوم الاستعارة، فمثلما يستعير القمر نور الشمس ليعكسه ضياءً ساحراً على الأرض، استعارت الشعوب الأساطير من بعضها، بعد أن تكون الأساطير المقتبسة قد أخذت مكانها المدرك في حياة الشعب الذي اقتبسها، وفي رؤاه، بما يتلاءم وظروف حياته ومستوى التطور الذي حققه. وقد تشكلت المقدمات الرئيسة للفكر الأسطوري لأن الإنسان البدائي لم يكن قد أصبح قادراً على فصل ذاته عن الوسط المحيط، الطبيعي والاجتماعي. فقد أضفى الإنسان صفاته الذاتية على

الإشارة إلى أن كلمة نفس وردت عند أهل مملكة إيبلا في إدلبل شمال سورية في منتصف الألف الثالث قبل الميلاد بلفظ (نوبوشتوم) وهي أصل كلمة نفس العربية والتي من معانيها، فرد، أو شخص، ومنها تسمية دائرة الأحوال الشخصية دائرة النفوس. وما أن هلت تباشير المجتمع المستقر على ضفاف الأنهار والسهول الخصبة القابلة للزراعة وتهجين الحيوان وبناء المساكن من الطوب المشوي بأشعة الشمس، في مختلف أرجاء العالم، حتى أخذت تظهر أساطير أكثر تعقيداً، وتتحول هذه إلى روايات وحكايات متسقة يرتبط بعضها ببعض وتؤلف في النهاية عالماً من الأساطير الواسع

كان اعتماد الفكر على الأساطير في تفسير حقائق الكون من أهم ظواهر التاريخ الثقالي الذي أبدعته البشرية عند العتية الأولى في سلم رقيها الحضاري، ففي المجتمع البدائي كان هذا الفكر الوسيلة الأساسية لفهم العالم الغامض الذي يعيش فيه البشر، حيث يعد أقدم شكل من أشكال إدراك هذا التنوع الكبير في مظاهر الطبيعة المحيط بالإنسان من كل جانب. زرع التصور البشري الطبيعة بمختلف الأنفس. ولم تكن قد انعكست في هذه الأنفس صلات واقع حياة الناس وعلاقاتهم، وإن كانت صورتها فيها الكثير من الخيال، لأن المجتمع البدائي لم يعرف علاقات السيطرة والتبعية، لذلك لم تجد مثل هذه العلاقات مكاناً لها في عالم القوى الفوقية الذي صنعه الخيال البشري.

اعتقد الأوائل أن النفس قادرة على التجسد، فالعالم في نظرهم مسكون بالأنفس الطيبة والآنفس الشريرة التي تؤثر على سلوكهم تأثيراً كبيراً. فإن الحجر أو الشجرة أو الجبل، ناهيك عن أنواع الحيوان، لها نفس ويمكنها أن تؤثر في حياتهم اليومية. وهنا لا بد من

الثقافة تقول لا..



◀ إيمان الأحمد

ماهر، وجلال الشرقاوي، ونبيل الحلفاوي، وخالد يوسف، وأحمد عبدالعزيز، والفنان التشكيلي محمد عبلة، والناقد شعبان يوسف. مطالب المثقفين تتلخص في رفض ما سموه «أخونة» وزارة الثقافة، والحديث المثار دائماً في الاعتصام ليس الكتب التي تطبعها الوزارة أو القيادات المقالة كما يتراءى للبعض، لكن «دار الكتب والوثائق القومية» نظراً لاحتوائها على مستندات ومخطوطات ووثائق تتعلق بأحقية مصر في «حلايب وشلاتين» و«طابا وسينا»، وأيضاً اتفاقيات حوض النيل، الجميع في الاعتصام يخشى من ضياع هوية مصر وتاريخه. على مدار أيام الاعتصام أقام المثقفون فعاليات ثقافية وفنية تحت مسمى رفض «الوزير»، الفعاليات تتحدى ما جاء الوزير به، أبرز هذه الفعاليات تقديم عرض الباليه في الشارع، والغناء وتقديم الفنون التي يرفضها الوزير من أمام مكتبه، هذه رسالة يوجهها في كل يوم المثقفون إلى الوزير

سيصرخون ضد الغناء، وسيغنى الشعب.. سيصرخون ضد الموسيقى، وسيطرب لهم الشعب.. سيصرخون ضد التمثيل.. وسيحرص على مشاهدته الشعب، سيصرخون ضد الفكر والمفكرين، وسيقرأ لهم الشعب.. هذا ما تنبأ به المفكر «فرج فودة» عن تيار الإسلام السياسي في كتابه «الندير»، الذي صدر بتاريخ ١٩٨٨. في اعتصام وزارة الثقافة المثقفون يتحسسون حديثه، تهديدات عديدة وصلت للمعتصمين بفض اعتصامهم بالقوة، الاعتصام الذي بدأ يوم الأربعاء في الخامس من حزيران بعد أن تمكن المثقفون من الدخول إلى مكتب الوزير، وطالبوا برحيل وزير الثقافة، وكان على رأسهم من اليوم الأول الكتاب: بهاء طاهر، وصنع الله إبراهيم، وسيد حجاب، ويوسف القعيد، ومحمد هاشم، ومن المخرجين والفنانين محمد العدل، ومجدي أحمد علي، وأحمد



سيدي المسؤول

◀ عبير عبد الله

سيدي المسؤول بلغني بكامل الأسف خبر وقوع قذيفة على بيتك المتواضع الكامن آخر طريق الموت، عالكوغ. وكم شعرت بالحزن يا سيدي كم أحسست بمصائبك الجلل فكأنني أراك تجلس وحيداً وتفكر وأنت من تشتري الفكر والأفكار سيدي (بيعتني حمى عليك يا سيدي) فأنت لا تعرف إلى أين ستذهب؟ (معك حق..عندك سبعة وسبعين بيت والله شي يبخير) ولكن لا...لاتحار فنحن معك وبيوتنا بيوتك (مع أنو نازحين عند بيت خالتي) وطعامنا طعامك (مع أنك مو تاركنا شي ناكلو)، وبردانا برادك (صفيان صحن لبننة محمض وكم زيتونة وكسرتين خبز) ولكن لا تهتم..!! اترك لنا الألم يا سيدي، فنحن اعتدنا العيش معه، وتفرغ أنت لسرقتنا ونهبنا وسبقني نصفق لك سيدي: ماذا يمكن أن أقول أرجوك أن تبقى على العهد لأننا نعلم أن همتك عالية ولن يشلشك بعض الأوباش سندعو لك ورؤوسنا محنية لك.. وقلوبنا تدعو لك.. من أعماق أعماقها.. الله ياخذك ويريحنا منك..... ياسيدي أنت وأمثالك.